

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل



وزارة الصيد والاقتصاد البحري

إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري الفترة 2022 - 2024

الوثيقة الختامية



يونيو 2022

المحتويات

| | |
|----|--|
| 5 | I. المدخل |
| 7 | II. تحديد المميزات والأرقام الرئيسية لقطاع الصيد والاقتصاد البحري في موريتانيا |
| 7 | الصيد البحري |
| 7 | مقدرات الصيد |
| 8 | أساطيل الصيد |
| 10 | الحد المسموح باصطياده والكميات المصطادة |
| 13 | المصانع على اليابسة، المنتجات والأسواق |
| 14 | الأداءات الاقتصادية والاجتماعية |
| 15 | البنى التحتية الأساسية لتفريغ منتجات الصيد البحري |
| 18 | قطاعات الاقتصاد البحري الأخرى |
| 18 | النقل البحري |
| 18 | زراعة الأسماك |
| 19 | الصيد القاري وزراعة الأسماك |
| | III. السياسات العمومية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري: الرؤية والتحديات الرئيسية على المديين المتوسط والطويل |
| 20 | استدامة الثروات السمكية البحرية والمحافظة على الوسط البحري |
| 21 | المساهمة المتزايدة لقطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد |
| 23 | التنمية المستدامة والمندمجة للصيد القاري وزراعة الأسماك |
| 26 | توظيف إطار الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري |
| 26 | IV. المبادئ الأساسية وطموحات إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري في أفق 2024 |
| 28 | المبادئ الأساسية |
| 28 | التأكيد على التزام موريتانيا بتنفيذ تعهداتها وواجباتها المتعلقة بقانون البحار |
| 28 | الانسجام مع إطار السياسة والتخطيط في موريتانيا |
| 29 | التطبيق الصارم للقوانين والنظم المتعلقة بقطاع الصيد والاقتصاد البحري |
| 30 | النشاط العمومي تمليه عدة مطالب |
| 30 | التطبيق المطرد للمبادئ الرئيسية للحكامة الجيدة |
| 31 | تحقيق طموحات معرزة بالأرقام فيما يتعلق بإعلان سياسة وتخطيط القطاع في أفق 2024 |
| 32 | مؤشرات التأثير |
| 33 | مؤشرات النتائج |
| 34 | V. محاور استراتيجية وورشات محورية في الفترة 2022 – 2024 |
| 35 | المحور الاستراتيجي رقم 1: التسيير المستدام للصيد البحري والأنظمة البحرية |
| 35 | و.م 1.1: تحسين نظام التسيير القائم على عتبات الاصطياد |
| 36 | و.م 1.2: التحكم في قدرات الصيد |
| 36 | و.م 1.3: تعزيز مساعي خطط استصلاح المصايد وتصحيح الإجراءات الفنية للاستصلاح |
| 37 | و.م 1.4: تعزيز البحوث |
| 37 | و.م 1.5: تعزيز المتابعة والرقابة وتفتيش الصيد |

- 38.....و.م 1.6: حماية وحفظ المحيط البحري والشاطئي.
- 38المحور الاستراتيجي رقم 2: سلاسل القيمة في قطاع الصيد البحري
- 38.....و.م 2.7: تطوير البنى التحتية والخدمات القاعدية.
- 39.....و.م 2.8: ترقية أسطول الصيد الوطني
- 39.....و.م 2.9: تحسين خدمات الدعم المقدم لتنمية سلاسل القيمة
- 40.....و.م 2.10: تحسين مناخ الأعمال
- 41.....و.م 2.11: تحسين تسويق وتوزيع منتجات الصيد
- 42المحور الاستراتيجي رقم 3: الشؤون البحرية وباقي قطاعات الاقتصاد البحري
- 42و.م 3.12: إعادة هيكلة الإدارة البحرية
- 42.....و.م 3.13: تحسين تسيير السفن والبحارة
- 43.....و.م 3.14: تعزيز الأمن والبحث والإنقاذ البحري
- 43.....و.م 3.15: تطوير النقل البحري
- 43.....و.م 3.16: تطوير زراعة الأسماك البحرية
- 43.....و.م 3.17: التسيير المندمج للمجال البحري والشاطئي والعمل على الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق
- 44المحور الاستراتيجي رقم 4: الصيد القاري وزراعة الأسماك
- 44.....و.م 4.18: تحسين الإنتاج وتطوير البنى التحتية وتثمين المنتجات وتعزيز قدرات الفاعلين
- 44.....و.م 4.19: تعزيز المعارف العلمية حول الثروة والوسط البحري والمساعدة الفنية من أجل ترشيد الاستغلال
- 45.....و.م 4.20: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والجماعي لشبه قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك
- 45المحور الاستراتيجي رقم 5: الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري
- 45.....و.م 5.21: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي
- 46.....و.م 5.22: تطوير التعاون الدولي
- 47.....و.م 5.23: أخذ التغيرات المناخية بعين الاعتبار
- 47.....و.م 5.24: تحسين منظومة التكوين والتمهين والاندماج
- 48.....و.م 5.25: تحسين الصحة وسلامة ظروف العمل
- 49.....و.م 5.26: تحسين الشفافية
- 49.....و.م 5.27: تعزيز التعاون والتشاور والحوار الاجتماعي
- 49.....و.م 5.28: تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع والإشراف الاستراتيجي
- 51VI. خطة عمل تفصيلية حسب المحاور والورش المحورية

1. المدخل

في بيانه أمام مجلس الوزراء بتاريخ 8 أغسطس 2021 حول أبرز محاور سياسة قطاع الصيد والاقتصاد البحري، ذكر معالي وزير الصيد والاقتصاد البحري بأن القطاع يعتبر أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني من خلال إسهامه في التوازنات الاقتصادية الكبرى في البلاد ومقدرات النمو وخلق فرص العمل ودوره في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما ذكر بأن استراتيجية متخصصة في الصيد البحري تسري منذ شهر يوليو 2020 ولمدة خمس سنوات: استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمتكاملة للصيد البحري للفترة 2020 – 2024 (وتسمى أدناه الاستراتيجية القطاعية للفترة 2020 – 2024).

غير أن سيادة الوزير أكد ضرورة توسيع مدى الاستراتيجية القطاعية للفترة 2020 – 2024 التي اقتصر على الصيد البحري وعلى مجالات أخرى تعود لاختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري وتتعلق بالشؤون البحرية وبالصيد القاري وزراعة الأسماك. وقد سبق التركيز على هذا المطلب في الاستراتيجية القطاعية 2020 – 2024 التي نصت على أن يكون المجالان أعلاه موضع استراتيجيات أو خطط تنموية متميزة. وركز سيادة الوزير أيضا على ضرورة القيام بإصلاحات وتصحيحات لسد بعض الثغرات التي لوحظت في التسيير الحالي للصيد البحري بالرجوع إلى النفاذ إلى الثروة واستغلالها بما يعزز الطابع المستدام لاستغلال الثروات السمكية وزيادة إسهام سلاسل قيم الصيد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد.

وتتمثل أهم النتائج المتوقعة من الإصلاحات والتصحيحات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 – 2024 وفقا للبيان المعروض أمام مجلس الوزراء بتاريخ 08 أغسطس 2021 في الآتي:

- تعزيز القدرات البحثية في مجالات تقييم الثروة والبحث الفني الإبداعي وتأطير الصيد الاستكشافي؛
- إعادة النظر إلى آليات تخصيص ومتابعة التنازل عن حق الاستخدام (الحصص أو الكوتا) بشكل يحد من المضاربة حول استغلال هذه الحصص وبما يضمن التناسب الأمثل بين الحصص والقدرات في مجال الصيد والمزيد من تحديد تعريف الحصص بالنسبة لكل فئة من الفئات الرئيسية من الموارد؛
- زيادة فاعلية منظومة المتابعة والرقابة وتفتيش الصيد على امتداد المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية وعلى اليابسة؛
- إعادة النظر إلى النظام الوطني للاستغلال بشكل يضمن توطيد موارد الثروة والنهوض بتطوير أساطيل الصيد الوطنية؛
- تسريع تنفيذ الإجراءات المصاحبة بما يسمح بالاستغلال الأمثل للبنى التحتية الأساسية الجديدة للموانئ بهدف تخفيف الضغط على المنطقة الشمالية المثقلة وتوجيه النشاط نحو المراكز في وسط البلاد (تانيت) وجنوبها (انجاكو)؛
- توطيد الدور الذي تقدمه البحرية التجارية في مجال الدعم وبما يعزز جميع صلاحياتها من أجل التنمية المستدامة والمسؤولة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري؛
- تعزيز مساهمة الصيد القاري وزراعة الأسماك في التنمية المحلية بالمناطق ذات الساكنة الهشة في داخل البلاد.

وبالاعتماد على العناصر السابقة، قررت الحكومة الموريتانية تقديم إعلان لسياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري على مدى السنوات الثلاثة القادمة (ما بين 2022 - 2024) للاستجابة على نحو أفضل للتحديات واحتياجات القطاع بجميع مكوناته مع الاستفادة من المكاسب والدروس المستخلصة وتوجيهات الاستراتيجية القطاعية للفترة 2020 – 2024.

وفي بيانه أمام مجلس الوزراء بتاريخ 08 أغسطس 2021، أوضح سيادة الوزير أن تنفيذ هذه التوجهات يتطلب مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي وإعادة تنظيم الهياكل. وستجري هذه الإصلاحات في إطار

تنفيذ الإعلان الحالي المتعلق بقطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 – 2024 (إعلان سياسة وتخطيط القطاع للفترة 2022 – 2024).

واستند مسار تحضير إعلان سياسة وتخطيط القطاع للفترة 2022 – 2024 إلى أربع مراحل أساسية كالآتي:

- التحضير على المستوى الداخلي لمسودة إعلان سياسة وتخطيط القطاع اعتمادا على أشغال خمس لجان فنية تم تشكيلها على مستوى الوزارة: (1) الموارد، الأنظمة البيئية البحرية وزراعة أسماك البحر؛ (2) الاستغلال، والتثمين، والتسويق؛ (3) الشؤون البحرية؛ (4) الصيد القاري وزراعة الأسماك؛ (5) الحكامة في القطاع. واعتمدت أشغال اللجان على التوجيهات التفصيلية التي وردت في البيان المقدم أمام مجلس الوزراء بتاريخ 08 أغسطس 2021. وجرى استكمال هذه المسودة بفضل تعليقات وآراء خبراء وطنيين مستقلين.
- انعقاد أيام وطنية للتشاور حول سياسة قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 – 2024 (نواذيو أيام 16 – 19 دجمبر 2021). وشاركت في هذه الأيام التشاورية المنظمات الاجتماعية والمهنية في القطاع والوزارات المعنية الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع (النقل، التجهيز، البيئة، التشغيل، الاقتصاد، المالية، التكوين الفني والمهني، الزراعة، التنمية الحيوانية، الخ) وكذا الشركاء الفنيون والماليون الذين يتدخلون في القطاع.
- انعقاد سلسلة اجتماعات فنية بوزارة الصيد والاقتصاد البحري (ما بين يناير وابريل 2022) من أجل إكمال مسودة إعلان السياسة والتخطيط للفترة 2022 – 2024 والنهوض بخطة العمل ذات الصلة. كما جرى تنظيم ورشة عمل متخصصة من طرف الوزارة حول الصيد القاري وزراعة الأسماك بمشاركة ممثلين عن قطاعات أخرى معنية بشكل غير مباشر (الطاقة، التنمية الحيوانية، الزراعة) وأصحاب المهنة وغيرهم من الأشخاص المرجعيين (26 ابريل 2022).
- وضع اللمسات الأخيرة على سياسة وتخطيط القطاع للفترة 2022 – 2024 (مايو – يونيو 2022) والمصادقة عليها.

وستشمل المراحل اللاحقة على وجه الخصوص التحضير لإطار الاستثمارات وإطار النفقات على المدى المتوسط تسهيلا لتنفيذ سياسة وتخطيط القطاع والإشراف الاستراتيجي عليه.

كما سيجري تنظيم يوم وطني للتشاور يتناول على وجه الخصوص الصيد القاري وزراعة الأسماك في مدينة كيهيدي على شكل طاولة مستديرة مع الهيئات المانحة في نهاية عام 2022 لتحديد خطة تنموية متعددة السنوات.

II. تحديد المميزات والأرقام الرئيسية لقطاع الصيد والاقتصاد البحري في موريتانيا

الصيد البحري

مقدرات الصيد

تتوفر موريتانيا على ثروات بحرية هائلة كنتيجة لتضافر الظروف البحرية الملائمة (وجود تيار بارد وعميق شبه دائم) ووجود جرف قاري واسع في الجزء الشمالي من البلاد ومنطقة اقتصادية خالصة بمساحة تقارب 205.000 كلم² تحتوي على عدة مناطق بيئية (أخاديد، رصيف مرجاني، هضاب في قاع البحر) وعلى ثروات سمكية متنوعة (600 نوع منها 200 قابلة للتسويق). ويقدر المخزون القابل للاستغلال سنويا بما يقارب 1,8 مليون طن بما فيها جميع أنواع الأسماك. ويلخص الجدول رقم 1 البيانات المتعلقة بأنواع الأسماك وبتوزيع المخزون والمقدرات القابلة للاستغلال في المياه الإقليمية الموريتانية ومستوى الاستغلال لكل نوع من الأسماك بحسب آخر تقديرات المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد.

| مستوى الاستغلال | المقدرات القابلة للاستغلال | أهم أنواع الأسماك ومكان تواجدها | |
|--|----------------------------|---|-------------------------------|
| مستغلة بشكل عادي إلى كامل باستثناء السردينلا الدائرية والشاخور حيث يتم استغلال هذه الأنواع بشكل مفرط). | 1 350 000 طن / سنة | شاخور، سردينلا بأنواعها، سردين، ماركيل، ethmalose، أنشوفة، سمك الصابر أماكن التواجد: عابر للبحار (ثروات مشتركة أو متنقلة) | أسماك السطح الصغيرة |
| الأخطبوط مستغل بالكامل إلى مستغل بشكل مفرط الأنواع الأخرى مستغلة بشكل عادي إلى كامل | 42 000 طن / سنة | الأخطبوط، الحبار بأنواعه مكان التواجد: المياه الوطنية. | رأسيات الأرجل |
| أنواع مستغلة بالكامل إلى مستغلة بشكل مفرط | 87 000 طن / سنة | سمك المرجان، ميرو، سمك موسى، القجاج، شلقيات، الخ. مكان التواجد: أساسا في المياه الوطنية | أسماك العمق (غير النازلي) |
| مستغلة بشكل كامل | 10 000 طن / سنة | مكان التواجد: أساسا في المياه الوطنية | النازلي |
| جراد البحر مستغل بشكل مفرط الأنواع الأخرى مستغلة بشكل عادي | 7 500 طن / سنة | جراد البحر، السلطعون مكان التواجد: في المياه الإقليمية | القشريات |
| أنواع مستغلة بالكامل إلى مستغلة بشكل مفرط | - | كوربين، البوري، tassergal مكان التواجد: عابر للحدود | أسماك تعيش في السطح وفي العمق |
| أنواع مستغلة بالكامل إلى مستغلة بشكل مفرط | 30 000 طن / سنة | ليستارو، التونة، الباكور مكان التواجد: عابر للحدود (أنواع تسيرها اللجنة الدولية المختصة في أسماك التونة بالأطلسي) | أسماك التونة |
| أنواع غير مستغلة أو مستغلة بشكل ضعيف | 300 000 طن / سنة | المحار | الرخويات المحار |

الجدول رقم 1: المقدرات القابلة للاستغلال مع مستوى استغلال الثروات السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا (المصدر: المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد)

أساطيل الصيد

يجري استهداف الثروة السمكية من طرف أساطيل صيد تخضع للقوانين الوطنية (مأجورة أو تحمل العلم الموريتاني) وأساطيل صيد تخضع لنظام أجنبي إما في إطار اتفاقيات صيد أو بواسطة اتفاقيات حرة. ويلزم تفريغ الكميات المصادرة في التراب الموريتاني إلا في حالة الاستثناء (حالة الأساطيل العاملة في إطار النظام الأجنبي).

وتتميز النصوص المعمول بها ثلاثة أنواع من الأساطيل: الصيد التقليدي، الصيد الشاطئي، وصيد أعالي البحار. وتتخصص أساطيل الصيد التقليدي والشاطئي في الأسماك الطازجة عكسا لصيد أعالي البحار الذي يضم أيضا سفن تجميد. ولتصنيف هذه الأساطيل بشكل أدق حسب النظم المعمول بها، توجد هناك ست فروع من الأساطيل:

- الصيد التقليدي: مراكب يساوي طولها أو يزيد عن 14م وهي ذات جسور أو بدونها وهي مزودة بمحركات تقل عن 150 حصان وتستخدم آليات ثابتة (باستثناء الشباك الدوارة التي تستهدف أسماك السطح الصغيرة)؛
- الصيد الشاطئي المتخصص في أنواع العمق: مراكب يتراوح طولها بين 14 و 26 متر وتستهدف رأسيات الأرجل والقشريات وأسماك العمق ولا تستعمل شباك الجرف؛
- الصيد الشاطئي المتخصص في أنواع السطح / الفرع 1: مراكب يزيد طولها عن 14 متر وتستعمل شباك تصلح للأعماق الرملية (تتألف أساسا من الزوارق)؛
- الصيد الشاطئي المتخصص في أنواع السطح / الفرع 2: سفن تستعمل شباك تصلح للأعماق الرملية ويزيد طولها عن 26 متر ويقل عن 40 متر؛
- الصيد الشاطئي المتخصص في أنواع السطح / الفرع 3: سفن تستعمل شباك تصلح للأعماق الرملية وشباك جرف ويزيد طولها عن 40 متر ويقل عن 60 متر؛
- صيد أعالي البحار: سفن أخرى غير ما ذكر في الفروع الثلاثة أعلاه ويتعلق الأمر بسفن تبريد وتجميد.

ويتعرض الجدول رقم 2 لمتوسط أعداد الرخص التي تمنح سنويا بحسب أهم فئات الثروات السمكية والفرع للفترة ما بين 2018 – 2020 مع التمييز بين الرخص المسلمة ضمن نظام أجنبي وتلك الخاضعة للنظام الوطني. ومن الجدير ذكره أن عدد الرخص لا يعادل أعداد السفن أو المراكب العاملة لأن مركبة الصيد الواحدة يمكنها استهداف عدة مصايد بحسب الموسم وبالتالي استعمال العديد من الرخص خلال السنة الواحدة. كما يجب التنويه بأن عدد الامتيازات لا يعادل عدد الرخص لأن الامتياز الواحد يمكن أن يشمل عدة رخص ولفئة معينة من الموارد السمكية. ويقصد بالرخصة هنا الإجراء القانوني الذي يسمح بالولوج واصطياد الأسماك أو الحصص (الكوتا) الممنوحة في إطار الامتياز الواحد ويمكن أن تكون مدتها ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية. ويبين الجدول رقم 2 كذلك معلومات إضافية حول أوضاع أسطول الصيد.

وبشكل إجمالي، تم منح 9100 رخصة كمتوسط سنوي خلال الفترة 2018 – 2020 علما بأن الرقم القياسي سجل عام 2018 حيث بلغ عدد الرخص 9.294 رخصة. ويمكن تفسير الرقم القياسي المسجل عام 2018 من خلال استخدام وحدات صيد لم تكن مستعملة في السابق وذلك لاستغلال الفرص المتاحة (كان عام 2018 استثنائيا) ومن خلال دخول وحدات صيد جديدة (وبوجه خاص بعد بناء مراكب طولها 14 متر من طرف الشركة الموريتانية لصناعة السفن CNM).

| تعاليق حول الأساطيل | إجمالي أعداد الرخص الممنوحة سنويا | فروع وتقسيمات الصيد |
|--|-----------------------------------|---|
| | | النظام الأجنبي |
| | - | الصيد التقليدي |
| اتفاقية الصيد مع السنغال (200 وحدة بشباك دوارة) | 400 | الصيد الشاطئي لأنواع السطح الفرع 1 (صيد الزوارق) |
| حوالي 40 سفينة كمتوسط | 132 | صيد أعالي البحار لأنواع السطح |
| حوالي 70 وحدة صيد التونة كمتوسط (بما في ذلك سفن إسناد) | 86 | صيد أعالي البحار لأسماك التونة |
| 28 سفينة كمتوسط، الأعداد تتناقص منذ عام 2018 | 106 | صيد أعالي البحار لأنواع أخرى (قشريات، وأسماك العمق بما فيها النازلي) |
| | | النظام الوطني |
| رخصة واحدة = زورق واحد | 7 322 | الصيد التقليدي (جميع المصايد) |
| فئة الصيد التقليدي تشمل زوارق ذات الجسر لأزيد من 14 متر والتي بنتها الشركة الموريتانية لصناعة السفن CNM وتلك التي استوردتها شركة Poly Hong Dong | | |
| كمتوسط هناك 54 سفينة تستهدف رأسيات الأرجل وأسماك العمق؛ العدد في تناقص منذ 2018. | 140 | الصيد الشاطئي لأنواع العمق (رأسيات الأرجل، أسماك عمق، و cymbium) |
| كمتوسط 45 سفينة تستهدف الأنواع المسماة "الخيار" في الفترة ما بين 2018 – 2019 لم تمنح رخص لهذا النوع من الأسماك منذ 2020 | | |
| 14 سفينة كمتوسط؛ في حالة ركود نسبي منذ 2018 | 23 | الصيد الشاطئي للقشريات |
| حوالي 234 وحدة تستخدم الشباك الدوارة كمتوسط (وحدات سنغالية مأجورة)؛ في تزايد مستمر منذ 2018. | 323 | الصيد الشاطئي لأنواع السطح الفرع 1 (الصيد الشاطئي بواسطة الزوارق) |
| حوالي 25 سفينة (مستأجرة أساسا) العدد في ركود منذ عام 2018 | 53 | الصيد الشاطئي لأنواع السطح الفرع 2 (صيد شاطئي بواسطة السفن) |
| حوالي 47 سفينة (كلها مستأجرة) كمتوسط؛ العدد في تناقص عام 2020 (فقط) | 94 | الصيد الشاطئي لأنواع السطح الفرع 3 (صيد شاطئي بواسطة السفن) |
| حوالي 180 سفينة كمتوسط خلال الفترة 2018 – 2020 بما في ذلك السفن المستأجرة (منها 16 لصيد رأسيات الأرجل تم تأجيرها عام 2019). | 529 | صيد أعالي البحر لأسماك العمق (رأسيات الأرجل، وأسماك العمق بما فيها النازلي) |
| التأجير ممنوع منذ عام 2021 بالنسبة لرأسيات الأرجل. | | |
| تشمل هذه الفئة 10 سفن تابعة لشركة Poly Hong Dong لغاية ديسمبر 2019. | 28 | صيد أعالي البحر لأسماك السطح |
| ومنذ ذلك الوقت لم تعد هناك سفن في هذه الفئة تخضع للقوانين الوطنية. ويلاحظ أن هذه السفن غادرت موريتانيا رغم كونها من الناحية النظرية ذات جنسية موريتانية. | | |

الجدول رقم 2: متوسط الرخص التي تم تسليمها خلال الفترة 2018 – 2020 (المصدر وزارة الصيد)

فيما يتعلق بالسفن الخاضعة للقانون الوطني، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- يتألف فرع صيد أعالي البحار في أغلب الحالات من وحدات متقدمة تستهدف أسماك العمق؛

- الأسطول الوطني (الذي يرفع العلم الموريتاني) يستهدف أسماك السطح الشاطئية، يظل هامشيا من حيث قدرته على الصيد، كما أن ضعف تمثيل الأسطول الوطني بالنسبة لوحدات صيد الأسماك في أعالي البحر من الأمور البادية للعيان؛
- فرع الصيد الشاطئي المؤلف من السفن (أساسا الصيد الشاطئي/الفرع 2 والصيد الشاطئي/الفرع 3) والصيد الشاطئي المؤلف من الزوارق (صيد شاطئي/فرع 1) تستحوذ عليه سفن أجنبية مستأجرة؛
- يسجل أسطول الصيد التقليدي ارتفاعا مستمرا وخاصة على مستوى الصيد التقليدي الذي يستهدف أسماك العمق غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود في مجال التحكم في القدرات.

الحد المسموح باصطياده والكميات المصطادة

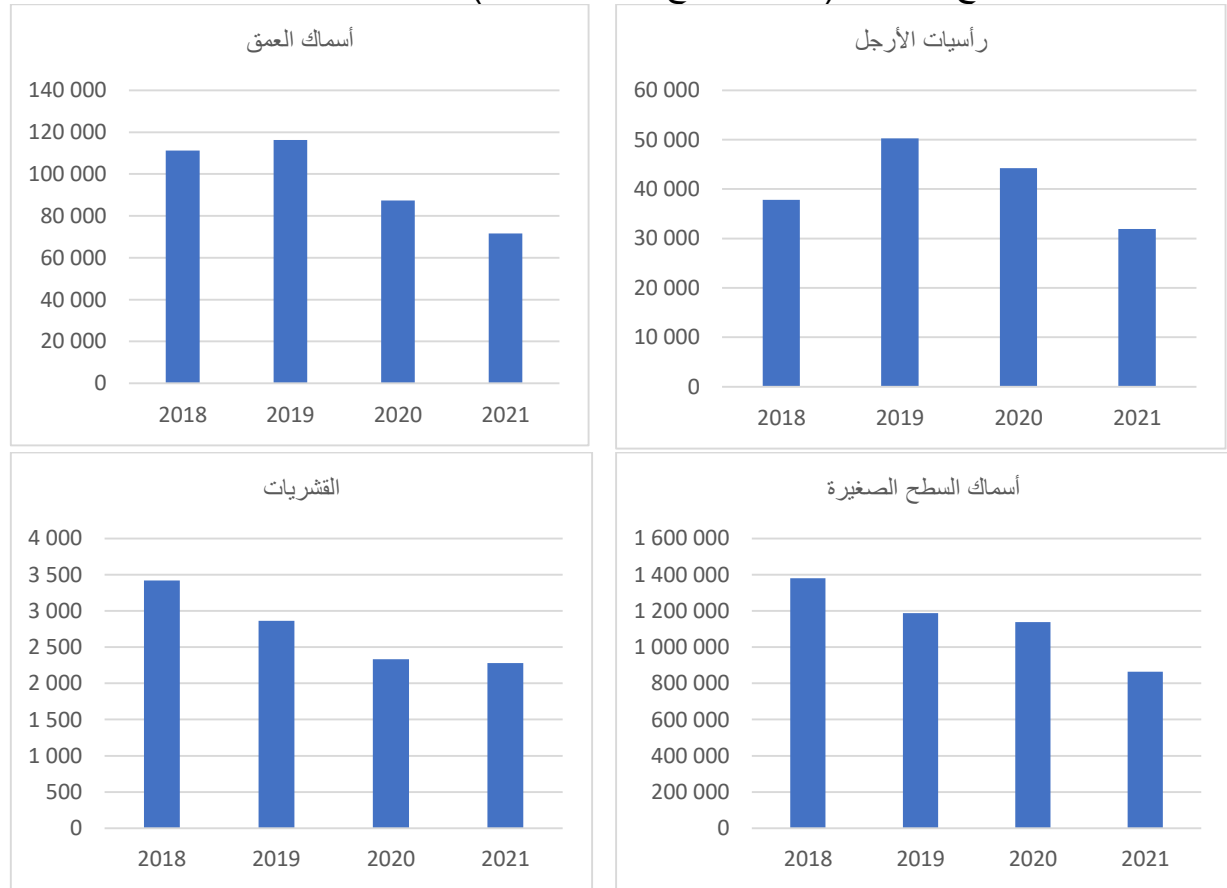
في عام 2015، بدأت وزارة الصيد والاقتصاد البحري في إصلاح نظام تسيير المصايد وهو ما كرس الانتقال من نظام تسيير قائم على مجهود الصيد باتجاه تحديد الحد المسموح باصطياده وتخصيص حصص (كوتا) بحسب نوع الصيد وفئات الثروة السمكية (المصايد) بالاعتماد على الحد المسموح باصطياده. وتحدد المقادير السنوية لهذه النسب، لكل نوع من المصايد على أساس المردودية العليا المستدامة. وإجمالا فإن مستوى التناسب بين الحد المسموح باصطياده وبين مستوى الكميات المصطادة في أبرز المصايد قد تم التقيد به منذ سريان نظام التسيير الجديد وقد تم تتبعه وضبطه خلال السنة المذكورة. ويمكن مع ذلك أن يتجاوز عدد الحصص الممنوحة الحد المسموح باصطياده في بعض المصايد وذلك لأن جميع الحصص لا تتحقق بالضرورة وتقوم الإدارة بإجراء تصحيحات منتظمة خلال السنة المرجعية. وعلى سبيل المثال، يشير الجدول رقم 3 إلى إمكانيات الصيد السنوي (الحصص) الممنوحة بحسب أكبر فئة من الصيد خلال الفترة 2018 – 2020 وفي كل واحد من المصايد.

| معدلات نسب الإصطياد | | | معدلات الحصص (الكوتا) | |
|-----------------------------------|-----------|--------|-----------------------|-----------------|
| معدل الحصص بها | | | طن / سنة | |
| طن / سنة | | | الصيد الشاطئي | صيد أعالي البحر |
| | | | الصيد التقليدي | |
| الأخطبوط | 30 133 | - | - | - |
| الحبار | 5 143 | - | - | - |
| اسبيج | 3 933 | - | - | - |
| مجموع جزئي لرأسيات الأرجل | 39 210 | 8 630 | 1 078 | 29 827 |
| جراد البحر | 6 433 | - | - | 5 267 |
| سلطعون أعماق | 400 | - | - | 375 |
| جراد البحر الوردي | 327 | - | 327 | - |
| مجموع جزئي للقشريات | 7 160 | - | 327 | 5 642 |
| أسماك عمق غير النازلي | 87 000 | - | - | 46 320 |
| النازلي | 11 129 | - | - | 10 000 |
| مجموع جزئي لأسماك العمق | 98 129 | 15 000 | 17 101 | 56 320 |
| أسماك السطح | 1 317 000 | - | - | - |
| مجموع جزئي لأسماك السطح | 1 317 000 | 24 920 | 1 111 736 | 602 833 |
| أسماك التونة | 24 000 | - | - | - |
| مجموع جزئي لأسماك التونة | 24 000 | - | - | 30 017 |
| المحار | 300 000 | - | - | - |
| المجموع الكلي (دون احتساب المحار) | 1 485 499 | 48 550 | 1 130 242 | 724 639 |

الجدول رقم 3: الحد المسموح باصطياده والحصص الممنوحة سنويا كمتوسط لكل نوع من المصايد خلال الفترة 2018 – 2020 (المصدر وزارة الصيد والاقتصاد البحري)

تشير بيانات وزارة الصيد والاقتصاد البحري إلى أن مستوى الكميات المصطادة في المياه الموريتانية بلغ كمتوسط 1,28 مليون طن سنويا خلال الفترة 2018 – 2021. وتراجعت هذه الأرقام بشكل ملحوظ منذ عام 2018 مع وصولها إلى ذروة الإنتاج الذي بلغ 1,53 مليون طن عام 2018 وكان على التوالي 1,35 مليون طن عام 2019 و1,27 مليون طن عام 2020 و0,97 مليون طن عام 2021 (التقديرات قيد الاعتماد). ويلاحظ أن هذه الإحصاءات لا تأخذ في الحسبان الكميات المصطادة من أسماك السطح التي تمت في إطار اتفاقية الصيد بين موريتانيا والسنغال وهي تقدر بأكثر من 50.000 طن سنويا أو الكميات المصطادة من التونة. ويمكن أن نلاحظ اتجاها عاما نحو التراجع منذ عام 2018 بحسب نوع المصايد. كما يلاحظ أن هبوط مستوى الكميات المصطادة الذي سجل عام 2021 كان ناتجا عن التراجع المعترف في الكميات المصطادة من أسماك السطح الصغيرة سواء تعلق الأمر بالكميات المصطادة الخاضعة للقانون الوطني (بسبب تعزيز الإطار القانوني) أو تلك الخاضعة للنظام الأجنبي.

ويبرز الشكل رقم 1 تطور الكميات المصطادة بحسب نوع المصايد (مع استثناء التونة) خلال الفترة 2018 – 2021: أسماك العمق (بما فيها الكوربين، البوري، الشفنين، والحوت و cymbium)، رأسيات الأرجل، القشريات وأسماك السطح الصغيرة (بما فيها أنواع التونة الصغيرة).



الشكل رقم 1: تطور الكميات المصطادة حسب نوع المصايد خلال الفترة 2018 – 2021 (المصدر وزارة الصيد والاقتصاد البحري)

ويشير الجدول رقم 4 إلى متوسط توزيع الكميات المصطادة التي تمت خلال الفترة 2018 – 2021 حسب نوع الصيد وفئة المصايد (باستثناء أسماك التونة الكبيرة)، وحسب نظام الصيد المعبر عنها بالنسب المئوية. ومثلت الكميات المصطادة التي حققتها أساطيل تعمل في ظل النظام القانوني (وهي كميات مصطادة يتم تفريرها بالكامل) 61% كمتوسط من أصل مجموع الكميات المصطادة التي تمت في المنطقة الاقتصادية الخالصة (دون مراعاة أسماك التونة الكبرى) أي ما يعادل 700.000 طن سنويا كمعدل. ومن أصل جميع المقبوضات التي تم تفريرها، مثلت أسماك السطح الصغيرة (وأساسا السردين نوع *pilchardus* وبدرجة أقل

أسماك السردينلا والشاخور والماكريل) حوالي 85% من المجموع فيما مثلت رأسيات الأرجل 5% من العدد الكلي.

| رأسيات الأرجل | أسماك العمق (بما فيها الكوربين، الشفتين، الحوت، البوري، الـ cymbium) | القشريات | أسماك السطح الصغرى (بما فيها أسماك التونة الصغيرة) | جميع الأنواع دون تمييز |
|---------------|--|----------|--|------------------------|
| 61% | 61% | 18% | 18% | 22% |
| 1% | 8% | 9% | 40% | 37% |
| 39% | 11% | 24% | 1% | 3% |
| 100% | 79% | 50% | 59% | 61% |
| 0% | 0% | 0% | 4% (*) | 4% (*) |
| 0% | 21% | 50% | 37% | 35% |
| 0% | 21% | 50% | 41% | 39% |

نظام الصيد الوطني

الصيد التقليدي +

الصيد الشاطئي

زوارق

الصيد الشاطئي

بالسفن

الصيد في أعالي

البحر

مجموع جزئي

نظام الصيد لأجنبي

الصيد الشاطئي

بالزوارق

صيد أعالي البحر

مجموع جزئي

(* تقدير الكميات المصطادة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الإسلامية والسنغال

الجدول رقم 4: متوسط الكميات المصطادة السنوية (باستثناء التونة) معبرا عنها بنسب مئوية خلال الفترة 2018 – 2021 (المصدر: وزارة الصيد)

وتتركز في المنطقة الشمالية (نواذيبو) غالبية عمليات تفريغ الإنتاج من الصيد في موريتانيا. ويتم تفريغ جميع شحنات صيد أعالي البحار وكذلك غالبية الكميات المصطادة للصيد الشاطئي بواسطة السفن في نواذيبو. وبالنسبة للصيد التقليدي فإن التفريغ في نواذيبو يمثل 40% من المجموع (32% في نواكشوط، 18% في الوسط، و10% في المنطقة الجنوبية). وبالنسبة للصيد الشاطئي بواسطة المراكب تمثل عمليات التفريغ في نواذيبو (ميناء خليج الراحة) 54% من المجموع (28% في نواذيبو و18% في وسط البلاد).

وبالإضافة إلى عمليات التفريغ التي تقوم بها سفن تعمل في ظل النظام الوطني، يضاف حوالي 10.000 طن سنويا من أسماك السطح الصغيرة التي يجري تفريغها من قبل سفن تعمل في ظل النظام الأجنبي على أساس إتاوات عينية (2% من جميع الكميات المصطادة بالنسبة للسفن العاملة في إطار الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي و3% من مجموع الكميات المصطادة بالنسبة للسفن الأخرى العاملة في ظل الرخص الحرة). ويجري تسويق المنتجات التي تتم مسافنتها ثم تفريغها على شكل منتجات مجمدة من قبل الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك بأسعار مدعومة عبر البلاد بهدف تشجيع استهلاك السمك والإسهام في الأمن الغذائي للسكان الموريتانيين الأكثر فقرا. ويلاحظ من ناحية أخرى أن السفن المستأجرة التي تستخدم شبكا في الشواطئ الرملية وتعمل في ظل النظام الوطني تخضع لدفع جزء من الإتاوة عينا وهو ما يقارب 3% من مجموع الكميات المصطادة التي يتم تفريغها. وفي عام 2020، قامت الشركة بتوزيع ما يقارب 12.800 طن في ظرفية استثنائية اتسمت بانتشار الكوفيد 19. وفي عام 2021 وزعت الشركة 9.300 طن من الأسماك.

ولا تخضع منتجات الصيد التي يتم تفريغها في الموانئ الموريتانية لطرق تثمين دقيقة حيث أن 69% من هذه المنتجات توجه إلى إنتاج الدقيق. أما الجزء المخصص للاستهلاك البشري فيباع إما دون معالجة (منتجات طازجة تباع في السوق المحلي أو تصدر إلى أسواق الاتحاد الأوروبي برا عبر المغرب أو جوا أو باتجاه أسواق شبه المنطقة ومنها مالي عن طريق البر) وإما على شكل منتجات مجمدة كاملة أو معالجة

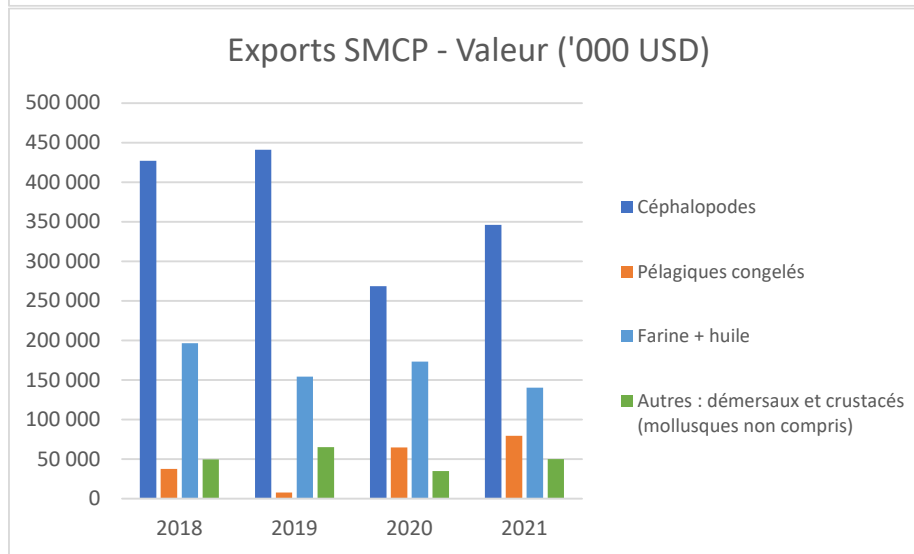
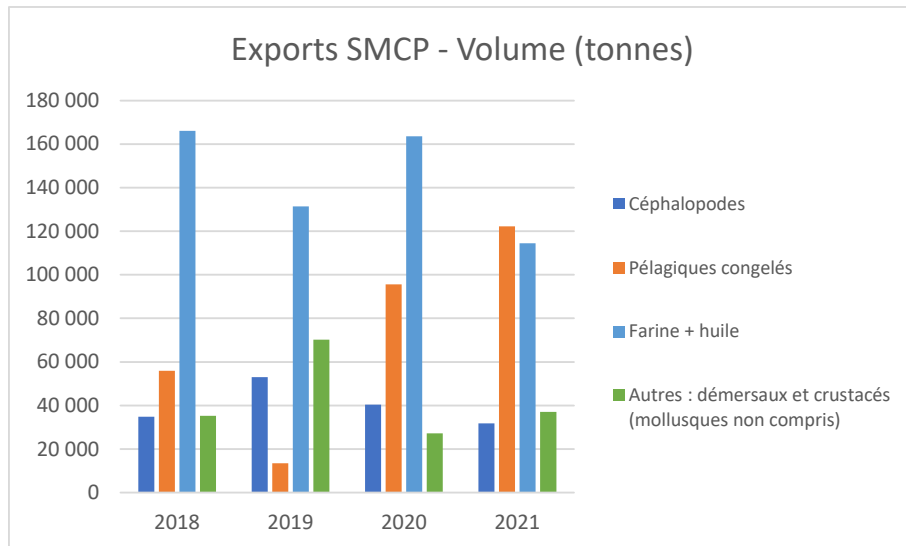
جزئيا (نزع الرأس والأحشاء والذيل أو كشرائح) عن طريق البحر. وفي عام 2022، لا تكاد توجد أو لم تعد توجد وحدات للتصنيع (وجبات، نصف تعليب، تعليب). وبحسب مكتب التفتيش الصحي لمنتجات الصيد (ONISPA) تم تصدير ما بين 80 و90 من رأسيات الأرجل وأسماك العمق عام 2021 دون أي نوع من المعالجة أو التحضير.

المصانع على اليابسة، المنتجات والأسواق

يفيد التقرير السنوي لإحصاءات الصيد الصادر عن المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد عام 2020 بوجود 155 مصنعا معتمدا يعمل على امتداد الشاطئ الموريتاني وبطاقة تجميد إجمالية قدرها 4.000 طن يوما وبقدرة تخزينية تقارب 74.000 طن. وقد زادت قدرة تخزين المواد المجمدة بحوالي 27% منذ 3 سنوات. وبالإضافة إلى المصانع العاملة، هناك مصانع متوقفة وعدد كبير من رخص بناء مصانع وعلى وجه الخصوص في تانيت (137) وعند نقطة الكلم 28 (12). ويتألف حوالي ثلث الشركات المعتمدة والعاملة من مصانع للدقيق والزيوت (43 من أصل 155). ويتركز في نواذيبو أهم هذه المصانع من حيث العدد (حوالي 100 شركة) وقدرات التجميد (92% من المجموع) وقدرات التخزين (92% من المجموع). وتوجد أشكال من التصنيع التقليدي تخدم الأسواق الوطنية أو الإقليمية (بدرجة أساسية غانا، مالي، نيجيريا، الخ). وتقوم أشكال التصنيع هذه على تقنيات التملح والتجفيف أو التخمر (كّذ) ويتعلق الأمر أساسا بأسماك السطح الصغيرة والشلقيات (الشفنين والحوت). وضمن هذه الفئة الأخيرة هناك عينات أخذت في الانقراض حيث يجري استغلالها بشكل مفرط وخاصة في منطقة الحظيرة الوطنية لحوض أركين.

وتخصص المنتجات المفرغة في الأراضي الموريتانية بشكل أساسي للتصدير. وتتم معظم الصادرات عن طريق الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك. أما الصادرات الأخرى التي لا تخضع لاحتكار الشركة فإنها غير موثقة بشكل دقيق وهي تتعلق بصادرات شركة Poly Hong Dong (الخاضعة لنظام خاص) وبمنتجات طازجة ومنتجات مصنعة بالطرق التقليدية.

وبلغ مستوى التصدير عن طريق الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك ما معدله 298.120 طن سنويا ما بين 2018 – 2021 منها 143.860 طن من الدقيق والزيوت وهي تمثل ما بين 550 إلى 600.000 طن من وزن المنتجات الطازجة أي حوالي 70% من الكميات المصطادة التي يتم تفرغها. ومن حيث القيمة، مثلت الصادرات عبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك ما معدله 634,6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2018 – 2021 وخلال نفس الفترة كانت إسهامات الأنواع المختلفة من المنتجات كالاتي: الدقيق والزيوت (48,3% من الحجم و28,2% من القيمة)، أسماك السطح المجمدة (24,1% من حيث الحجم و7,5% من حيث القيمة)، رأسيات الأرجل المجمدة (13,4% من حيث الكمية و58,4% من حيث القيمة) أما أسماك العمق والقشريات الأخرى، دون مراعاة الرخويات، (14,2% من حيث الحجم و7,9% من حيث القيمة). وعلى امتداد الفترة 2018 – 2021 يمكن كذلك ملاحظة اتجاه تصاعدي في نصيب أسماك السطح المجمدة من الصادرات عبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك (راجع الشكل رقم 2).



الشكل رقم 2: الصادرات عن طريق الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك خلال الفترة 2018 – 2021 (المصدر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك)

تتألف المنتجات الموجهة نحو السوق الوطني من منتجات الصيد الخاضعة للنظام الوطني ومن المنتجات عبر عمليات المسافنة التي تقوم بها أساطيل أعالي البحار العاملة في ظل النظام الأجنبي وهي توزع عن طريق الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك. وفي عام 2018 وبحسب الأرقام الصادرة عن المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد كانت كميات الأسماك المتاحة في السوق الوطني بحدود 50.000 طن سنويا منها 40.000 طن من منتجات الصيد الخاضع للنظام الوطني (أساسا الصيد التقليدي والصيد الشاطئي بواسطة الزوارق) وأقل من 10.000 طن من المنتجات التي توزعها الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك. وبالاعتماد على نتائج المسح الذي أجري حول الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد عام 2020 فإن هذه الكميات المتاحة ظاهريا يمكن أن تكون في الوقت الحالي بحدود 76.500 طن منها 25.000 طن من العينات المصنفة في آن واحد كأسماك سطح وعمق (بوري، كوربين، وتاسرغال) و40.000 طن من أسماك السطح الصغيرة التي يتم تفرغها من طرف الأساطيل الخاضعة لنظام الصيد الوطني و10.000 طن من أسماك السطح توزعها الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك.

الأداءات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن تلخيص الأداءات الاقتصادية والاجتماعية الحالية لقطاع الصيد البحري، بجميع سلاسل القيم، في الجدول رقم 5 ويؤكد ذلك الدور البارز الذي يلعبه القطاع في التنمية الاقتصادية والبشرية في موريتانيا.

تعليق وإيضاحات

| | | |
|--|---|----------------------------------|
| <p>"ن.د.خ" شعبة الصيد ساهم بنسبة 12,5% في الناتج الداخلي الخام للقطاع الأول و2,5% في "ن.د.خ" الوطني (عام 2019). بحسب بيانات 2021 الصادرة عن الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (المكتب الوطني للإحصاء سابقاً)، كان "ن.د.خ" قطاع الصيد ككل يساوي 711 مليون دولار أمريكي تقريباً منه 78% خلقته شعبة الصيد و22% كنتيجة لنشاط التحويل أي أنه ساهم في "ن.د.خ" الوطني بما يقارب 9,4% لمجموع القطاع عام 2017.</p> | <p>الناتج الداخلي الخام لشعبة الصيد: حوالي 6,8 مليار أوقية (حوالي 194,3 مليون دولار) عام 2019</p> | <p>خلق الثروة</p> |
| <p>الأرقام الصادرة عن الجمارك تمثل قيمة الصادرات (مع مراعاة قيمة منتجات الأساطيل الخاضعة للنظام الأجنبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة وهي المنتجات التي تمت مسافنتها ثم تصديرها). الأرقام الصادرة عن البنك المركزي تمثل إيرادات الصيد من العملات الأجنبية وتشمل الصادرات (712,3 مليون دولار أمريكي) والإتاوات المرتبطة بحق الولوج الممنوح للأساطيل التي تعمل في ظل النظام الأجنبي. في عام 2019 مثلت إيرادات قطاع الصيد من العملات الصعبة حوالي 23% من إجمالي موارد صادرات البلاد. قيمة صادرات المنتجات التي تم تسويقها بواسطة الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بلغت 541,6 مليون دولار أمريكي عام 2020 أي حوالي 62% من المساهمة الإجمالية بالعملات الصعبة لعام 2020.</p> | <p>ما يقارب 874,2 مليون دولار أمريكي بحسب إدارة الجمارك و893 مليون دولار بحسب الأرقام الصادرة عن البنك المركزي عام 2020</p> | <p>الإيرادات بالعملات الصعبة</p> |
| <p>المنشأ: 61% من نظام الصيد الأجنبي و25% من نظام الصيد الوطني و14% كمصادر أخرى (غرامات واستقطاعات أخرى). مساهمة قطاع الصيد في إجمالي الإيرادات العمومية للبلاد لعام 2020: حوالي 16%.</p> | <p>إيرادات عمومية (غير ضريبية) متأتية من قطاع الصيد: 8,9 مليار أوقية (254,2 مليون دولار) عام 2020</p> | <p>إيرادات الميزانية</p> |
| <p>53.900 فرصة عمل في البحر (حوالي 66% للصيد التقليدي، 22% للصيد الشاطئي و12% لصيد أعالي البحار)؛ حوالي 87% من المجموع بحارة صيادون موريتانيون. 10650 فرصة عمل على اليابسة (التحويل والتسويق). 161.500 فرصة عمل غير مباشرة</p> | <p>حوالي 226.000 فرصة عمل مباشر أو غير مباشر بالارتباط مع قطاع الصيد البحري عام 2019</p> | <p>فرص العمل</p> |
| <p>بحسب آخر تقييم أجراه المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وأقرته اللجنة الفنية القطاعية، كان مستوى الاستهلاك حوالي 12,6 كغ / سنة / فرد عام 2019. بحسب نتائج مسح الاستهلاك لدى الأسر لعام 2020 (تمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي والتعاون الألماني)، ولم تعتمد الوزارة، كان مستوى استهلاك السمك حوالي 16,4 كغ / سنة / فرد.</p> | <p>استهلاك السمك: حوالي 12,6 كغ / سنة / فرد عام 2019</p> | <p>الأمن الغذائي</p> |

الجدول رقم 5: الأداءات الاقتصادية والاجتماعية الحالية لقطاع الصيد البحري (المصدر: وزارة الصيد)

البنى التحتية الأساسية لتفريغ منتجات الصيد البحري

تلعب البنى التحتية الأساسية لتفريغ منتجات الصيد وخاصة موانئ الصيد دوراً ريادياً في اندماج قطاع الصيد والاقتصاد الوطني. ويوجد في الوقت الحالي 4 موانئ للصيد في موريتانيا: الميناء المستقل في نواذيبو، ميناء تانيت ميناء انجاكو ومؤسسة ميناء خليج الراحة كما أن هناك موقعا لتفريغ منتجات الصيد يوجد في سوق الأسماك بنواكشوط. ويجري تسيير هذه المنشآت المينائية الخمسة من طرف مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي. وتستقبل موانئ نواذيبو وتانيت وانجاكو سفن صيد أعالي البحار والصيد الشاطئي. أما مؤسسة ميناء خليج الراحة وميناء تانيت وسوق السمك في نواكشوط فهي عبارة عن مواقع للتفريغ مخصصة للصيد التقليدي والصيد الشاطئي.

ويتركز في ميناء نواذيبو المستقل وميناء خليج الراحة وفي المناطق الصناعية المحاذية معظم نشاط قطاع الصيد في موريتانيا (الخدمات المقدمة للسفن، الخدمات المقدمة للبحارة، تفرغ المنتجات، تجميع المنتجات). وقد أسند تسيير ميناء نواذيبو المستقل وميناء خليج الراحة بوصفهما في مقدمة المرتكزات الأساسية لاندماج قطاع الصيد (كهدف متجدد لسياسة قطاعية منذ عدة سنوات) إلى سلطة منطقة نواذيبو الحرة عام 2013 ولم يعد منذ ذلك الوقت تابعا لوزارة الصيد والاقتصاد البحري.

وإلى جانب هذه البنى التحتية الأساسية الخمس، يوجد العديد من مواقع تفرغ الصيد متاح للمراكب (الصيد التقليدي والصيد الشاطئي بدون جسر). وبحسب مستوى الاستصلاح والتهيئة يمكن أن نميز بين: نقاط التفرغ المستصلحة وأقطاب التنمية المندمجة. أما نقاط التفرغ المستصلحة فهي عبارة عن شواطئ مستصلحة تتوفر على بنى أساسية أرضية (قاعات لعرض الأسماك) وخدمات مرتبطة بها (التلج، الوقود) وهي ذات توجه اقتصادي وتوفر بعض الخدمات الاجتماعية أحيانا (مراكز الصحة، مدارس). أما أقطاب التنمية المندمجة فهي عبارة عن قرى للصيادين تتوفر، إلى جانب البنى الأساسية الطرقية والخدمات ذات العلاقة وذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، على منشأة بحرية تهدف إلى تأمين سلامة الصيادين والمراكب وتتيح فرصة التفرغ على نطاق واسع في مكان معين.

وتوجد في الوقت الحالي 12 نقطة تفرغ مستصلحة في منطقة الوسط (جنوب رأس تيمريس) وفي المنطقة الجنوبية (جنوبي نواكشوط) وهي كالاتي: اجريف، امحجرات، تيوليت، لمسيد، ابلوخ، انخيله، الطينه، شمال نواكشوط، سوق السمك في نواكشوط، نقطة الكلم 28، الكلم 65، الكلم 93، والكلم 144 جنوب نواكشوط. وهناك نقطتا تفرغ مستصلحتان يجري تحديثهما: امحجرات، وسوق السمك في نواكشوط، كما توجد نقطة تفرغ مستصلحة بصدد تحويلها إلى قطب للتنمية المندمجة وستتوفر على منشأة بحرية عند الكلم 93.

وقد تم بذل جهود كبيرة لزيادة قدرات وعصرنة البنى الأساسية المينائية للصيد خلال السنوات القليلة الماضية. ورغم كل ذلك فإن الطاقة الاستيعابية تعاني من الاكتظاظ إجمالا كما أن البيئة العامة للموانئ (النظافة، الصرف الصحي، الماء، الطاقة، خدمات الموانئ) لا تزال تمثل عائقا جديا أمام النهوض بسلاسل القيم بما يساهم في خلق فرص العمل والثروة في البلد. وبالإضافة إلى هذه المعوقات يلاحظ كذلك انعدام القدرة على الإشراف على وزارة الصيد والاقتصاد البحري للاستجابة بشكل فعال إلى التحديات المتمثلة في مضاعفة أعداد البنى التحتية الأساسية المينائية.

أما مكامن الضعف الأخرى التي تعاني منها البنى التحتية الأساسية في الموانئ فهي كالاتي:

- عدم التجانس والشفافية في التخطيط لموانئ الصيد. وبدأت مؤشرات الضعف تلوح في الأفق مع وجود 13 ميناء / رصيف للصيد الخصوصي على مستوى ميناء نواذيبو المستقل، تم من بينها بناء 12 رصيف عن طريق الردم وبناء رصيف وحيد على أساس أعمدة. ولبناء هذه الموانئ / الأرصفة الخصوصية عدة تأثيرات وأضرار تتعلق بالتحكم في أنشطة الموانئ (زحف الرمال إلى طريق النفاذ إلى الميناء، تزايد الأخطار المترتبة على التجارة المحرمة، عدم التقيد بقواعد الأمن والسلامة، الخ).
- تعدد جهات الإشراف على التصميم وإنجاز البنى الأساسية وتنتج عن ذلك مخاطر تتعلق بعدم المواءمة بين أهداف المستثمرين وبين احتياجات السياسة القطاعية للصيد.
- عدم كفاية تخطيط المجال بالنسبة لموانئ الصيد وخاصة المناطق المخصصة للصناعة والخدمات على اليابسة. ويصدق ذلك على مؤسسة ميناء خليج الراحة التي تعاني من الاختناق بسبب الاحتلال الفوضوي للفضاء مما يعيق عمليات الاستصلاح التي تخدم قطاع الصيد. وفي غياب رؤية استباقية وتخطيط ملائم، فليس من المستبعد أن يواجه كل من ميناءي تانيت وانجاكو بتصاميمهما التي تشمل البحر واليابسة ويمكن أن تستجيب لمواصفات الجودة العالية، مشاكل على المدى القريب مثل التي عانى منها ميناء خليج الراحة.

- الصعوبات التي تجابهها المؤسسات المكلفة باستغلال الموانئ باتجاه تقديم خدمات بأقل التكاليف الممكنة والقيام بالمهام المتعلقة بالصيانة وبإصلاح البنى التحتية الأساسية والتجهيزات. وتعزى نقطة الضعف هذه أساسا إلى ضعف القدرة على التمويل الذاتي وإلى غياب التعاون مع مؤسسات عمومية أو خصوصية أخرى لمواجهة التكاليف ذات العلاقة بهذه المهام.

وهكذا ولأجل مواجهة المشاكل والتحديات المشار إليها أعلاه، أصبح من الملح إنشاء مكتب وطني لموانئ الصيد ONPP يختص في عموم المجالات الحالية المتعلقة بالبنى الأساسية للصيد (موانئ الصيد، نقاط تفريغ مستصلحة، أقطاب التنمية المندمجة). ويمكن أن يسند تسيير هذا المكتب إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مع ضمان التشغيل والتسيير والصيانة والتصليح والنهوض بجميع البنى الأساسية لموانئ الصيد.

وترتبط المزايا المتعلقة بإنشاء مكتب وطني لموانئ الصيد برفع التحديات التالية:

- انسجام العرض المينائي مع التوجهات الاستراتيجية وأولويات السياسة القطاعية وهو ما من شأنه أن يعزز قدرات الإشراف على مستوى وزارة الصيد في مجال تخطيط وتسيير موانئ الصيد وترقية نقاط التفريغ المستصلحة وأقطاب التنمية المندمجة.
- تعزيز المنظومة الحالية لاستصلاح الصيد عن طريق توفير أداة لتنفيذ إجراءات التسيير الفضائي والزماني وتسيير قدرات الصيد وفق مقارنة شاملة ومتناسقة على مستوى جميع الموانئ ونقاط التفريغ وأقطاب التنمية المندمجة (على سبيل المثال تخفيف الضغط عن المنطقة الشمالية وتوزيع مجهود الصيد على طول الشاطئ، الخ).
- تسهيل تناسق التعريفات المعمول بها على مستوى الميناء مع سياسة التنمية واستصلاح المصايد.
- المزيد من مراعاة خصوصيات واحتياجات القطاع أثناء تصميم وبناء بنى تحتية مينائية جديدة للصيد وخاصة موانئ الصيد.
- تشجيع وعصرنة نقاط التفريغ وتطويرها باتجاه التحول إلى أقطاب تنمية مندمجة.
- تعزيز المردودية الاقتصادية للموانئ ولنقاط التفريغ وأقطاب التنمية المندمجة مع إتاحة الفرصة لتكاتف وضم بعض المهارات وبعض الخدمات من أجل تحسين تسيير وصيانة البنى التحتية والتجهيزات.

بالرغم من مساهمة متزايدة في الاقتصاد الوطني ومن مقدرات خلق الثروة وفرص العمل الإضافية على مستوى مختلف حلقات سلسلة القيم التي لا تزال في انتظار الإنجاز وظروف استدامة قطاع الصيد البحري التي بحاجة إلى تعزيزها فإن عناصر التشخيص هي كالاتي:

- الحالة المقلقة والحالة الصحية للموارد التي ينظر إليها على أنها استراتيجية: الأخطبوط والسردينلا الدائرية؛
- قدرات الاصطياد ذات الفائض وخاصة في فرع الصيد التقليدي والصيد الشاطئي الذي يستعمل زوارق ذات جسر (النظام الوطني)؛
- المساهمة الجيدة لأسطول الصيد الوطني في الكميات المصطادة وعمليات التفريغ بالنسبة لمصائد رأسيات الأرجل وسفن الأعماق والقشريات ولكنها ضعيفة بالنسبة لمصائد أسماك السطح الصغيرة؛
- نسبة مرتتة فرص العمل في البحر لا تزال دون التطلعات وخاصة في فرع الصيد الشاطئي بواسطة السفن؛
- استمرار اكتظاظ المنطقة الشمالية رغم بدء الخدمة في ميناء تانيت؛
- مستوى الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الخالصة في تناقص مستمر منذ عام 2018؛
- ما يقارب 700.000 طن يتم تفريغها سنويا (أي حوالي 61% من إجمالي الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الخالصة) منها ما يقارب 85% من أسماك السطح الصغيرة؛
- طرق تثمين المنتجات التي يتم تفريغها ليست بالمستوى المطلوب وخاصة بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة: ما يقارب 80% من الكميات التي يجري تفريغها تُوجَّه إلى صناعة الدقيق (بدرجة أساسية إلى الأعلاف) ولا تساهم كثيرا في خلق الثروة وفرص الدخل؛
- الطلب المتزايد للسكان على منتجات البحر دون أن تتم تلبية الاحتياجات؛
- إسهام متزايد للقطاع في أهداف الأمن الغذائي للسكان الأكثر هشاشة بفضل السياسة الطوعية التي تنهجها الدولة الموريتانية وتنفذها الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك؛
- أسواق على المستوى الدولي وعلى مستوى شبه المنطقة أكثر طلبا وجاذبية وخاصة بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة التي تستخدم للاستهلاك البشري (طازجة، مجمدة كاملة، ومجمدة بعد معالجتها).

قطاعات الاقتصاد البحري الأخرى

بمناسبة اعتماد الاستراتيجية القطاعية للفترة 2020 – 2024، اعتمد قطاع الصيد الذي يتكفل أيضا بالإدارة البحرية، سياسة بحرية جديدة كخيار لما هو أبعد مدى من النشاط الاقتصادي المرتبط بالصيد البحري. وكان الهدف المنشود يتمثل في توجيه نشاط الإدارة البحرية لتشمل مجالات مثل تسيير السفن والمهن ذات العلاقة بالبحرية التجارية وتطوير النقل البحري وحماية الوسط البحري والشاطئي وتسيير موانئ التجارة وأمن وسلامة البحر (بما في ذلك الوسط المينائي) والإنقاذ البحري. وقد تم إدماج عناصر هذه السياسة في إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد للفترة 2022 – 2024 وهو ما سنتطرق إليه هذه الدراسة في الفصول اللاحقة.

وبالنسبة للأمور المتصلة بقطاعات التنمية الاقتصادية الأخرى التي تعود لاختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري، فضلا عن الصيد البحري، تحظى قطاعات النقل البحري والزراعة البحرية بالمزيد من الاهتمام.

النقل البحري

تجري التبادلات التجارية بين موريتانيا وباقي العالم بنسبة تزيد على 90% عبر البحر. وبذلك فإن شبه القطاع البحري والمينائي يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني. كما أن الوضع الجغرافي المتميز في موريتانيا بمحاذاة دول المنطقة التي لا تطل على سواحل وخاصة بلدان مجموعة دول الساحل الخمس (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) يمكن أن تخولها دورا اقتصاديا مرموقا كمنفذ لهذه البلدان على البحر.

ومن بين أبرز حلقات النقل البحري الموريتاني التي تساهم في تعزيز الاقتصاد، يمكن أن نذكر الموانئ والأنشطة الأخرى ذات العلاقة (الإيداع، المناولة، التخزين، المسافنة، والعبور). ويتعلق الأمر أساسا بموانئ نواكشوط ونواذيبو التي تعالج على التوالي (من خلال عمليات الشحن والتفريغ) 5 مليون طن و2 مليون طن سنويا. وتعاني هذه البنى الأساسية من ضعف مستوى عمق المياه عند مستوى 8 أمتار على امتداد الأرصفة في حين أن بعض السفن الناقلة للحاويات التي تحمل على متنها ما بين 3.000 و4.000 حاوية بسعة 20 قدم ويتراوح مسحوب الماء لديها ما بين 12 إلى 14م. ويرتاد بعض هذه الناقلات موانئ شبه المنطقة ويمكن في بعض الأحيان أن تغير اتجاهها إلى موانئ أخرى لتخفيف الوزن قبل العودة إلى موريتانيا.

ومن الممكن أن تصبح موريتانيا معبرا مفضلا لهذه السفن بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي من حيث الأمن والسلامة والمجال المحيط بهذه الموانئ التي لا تزال بكرا والمسافات ما بينها وبين أوروبا والأمريكيتين. غير أن الجزء الجنوبي من المسار لا يوجد في وضعية تسمح له بخوض المنافسة ضد بلدان شبه المنطقة.

كما أن من غير المتوقع في الوقت الحالي التفكير في تطوير أسطول وطني قادر على تزويد البلاد وذلك لأن اتساع التبادلات البحرية كنتيجة للعولمة والقواعد الدقيقة التي يجب على الدول أن تستجيب لها فيما يخص أعلام السفن تجعل من شبه المستحيل خوض التنافس مع شركات قوية تحتكر ميدان النقل البحري (MERSK, CMA-CGM, BOLUDA...). وتتوفر هذه الشركات أيضا على خطوط منتظمة عبر العالم وعلى مقدرات لوجستية عالية الأداء وتنظيم سلسلة النقل البحري انطلاقا من الشحن ومرورا بالمناولة وحتى النقل البري الذي يتكفل بنقل البضاعة حتى وجهتها النهائية « door to door ».

زراعة الأسماك

في موريتانيا، تعلق تجارب زراعة الأسماك، حتى الآن وبشكل أساسي، بزراعة المحار وبالمقابل لم تحظ زراعة الأسماك أو الأعشاب البحرية بتخصيص مشاريع نموذجية لها وذلك بالرغم من وجود أسماك مثل الكوربين التي تتميز بالقدرة الهائلة على التكاثر وبإمكانية السيطرة على تقنيات زراعتها. وهكذا ومنذ التسعينات أجريت أول تجربة لتربية المحار غير أنها انتهت عام 1995 بنفوق على نطاق واسع. وفي عام 2008، أجريت تجربة ثانية ولكن على نطاق أوسع وبإعداد متقن في خليج النجمة باختبار 4 أنواع منها اثنتان (2) محليتان (المحار الإفريقي المعروف باسمه العلمي *Pernaperna* ووقواق *Cerastodermaedule*)

إضافة إلى نوعين مستوردين من فرنسا (*Ruditapesdecussatus* و *Crassostrea gigas*). وكانت النتائج مشجعة جدا بالنسبة للمحار ولبلح البحر. وفي الوقت الحالي، لا تزال هناك مزرعة عاملة في خليج النجم. أما بالنسبة للأنواع المستوردة *Ruditapesdecussatus* فإنها تواجه مشاكل تقنية جمة مرتبطة بالتعايش مع الرمال الزاحفة في منطقة خليج النجم وهو ما يتطلب جهودا مستمرا لصيانة هذه الأحياء. وبالنسبة للحالات الناجحة كالقواقع والمحار فإن النفاذ إلى أسواق التصدير المربحة يمثل عقبة أساسية أمام تطوير هذه الثروة ويتطلب اعتماد السلطة المختصة (المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك). وتعمل مؤسسة صيد وطني في الوقت الحاضر على تربية المحار كما هو مبين أعلاه غير أن السوق باتساع محدود ولا يدر أرباحا تذكر (محليا وعلى مستوى شبه المنطقة).

أما الطلب على الأعشاب البحرية وتطوير المزارع في بلدان المنطقة فهو يتطلب استثمارات من هيئات مكلفة بدعم هذه الشعبة. ويمكن اعتبار زراعة الطحالب بأنها جزء من ردة فعل الجانب الموريتاني ومساهمة منه في تخفيف غازات الاحتباس الحراري وخاصة الكربون حيث أن الطحالب تلعب دور بئر لطمر الكربون.

وهكذا وبالرغم من المقدرات الهائلة في مجال تطوير مختلف أنواع وأنظمة زراعة الأسماك على طول الواجهة البحرية وما يترتب على ذلك من آفاق واعدة بالنسبة لخلق الثروة وفرص العمل والمساهمة في الأمن الغذائي، فإن زراعة الأسماك لا زالت تراوح مكانها في موريتانيا.

أهم عناصر تشخيص القطاعات الأخرى المرتبطة بالاقتصاد البحري والتي تخضع لوصاية وزارة الصيد والاقتصاد البحري:

- التحديات ذات العلاقة بتطوير النقل البحري ونشاطات الموانئ التي تظل، رغم أهميتها، مرتهلة بتحسين الطريق الدولي الرابط بين الموانئ والدول المجاورة.
- تفعيل ميناء اندياغو عما قريب يسمح بإتاحة فرص كبيرة للمستثمرين الموريتانيين بأن يتموقعوا في سلاسل القيم المرتبطة باستغلال الغاز في عرض البحر وتزويد البلدان المجاورة عبر النقل النهري واستغلال الثروة السمكية في المنطقة الجنوبية (خدمات دعم السفن، التزويد، الورش البحرية).
- لا يزال تطوير زراعة الأسماك البحرية في مراحلها الأولى في موريتانيا رغم مقدرات كبيرة مرتبطة بجودة الوسط.

الصيد القاري وزراعة الأسماك

بالرغم من مقدرات التنمية المعتبرة، لم يستفد أي من قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك لحد الآن، من العناية المطلوبة من جانب السلطات العمومية التي تركزت جهودها بدرجة أساسية على قطاعات الصيد والاقتصاد البحري. والمعروف أن موريتانيا تتوفر على ما يقارب 3.500 كلم² من السهول التي يمكن غمرها بالسيول إضافة إلى 25 مجرى مائيا موزعة على 8 ولايات بمحاذاة نهر السنغال الذي ينساب على امتداد 850 كلم على الحدود مع كل من مالي والسنغال. ومن بين أبرز المصادر المائية يمكن أن نذكر: محمودة في الحوض الشرقي، كنعكوسة ولبحير في لعصابه، بحيرتي ألاك ومال في لبراكنه، ومستنقعات ورلا ودلاما في كوركول، كندجادي في اترارزه، تامورت النعاج بتكانت، اسويل في الحوض الغربي، وعلى الخصوص سد فم لكليته في كوركول.

إن الفوارق الكبيرة التي تتعلق بتقدير مقبوضات الصيد القاري في موريتانيا تشكل تعبيراً بليغاً عن الصعوبات التي تحول دون التخطيط لتطوير واستصلاح شبه القطاع. وهكذا وبحسب تقديرات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي فإن الإنتاج كان بحدود 21.000 طن عام 2017 بينما يشير تقرير صادر عن منظمة التغذية والزراعة "الفاو" لعام 2017 إلى أقل من 3.000 طن لنفس العام. وبالاعتماد على الإحصائيات الخاصة بسد فم لكليته حيث يخضع مستوى الكميات المصطادة لمتابعة جيدة فقد كان الإنتاج بحدود 300 طن سنويا رغم ما يتوفر عليه من مقدرات. وبإسقاط إنتاج المجاري المائية الرئيسية على هذا الرقم فإن الإنتاج الحالي للصيد القاري قد يكون بحدود 3.600 طن سنويا.

ومن بين المؤشرات المهمة التي يتميز بها شبه القطاع يمكن أن نذكر السكان النشطين العاملين فيه. وهنا أيضا تتباين الأرقام بشكل لافت. ويفيد المسح الذي أجرته الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي

والاقتصادي أن اليد العاملة تقارب 23.100 فرد من بينهم 15.500 كأعوان لأسرهم (عمل بدون أجر) والبقية (7.600 فرد) تم تصنيفها كأرباب عمل وعمال دائمين أو موسميين وشركاء ومتدربين. أما تقرير الفاو لعام 2017 فإن عدد الصيادين المحترفين في 25 مجرى مائي دائم لا يتجاوز 2.000 فرد من بينهم 90% من الرعايا الماليين.

وتتم معالجة معظم الكميات المصطادة بطرق التدخين والتعليق والتجفيف ويجري تصديرها من أماكن الإنتاج نحو وجهات وطنية وفي أغلب الحالات باتجاه السوق المالي. وحسب المسح الذي أجرته الوكالة الوطنية عام 2017 فإن الكميات التي عولجت لا تمثل سوى 5% من مجموع الكميات المصطادة. ويحتاج مثل هذه البيانات إلى التدقيق أيضا.

وعلى العموم، ورغم أن شبه القطاع يعاني من غياب المتابعة فإنه يتوفر على مقدرات جيدة نسبيا وتوجد، فضلا عن ذلك، بالقرب من جيوب الفقر وهو ما يتيح لها دورا استراتيجيا في مكافحة الفقر وفي تثبيت السكان داخل تجمعاتهم الأصلية.

وقد التزمت السلطات العمومية، وعيا منها بأهمية التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يمثلها شبه القطاع بالنسبة للتنمية المحلية، ومنذ عام 2016 بتثمين هذه المقدرات الوطنية وكرست لها، خلال المرحلة الأولى، مديرية مركزية على مستوى وزارة الصيد والاقتصاد البحري (ولا يستبعد أن تتحول هذه المديرية إلى وكالة لتأطير المعنيين عن قرب)، ثم قامت بعد ذلك بتنفيذ عدد من المشاريع: مشروع تنمية الصيد في بحيرة فم لكليته؛ مشروع التسيير المندمج للموارد المائية وتطوير استخدامات حوض نهر السنغال بتمويل من البنك الدولي؛ برنامج دعم القدرة على مواجهة ظروف انعدام الأمن الغذائي في الساحل الذي يموله البنك الإفريقي للتنمية بالإضافة إلى بعض مشاريع زراعة الأسماك القارية بمبادرات من منظمات دولية مختلفة.

ومن أهم ما أنجزته وزارة الصيد والاقتصاد البحري بالتعاون مع شركاء التنمية، يمكن التنويه بما يلي:

- بناء 4 أسواق للتعريف بمنتجات الصيد القاري (روصو، كيهيدي، مقامه، امبود)؛
- إنجاز 5 أحواض لزراعة الأسماك على مستوى مركز امبود لتربية أسماك المياه العذبة (وكانت النتائج مشجعة بالنسبة لأسماك tilapia)؛
- استصلاح 3 مستنقعات مائية لتطوير زراعة الأسماك في كل من لكصيه وتيفوندي سيفي ووالي. وتعلقت هذه الاستصلاحات بوضع أقفاص وأسيجة وأماكن لتكاثر الأسماك وبناء منشآت لضبط تربية الأحياء؛
- بناء مفرخة تقليدية على مستوى سد فم لكليته لإنتاج فراخ من أجل إعادة إعمار المستنقعات؛
- إجراء مجموعة من الدورات التكوينية حول تقنيات الصيد وتصنيع المنتجات (900 صياد في مجال الصيد القاري ومجموعات من النساء لأغراض التصنيع).

وقد ساهمت هذه الأنشطة في تحسين إنتاجية بعض الأنظمة البيئية والنهوض باستغلالها ومراجعة طرق التسيير وإعادة تنظيم أساليب التصنيع وتحسين دورات التسويق. كما سمحت أيضا بإثارة الاهتمام بهذا القطاع وإبراز إسهامه في مكافحة الفقر وسوء التغذية وكذلك محاربة هجرة السكان باتجاه المدن وإلى الخارج.

ومن الجدير ذكره في مجال تطوير زراعة الأسماك أن الأنشطة كانت خجولة ولم تحقق النتائج المرجوة باستثناء مشروع صغير تم تخصيصه للتدريب الميداني لصالح النساء المنتسبات إلى تعاونية النساء في باخو.

أهم عناصر تشخيص الصيد القاري وزراعة الأسماك:

- غياب معطيات وبيانات يمكن الاعتماد عليها للتعرف على التحديات الاقتصادية والاجتماعية (مكافحة الفقر على وجه الخصوص) والغذائية المرتبطة بتطوير شبه القطاع بجودة التخطيط من أجل التنمية؛
- عناية كبيرة من قبل السلطات العمومية من أجل تأطير الصيد القاري والنهوض به في المناطق ذات المقدرات الكبيرة في مجال الثروة السمكية؛
- تطوير زراعة الأسماك لا يزال في مراحلها الجنينية.

III. السياسات العمومية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري: الرؤية والتحديات الرئيسية على المديين المتوسط والطويل

لا تزال الرؤية على المدى البعيد إلى السياسات العمومية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري دون تغيير بالمقارنة مع ما سبق ذكره في الاستراتيجية القطاعية للفترة 2020 – 2024 أي:

"النهوض بقطاع الصيد والاقتصاد البحري بحيث يندمج بالكامل في الاقتصاد الوطني ويكون واعدا بالنمو وخلق فرص العمل لما فيه فائدة السكان الموريتانيين جميعا".

أما التحديات الرئيسية على المديين المتوسط والطويل بالنسبة لإعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري (2022 – 2024) والمترتبة على هذه الرؤية على المدى الطويل فقد تضمنها الجزء التالي في كل ما يتعلق بجميع مكونات قطاع الصيد والاقتصاد البحري. وتتمحور هذه التحديات حول المرتكزات الأربعة التالية:

1. استدامة الثروات السمكية البحرية والمحافظة على الوسط البحري؛
2. المساهمة المتزايدة لقطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد؛
3. التنمية المستدامة والمندمجة للصيد القاري وزراعة الأسماك؛
4. توطيد إطار الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري.

استدامة الثروات السمكية البحرية والمحافظة على الوسط البحري

تشكل الثروات البحرية موردا وطنيا على جانب كبير من الأهمية لكنه ليس في مأمن من النضوب والاستنفاد. إنها بالفعل ثروة طبيعية قابلة للتجديد وتتطلب أساليب لاستغلالها وتسييرها بصفة رشيدة لضمان استدامة الثروة والأنظمة البيئية الداعمة لها. كما أن الثروة السمكية عبارة عن موارد عمومية تعتمد من حيث استغلالها على التنازل لكيانات خصوصية عن بعض الحقوق بهدف تحقيق أرباح وخلق فرص العمل وإتاحة الوسائل للإعاشة. ويعني كل ذلك أن تخصيص واستغلال هذه الثروة يترتب عليهما تضافر جهود عمومية وخصوصية كبيرة ومتناقضة أحيانا. وفي هذا السياق فإن التسيير المستدام للثروة السمكية التي تؤول المسؤولية فيها بالدرجة الأولى إلى صاحبها، أي الدولة الموريتانية عبر وزارة الصيد والاقتصاد البحري، يمثل مهمة صعبة وحساسة جدا. وتضطلع الدولة الموريتانية بدور كبير في ترشيد النداءيات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالاستغلال المورد وبالنشاطات الأخرى التي تدخل ضمن سلاسل قيم منتجات الصيد مع ضمان استدامة الثروة والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة.

إن إصلاح نظام تسيير الصيد البحري الذي بدأ عام 2015 في إطار تنفيذ الاستراتيجية القطاعية 2015 – 2019 (الانتقال من نظام التسيير الذي كان قائما على مجهود الصيد إلى نظام تسيير قائم على الحد المسموح باصطياده TAC والحصص أو الكوتا) أصبح يتصدر منظومة التسيير المستدام للثروات السمكية في موريتانيا. وتنفيذا للقانون رقم 2015 – 017 بتاريخ 29 يوليو 2015 المتضمن مدونة الصيد البحري ولمرسوم تطبيقه رقم 2015-159 والمرسوم رقم 2018 – 044 المعدل لبعض الترتيبات المتعلقة بنشاط الصيد الشاطئي، وغيره من النصوص التطبيقية (التعميمات والمقررات)، فإن نظام التسيير يعتمد منذ عام 2016 على تنفيذ عقود للتنازل عن حقوق ولوج مختلفة بحسب طبيعة المصايد (أسماك سطح صغيرة، رأسيات الأرجل، أسماك السطح والقشريات) وكذلك الفروع (الصيد التقليدي، الصيد الشاطئي وصيد أعالي البحار). ويحدد تعاقد التنازل شروط استغلال حق اللوج الذي يتناول على وجه الخصوص نوع ومدة وتاريخ بدء الاستغلال بالإضافة إلى المستندات القانونية المتعارف عليها (الحصة الفردية أو الحصة الجماعية).

كما أن تدابير خطة استصلاح المصايد التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام التنازل عن حق الانتفاع تنصدر من جانبها منظومة التسيير المستدام للثروات السمكية في موريتانيا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن استدامة الثروة قد جرى إخضاعها للتجربة عن طريق عدة استخدامات تختلف عن الصيد وهي تتطور وتهدد القطاع عن طريق التأثير على الوسط البحري أو الحد من الفضاءات من أجل استغلالها في عمليات الصيد. وفي هذا السياق، فإن التسيير المستدام للوسط البحري أصبح شرطا أساسيا

للإبقاء على إنتاجية الأنظمة البيئية. وهناك مخاطر جمة تهدد في الوقت الحالي الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية وتعود في الأساس إلى أنشطة استكشاف واستغلال مصادر الطاقة في عرض البحر وإلى نشاط الحركة البحرية في عرض البحر (مع ما يترتب على ذلك من مخاطر التلوث العرضي) والتلوث البحري كنتيجة للهزات الطارئة بسبب إقامة التجمعات الحضرية في الشواطئ وتطور الأنشطة المينائية. وعلى وجه الخصوص، فإن إشكالية حطام السفن وكذا النفايات البلاستيكية في المناطق البحرية والشاطئية أصبحت تمثل أحد مصادر القلق الكبيرة في موريتانيا. وهناك مشاكل أخرى تبعت على القلق مع ظهور الأنشطة المرتبطة بالتنقيب عن الذهب في الشامي وما يترتب على ذلك من الأخطار التي تهدد مناطق تكاثر السمك في حوض آركين بمساعدة حركة الرياح التي يمكن أن تجلب معها انبعاثات تحتوي على الزئبق.

وتساهم وزارة الصيد والاقتصاد البحري بشكل كبير في الجهود التي تبذلها البلاد في المحافظة على سلامة الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية. ومن بين الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال، يمكن أن نشير إلى ما يلي: وضع نظام لمراقبة الشاطئ بيئيا منذ عام 2012؛ اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى الحد من مسببات التلوث الناتجة عن قطاع الصيد (السفن، الصناعات على اليابسة، المنشآت المينائية)؛ الإجراءات الفعالة المتعلقة بالتسيير والمحافظة على استدامة الثروات السمكية والأنظمة البيئية البحرية (تحريم الجرف بالشباك في المناطق الشاطئية، حماية المناطق الحساسة في عرض البحر بما في ذلك الأخاديد والرصيف المرجاني، الخ) وذلك وفقا لمقاربة بيئية خاصة بقطاع الصيد؛ المساهمة في ترقية فضاءات بحرية محمية وخاصة الحظيرة الوطنية لحوض آركين ودمجها في تسيير الصيد؛ وتعزيز منظومة تحضير عملية مكافحة التلوث البحري الناتج عن حوادث عرضية.

ولتأثير التغيرات المناخية بما فيها الاحتباس الحراري وتحميض المحيط وارتفاع مستوى البحر تداعياتها الهامة على التنوع البيئي والخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية. ويمكن أن يكون لهذه التغيرات المناخية آثار سلبية على فترات تكاثر الأسماك وعلى نموها وتوزيعها وكثافتها. ومن الممكن كذلك أن تؤدي إلى التسريع بانقراض بعض الأنواع وخلق فرص لتكاثر أنواع أخرى غازية أو بروز مناطق أو جزر جديدة ذات ظروف مناخية مختلفة مما يؤثر على هجرة أنواع معينة من الطيور. وعلى العموم، ستتأثر المصايد والثروات السمكية بالتغيرات المناخية من خلال تعرض بعض المناطق والأنواع لتغيرات في الأنظمة البيئية وتغيرات في التنوع وفي كثافة أنواع من الأسماك بالارتباط مع تنقل الجبهة الحرارية والتيارات العمق الباردة.

وقد التزمت موريتانيا بالكامل بتنفيذ الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي واتفاقية باريس حول المناخ التي صودق عليها عام 2015 للإسهام في الجهود المبذولة عالميا للحد من انبعاثات الغازات الملوثة وذلك بوضع ما تملكه من مقدرات تحت تصرف المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة (مصادر الطاقة النظيفة التي يتم إنتاجها بواسطة الرياح أو الشمس ومكافحة انتشار الكربون في منطقة حوض آركين، دور الأبار الكربونية الذي تلعبه الطحالب) ووضع استراتيجيات للتكيف. وتم تضمين هذه التعهدات في المساهمة الوطنية المحينة التي تمتد على الفترة 2020 – 2030 وتتعلق بقطاعات الصيد البحري والقاري وبزراعة الأسماك.

أبرز التحديات على المديين المتوسط والطويل والمرتبطة باستدامة الثروات السمكية البحرية في موريتانيا ومدى ارتباطها بالنقاط التالية:

- تحقيق إصلاح نظام التسيير القائم على ثبات الحد المسموح باصطياده TAC بحسب منطقة الصيد وتحديد حصص من شأنها أن تضمن الموازنة بين مستويات الاصطياد مع القدرة على تجدد الثروة؛
- التحكم في تطور القدرات في مجال الصيد وخاصة الصيد التقليدي؛
- تكيف النصوص التنظيمية لمراعاة متطلبات المقاربة البيئية الخاصة بالصيد وحماية الوسط والأنظمة البيئية
- تعزيز القدرة على تكيف الأنظمة البيئية مع تأثيرات التغيرات المناخية وآثار النشاط الإنساني؛
- حماية سلامة الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية.

وترتبط هذه التحديات ذات المدى المتوسط والبعيد ارتباطا وثيقا بالقدرة التي ستتاح لدى الدولة الموريتانية وفي المقام الأول لدى وزارة الصيد من أجل تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وضمان الخدمات الرئيسية

المتعلقة بالتسيير المستدام للصيد البحري والأنظمة البيئية البحرية بالارتباط مع البحوث في مجال الثروة السمكية واستصلاح الصيد بجميع أبعاده (المواءمة بين مستوى الكميات المصطادة مع القدرة على تجدد الثروة، التحكم في قدرات الصيد، تحديد الإجراءات الفنية المتعلقة بحدود مناطق الاصطياد والمواصفات الفنية لأدوات الصيد)، شرطة الصيد (المتابعة، الرقابة والتفتيش) وحماية البيئة البحرية والشاطئية والمحافظة عليهما من خلال تعبئة الاستثمارات في مشاريع محورية.

بالرجوع إلى أبرز التحديات على المديين المتوسط والبعيد، فإن الإجراءات والأنشطة الرئيسية التي يتضمنها إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد في الفترة 2022 – 2024 تشمل ما يلي:

- ◀ مراجعة حدود المناطق الخاصة بأسماك السطح الشاطئية وفي عرض البحر من أجل ترشيد وتخصيص الموارد ومجهود الصيد وتوزيعه بين مختلف الفروع؛
- ◀ مراجعة توزيع سفن الصيد عن طريق التمييز بشكل واضح بين الصيد التقليدي والصيد التقليدي المتطور والصيد الشاطئي (على مراكب ذات جسور ومراكب عادية) والصيد في عرض البحر؛
- ◀ تعزيز نظام تسيير وضبط أسطول الصيد الوطني؛
- ◀ تعزيز نظام تسيير ومتابعة الحصص (الكوتا) وخاصة الحصص الجماعية الخاصة بالصيد التقليدي؛
- ◀ المساهمة المتزايدة في حفظ البيئة البحرية والشاطئية؛
- ◀ إجراءات التسيير الفعالة لحماية الأنظمة البيئية الحساسة في عرض البحر.

المساهمة المتزايدة لقطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد

الصيد البحري

لاحظنا في الفقرات السابقة أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد البحري يعتبر جيدا في الوقت الحالي. غير أن قدرته على المزيد من مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بموريتانيا كبيرة جدا وخاصة فيما يتعلق بإمكانية المساهمة في خلق الثروة وفرص العمل على امتداد سلاسل القيمة (انطلاقا من عملية الاصطياد وانتهاء بطرح الكميات المصطادة في الأسواق) وفي إيرادات الميزانية بالارتباط مع حق النفاذ إلى الثروة وفي الأمن الغذائي للسكان. ويلزم أن يساعد تحقيق هذه المقدرات وإسهام القطاع المتزايد في الاقتصاد الوطني في تلبية متطلبات استدامة الثروات السمكية والأنظمة البيئية المصاحبة لها.

وتحليل مقدرات النمو والتشغيل إلى نوعين من التحديات المترابطة والمتكاملة فيما بينها وتتعلق بعصرنة نظام الاستغلال ووسائل الاصطياد وبالنهوض بشعب التثمين التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من القيمة المضافة وفي إعادة التوزيع وتأثير كل ذلك على الاقتصاد الوطني وهناك العديد من سلاسل القيم في قطاع الصيد بموريتانيا، ومن شأن تحليلها اقتصاديا وبشكل معمق أن يؤدي إلى الإحاطة بالتحديات المرتبطة بكل منها علما بأن بعضها يحتوي على مقدرات نمو وتشغيل أكثر أهمية من البعض الآخر كما تعود بالنفع فيما يتعلق باستدامة الثروة. ورغم غياب مثل هذا التحليل يمكن التأكيد بأن سلاسل قيم أسماك السطح الصغيرة المخصصة للاستهلاك البشري، سواء على مستوى السوق الوطني أو على مستوى التصدير، هي من أكثرها مردودية في الوقت الحالي.

وخلال السنوات العشر الماضية، شكل تطور صناعة الدقيق مرحلة حاسمة في دفع تفريغ الجزء الأهم من هذه الأسماك في الموانئ الموريتانية إلى الأمام مما جلب مستثمرين وطنيين كانوا حتى وقت قريب غير مهتمين بتثمين هذه الثروة. غير أن هذا النوع من الصناعات يعتمد على أساليب تموينية لا تتناسب كثيرا مع استدامة الثروة ومع زيادة فرص العمل في البحر لكون قدرتها على خلق الثروة وفرص العمل ضعيفة جدا بالمقارنة مع أساليب أخرى لتثمين المنتج ولأن تحويل منتجات البحر لأغراض الاستهلاك الحيواني يطرح إشكاليات ذات طابع أخلاقي كما أن من الصعب المواءمة بينه وبين الأمن الغذائي للسكان.

وبحسب دراسة جدوائية حديثة أجراها مشروع يموله بنك KfW العمومي الألماني حول سلاسل قيم أسماك السطح الصغيرة، فإنه بواسطة 10.000 طن من السردين الموجه نحو صناعة الدقيق يمكن خلق 25 فرصة عمل في المصنع وبقية إجمالية للمنتج النهائي قدرها 3,4 مليون يورو في حين أن هذه الكمية أي 10.000 طن يمكن خلق 75 فرصة عمل ورقم أعمال قدره 5,1 مليون يورو في حال تجميد هذه الأسماك

لأغراض الاستهلاك البشري أو 125 فرصة عمل و5,5 مليون يورو كرقم أعمال في حال إعدادها للاستهلاك البشري أو 280 فرصة عمل و19,8 مليون دولار كرقم أعمال في حال التعليب.

وتشير **المقدرات من حيث إيرادات الميزانية** إلى نوعين من التحديات. يتعلق أولهما برد الاعتبار إلى عملية الربح البحري الذي كاد يختفي الآن بسبب مستوى استغلال المصايد الأكثر استراتيجية أما التحدي الثاني فيتعلق بغياب معالجة المنتج التي تختلف على مستوى النظام الوطني فيما بين السفن الوطنية والسفن الأجنبية المأجورة بدون تجهيزات والتي تعمل في ظل هذا النظام. فضلا عن أن الدولة الموريتانية يمكنها زيادة إيراداتها العمومية عن طريق تطبيق حقوق نفاذ أعلى إلى هذه السفن الأجنبية وفقا للسياسة المطبقة على السفن الأجنبية العاملة في ظل أنظمة أخرى فإن هناك نتائج إيجابية أخرى عديدة منها: تأمين أساليب التمويل (التأجير أسلوب انتهازي لا يتماشى مع الاستثمارات على اليابسة على المدى الطويل) وتشجيع تنمية أسطول وطني أكثر اندماجا في الاقتصاد الوطني ويمكنه الارتباط بعلاقات شراكة أكثر استدامة مع صناعات تحويل الإنتاج. ويلاحظ مع ذلك أن مرسوما ينحو إلى هذا الاتجاه قد تم اتخاذه في شهر فبراير 2022 بخصوص حقوق النفاذ إلى أسماك السطح الصغيرة.

إن **مستوى استهلاك الأسماك في موريتانيا** في تزايد مستمر وهو ما يعزى إلى السياسة الطوعية التي اعتمدها الدولة بخصوص دعم توزيع المنتجات المجمدة على السكان الأكثر هشاشة في جميع أنحاء البلاد عبر الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك وإلى المبادرات التي اتخذت مؤخرا باتجاه النهوض بسلاسل القيم الموجهة نحو السوق الوطني وكذا التغيير في أساليب الاستهلاك. أما التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي فهي كبيرة جدا وذلك من خلال تسهيل استفادة السكان الموريتانيين من النفاذ إلى منتجات البحر ذات الجودة.

وفضلا عن هذا الإسهام المباشر في الاقتصاد الوطني، يجدر التنويه بأن قطاع الصيد والاقتصاد البحري يشارك أيضا في تعزيز الموقع الاستراتيجي لموريتانيا في شبه المنطقة عبر إسهامها في الأمن الغذائي للقرارة ككل.

وفي جميع الأحوال، فإن تحقيق مقدرات الإسهام المتزايد للقطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا يرتبط مستقبلا باستمرار الجهود الحكومية في مجالات التنمية وعصرنة البنى التحتية الأساسية والتجهيزات والخدمات الرامية إلى تعزيز جاذبية القطاع وإتاحة الفرصة للنهوض بسلاسل قيم أكثر اندماجا في الاقتصاد الوطني. ويجب أن تعتمد هذه الجهود على تعبئة الاستثمارات العمومية وعلى تحميل المستفيدين بمسؤولية تسيير وصيانة البنى التحتية والتجهيزات.

النقل البحري

تكتسي التحديات المرتبطة بتطوير النقل البحري وأنشطة الموانئ أهمية كبيرة في موريتانيا. ويعود السبب في ذلك إلى أن غالبية المبادلات التجارية تسلك طرقا بحرية وأن الحرف التي تمارس على مستوى البحر عديدة وأن موريتانيا تتمتع بموقع جغرافي متميز يتوسط مفترقات الطرق البحرية. غير أن القطاع يواجه العديد من العوائق الإنمائية ومن أبرزها ما يرتبط بقلّة التنظيم في مواجهة التطور المتسارع لحركة النقل وبطء عمليات تسلّم البضائع والنقص في القدرة على مواجهة الموانئ الأخرى المنافسة في شبه المنطقة وقلّة التجهيزات المنصوبة على الأرصفة مقابل الزيادة الكبيرة في حركة البضائع وتقدم الرمال باتجاه ممرات النفاذ إلى الموانئ وضعف مستوى الطرق البرية التي تربط بين الموانئ وبين البلدان المجاورة التي لا منفذ لها على البحر.

ويتوفر القطاع رغم كل ذلك على عدد من العوامل المساعدة التي يمكن الاعتماد عليها. ويمكن أن نذكر منها على وجه الخصوص وجود منشآت مينائية عاملة ومفتوحة على البحر وتقع على مفترق الطرق البحرية مع توفر كل منها على خطط أمن وسلامة تم إعدادها في إطار المدونة الدولية لسلامة السفن ومنشآت الموانئ ISPS. ومن بين الامتيازات الأخرى التي يمكن التعويل عليها: وجود سوق كبير يتكون من الدول المجاورة التي لا منفذ لها على البحر؛ توفر الموانئ على مجالات عقارية واسعة لاستضافة الصناعات؛ القرب من حقول الغاز في عرض البحر والتي سيبدأ استغلالها عما قريب وبإمكانها أن توفر فرصا للمستثمرين الموريتانيين ليتبوؤوا أماكنهم ضمن سلاسل القيم.

وترتبط التحديات المهمة الأخرى بالنقل البحري وتتعلق بالأمن وسلامة الملاحة والبحارة كما أن هناك تحديات بيئية ناتجة عن الأخطار المرتبطة بحركة الملاحة البحرية من حيث مخاطر التلوث في منطقة تتنوع فيها الأنشطة باتجاه الزيادة الكبيرة.

زراعة الأسماك

لقد ظلت السياسات المختلفة التي تم تطبيقها على قطاع الصيد والاقتصاد البحري تعتبر زراعة أسماك البحر شبه قطاع واعد جدا ويكتسي أهمية كبرى. وهكذا فإن هذا النشاط المتنامي والذي يتميز إنتاجه على الصعيد العالمي بالتزايد المستمر يواجه العديد من التحديات على الأصعدة الغذائية والبيئية والاجتماعية في موريتانيا.

فعلى الصعيد الغذائي والاجتماعي، تعرف زراعة الأسماك البحرية بأنها ملاذ وصمام أمان في إطار مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وخاصة لصالح الفئات الأكثر هشاشة من ساكنة البلد. وعلى الصعيد البيولوجي والبيئي، يمكن لتطوير زراعة الأسماك أن يساهم في الحد من تبعية الصيد المؤثرة على معظم مخزونات السمك التي بدأت ترسل علامات بالنضوب الباعث على القلق إن لم تكن عانت فعلا من فرط الاستغلال. ومن شأن تطوير زراعة الأسماك أن يساهم في المحافظة على بعض عينات الأسماك ذات الشهرة الكبيرة (مصايد البوري mulets ذات البعد الثقافي الرمزي بالنسبة لمجموعات صيادي إيمراكن كما نص على ذلك مخطط استصلاح أسماك البوري).

وأخيرا، هناك تحديات علمية أو سياحية يمكن أن نواجهها لزراعة الأسماك البحرية. وتتعلق هذه التحديات بتعزيز المعارف بشأن المصايد وتسيير أحواض زراعة الأسماك وتشجيع أنماط من زراعتها بما يساهم في مكافحة التغيرات المناخية (زراعة الأعشاب البحرية لتثبيت الكربون) وإدماج بعض أنواع زراعة الأسماك مع السياحة البيئية (تربية الأسماك التي يمكن أن تعيش في سطح وفي عمق البحر على مستوى خليج النجمة).

ترتبط أبرز التحديات على المديين المتوسط والطويل والتي لها علاقة بإسهام قطاعات الصيد البحري وبشكل متزايد في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد بالمحاور التالية:

- تسريع الانتقال إلى التقليل من دقيق السمك باتجاه إنتاج أسماك السطح وتوجيهه إلى الاستهلاك البشري (الهدف المنشود: 0 دقيق سمك ليس وجبها لأن اعتماد أساليب جديدة لتتمين النفايات يبدو أكثر حكمة ولذلك يمكن تخصيص 35% من الكميات التي تم تفرغها لهذا الغرض على المدى الطويل بدل 80% في الوقت الحالي)؛
- عصرنة أسطول الصيد الوطني؛
- تطبيق معالجة مختلفة، على مستوى النظام الوطني، للسفن الوطنية والسفن الأجنبية المأجورة بدون تجهيزات (تطبيق مبدأ الإنصاف لدى دفع حقوق النفاذ وتشجيع فرص العمل الوطنية)؛
- تسهيل النفاذ إلى أسماك ذات جودة عالية وكميات أكبر أمام الموريتانيين؛
- تحسين تسيير العمالة البحرية بالارتباط مع هدف مرتنة وتمهين الطواقم؛
- تشجيع التشغيل في مختلف حلقات سلاسل القيم في قطاع الصيد وخاصة بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة التي يتم تفرغها في الموانئ الموريتانية؛
- مواصلة الجهود في مجال الأمن البحري وسلامة الموانئ؛
- تطوير الأنشطة البحرية التي تدعم قطاع النفط والغاز والمنشآت المقامة في عرض البحر.

وبالرجوع إلى هذه التحديات الكبيرة على المديين المتوسط والطويل، فإن الإجراءات والأنشطة التي تدخل في إطار إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد للفترة 2022 – 2024 تشمل الجوانب التالية:

- ◀ تطوير وعصرنة البنى الأساسية المينائية لأغراض الصيد (الموانئ، نقاط التفرغ المستصلحة، أقطاب التنمية المندمجة) والتجهيزات والخدمات الهادفة إلى تحسين جاذبية القطاع وتطوير سلاسل القيم لتكون أكثر اندماجا في الاقتصاد الوطني؛
- ◀ إنشاء مكتب وطني لموانئ الصيد (ONPP) وتكليفه باستغلال وتسيير وصيانة وتصليح وترقية كافة البنى التحتية المينائية لأغراض الصيد؛
- ◀ تعزيز الإطار التنظيمي للصيد في مجال المنتجات الطازجة المؤلفة من أسماك السطح الصغيرة مع إعطاء الأولوية للتصنيع من أجل الاستهلاك البشري؛

- ◀ تناسق الأنظمة الضريبية وتحسين العناصر الأخرى المرتبطة بمحيط الأعمال في مجال الصناعة التحويلية لأسماك السطح لأغراض الاستهلاك البشري (شباك إداري موحد، ضرائب مشجعة بحسب الواجهة النهائية للإنتاج، تأمين التموين، وضع نظام لتمويل سلسلة القيم اعتمادا على نموذج الزراعة التعاقدية) سواء تعلق الأمر بالأسواق الوطنية أو شبه الإقليمية أو الدولية؛
- ◀ تعميم نظام الإتاوة العينية المعمول بها حاليا في مجال أسماك السطح ليشمل المصايد الأخرى عبر العمل بأتاوة اجتماعية تهدف إلى إمداد الشركة الوطنية بالموارد المالية الضرورية؛
- ◀ ترقية سلاسل القيم في الصيد التقليدي المتخصص في أسماك السطح من أجل استهداف الأسواق الوطنية وأسواق شبه المنطقة بالاعتماد على نقاط التفريغ المستصلحة، وأقطاب التنمية المندمجة.

التنمية المستدامة والمندمجة للصيد القاري وزراعة الأسماك

تكتسي قدرة الإسهام المتزايد لشبه قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك في التنمية المحلية داخل المناطق المحاذية لنهر السنغال أو داخل البلاد أهمية كبيرة. ويجب تقييمها من منطلق خلق فرص العمل الدائمة أو الموسمية التي تأتي استكمالا لأنشطة الزراعة والتنمية الحيوانية والإمداد بالبروتينات الحيوانية ذات الجودة العالية للحد من انعدام الأمن الغذائي للسكان وكذلك لوضع حد لظاهرة هجرة الريف. وفي بعض المناطق يساهم تسيير الصيد القاري أيضا في تثبيت السكان / اندماجهم حول مناطق المجاري المائية وإلى المزيد من اندماج المهاجرين القادمين من البلدان المهاجرة وإشراكهم في التنمية المحلية.

ومن الجدير ذكره في بعض الحالات أن تطوير نشاطات الصيد وزراعة الأسماك القارية مرتبطان ببعضهما: زراعة الأسماك يجب تشجيعها في حال وجود ما يؤثر سلبا على الصيد القاري الذي يواجه بدوره مشكلة الإخصاب في المياه الحرة أو انتجاع المراعي القريبة من المجاري المائية. ونظرا لهذه العلاقات الارتباطية فإن النشاطات الاقتصادية يجب أن تكون موضع معالجة مشتركة ضمن محور واحد وأن يتم تحديد الأولويات على أساس هذا المبدأ.

وكذلك يتأثر الصيد القاري وزراعة الأسماك بقوة بتسيير الماء والأراضي الزراعية. وعلى هذا الأساس، يجب على الوزارة أن تلزم القطاعات المكلفة بهذه الفروع بالمحافظة على ظروف إنتاج المجاري المائية والأنظمة المؤلفة من الأنهار / السهول القابلة لغمرها ووضع آلية تسمح بمتابعة وتقييم وترشيد التداعيات المترتبة على الاستخدامات الزراعية والرعية والصيدية التي تتناقض في الغالب.

يجدر التنويه بأهمية تشجيع التشاور على الأصعدة المحلية واندماج الأنشطة المقررة ضمن التخطيط الإقليمي (منظمة استغلال نهر السنغال). ومن شأن ذلك أن يمكن من محاولة تعزيز الارتباط بين مهن الصيد وزراعة الأسماك ومراعاة كل ذلك في خطط التنمية بمختلف البلديات والمناطق المعنية.

ترتبط أهم التحديات على المديين المتوسط والطويل ذات العلاقة بالصيد القاري وبزراعة الأسماك بالنقاط التالية:

- النهوض بالبنى الأساسية لتفريغ المنتجات وتهيئتها؛
- تحسين المعارف العلمية؛
- حماية وإعادة تأهيل وزيادة القدرات الطبيعية في مجال الإنتاج؛
- العمل بأساليب جديدة للتسيير من شأنها أن تزيد مساهمة المصايد في التنمية المحلية وإشراك جميع الفاعلين المحليين (البلديات، المستفيدون من الخدمات)؛
- النهوض بأنواع جديدة من زراعة السمك على شكل مقاولات (تأتي استكمالا لزراعة الأسماك وتهدف إلى إعادة إمداد المجاري المائية بالأسماك لأغراض الصيد القاري).

توطيد إطار الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري

وأخيرا، يجدر التنويه بأهمية تشجيع التشاور على الأصعدة المحلية واندماج الأنشطة المقررة ضمن التخطيط الإقليمي (منظمة استغلال نهر السنغال). ومن شأن ذلك أن يمكن من محاولة تعزيز الارتباط بين مهن الصيد وزراعة الأسماك ومراعاة كل ذلك في خطط التنمية بمختلف البلديات والمناطق المعنية.

يتعلق تحقيق ما تطمح إليه الوزارة في أفق 2024 (طموحات تعالجها الوثيقة لاحقا) في المقام الأول بتحدي كبير وهو ضرورة القيام بمراجعة الإطار القانوني وتعزيز الإطار المؤسسي المتعلق بمختلف القطاعات

التي تعود لاختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري بشكل رئيسي. وهذا ما يتطلب، بشكل تلقائي، تحمل مسؤولية ضخمة في مجال تسيير قطاع الصيد والاقتصاد البحري عبر تطوير التعاون الدولي ومراعاة إشكالية التغير المناخي والمقاربة البيئية للصيد وتقديم الخدمات الأساسية للنهوض بسلاسل القيم وخاصة ما يرتبط منها بالتكوين والتمهين والاندماج وكذلك تحسين الصحة وسلامة ظروف العمل في القطاع. والهدف المنشود من كل ذلك هو أن يتم تطوير القطاع في ظل الاستدامة وأن يساهم بشكل حاسم في النهوض بالشغل في موريتانيا وفقا للتعهدات التي قطعها رئيس الجمهورية بخصوص خلق 100.000 فرصة عمل في البلاد خلال 5 سنوات.

وهناك تحديان أساسيان في مجال الحكامة يجب التركيز عليهما ويتعلق أولهما بتحسين الشفافية مع إعطاء الأولوية لتكثيف الجهود المبذولة ولإحراز التقدم في إطار مبادرة شفافية المصائد (FiTi). وتعتبر موريتانيا من خلال العلاقات التي تربطها ومن خلال هذه المبادرة منذ أعوام 2018 – 2019 – 2020 مثالا يحتذى على الصعيد الإفريقي نظرا لجهودها باتجاه الشفافية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري. ومن الواجب دعم وتعزيز هذا الاتجاه لامثال موريتانيا لمواصفات مبادرة شفافية المصائد.

ويتعلق التحدي الثاني بتعزيز التعاون والتشاور مع جميع الأطراف المعنية بالقطاع بما فيها الوزارات الأخرى المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع في الفترة 2022 – 2024 ومع الشركاء الفنيين والماليين من خلال الحوار الاجتماعي مع المستثمرين في القطاع. وفي إطار تعزيز التعاون يتم الرجوع كذلك إلى ضرورة إشراك المستثمرين في بعض وظائف تسيير القطاع مثل الرقابة التشاركية وتسيير البنى التحتية المينائية للصيد وكذلك تنفيذ بعض الورش الأساسية في إعلان سياسة وتخطيط القطاع وتحميلهم المسؤولية، عند الاقتضاء في إطار اتفاقيات الشراكة.

ومما يبرر الحاجة إلى تعزيز وتنمية التعاون القطاعي البيئي، ضرورة قيام وزارة الصيد والاقتصاد البحري بحكم صلاحياتها ومسؤولياتها بدور رئيسي في مسار الانتقال بالبلاد نحو الاقتصاد الأزرق. ويولي مسار الانتقال هذا أهمية خاصة للقضايا المؤسسية والأفقية المرتبطة باندماج وتناسق السياسات القطاعية والبحوث والابتكار وتقسام المعلومات وتنمية الأدوات التي تدعم تخطيط المجال البحري. ومن بين أهم المجالات التي يجب على الوزارة أن تواصل فيها لعب الدور المحرك في مسار التحول نحو الاقتصاد الأزرق ما يلي:

- التسيير المستدام للثروة السمكية البحرية والشاطئية؛
- الاستصلاح الترابي بالارتباط مع تخفيف الضغط عن المنطقة الشمالية والنهوض بأقطاب تنموية في المناطق الواقعة ما بين الحدود الجنوبية لحظيرة أركين وبين الحدود مع السنغال؛
- تحمل موريتانيا لمسؤوليتها بالكامل بوصفها دولة شاطئية ودولة موانئ ودولة أعلام وذلك فيما يتعلق بالتزاماتها وواجباتها المتعلقة بقانون البحار؛
- المحافظة على جودة الأنظمة البيئية وعلى قدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة والتغيرات المناخية؛
- التسيير المتكامل والمستدام للمجال البحري الشاطئي؛
- مراعاة إشكالية التغير المناخي في قطاع الصيد والاقتصاد البحري سواء كان ذلك على مستوى الحد من انبعاث الغازات الملوثة أو على مستوى تشجيع إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية؛
- تنويع القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الأزرق وخصوصا تطوير النقل البحري وزراعة الأسماك البحرية.

وهناك تحدي هام آخر يتعلق بإطار الحكامة وتحسين منظومة التكوين والتمهين والاندماج في قطاع الصيد والاقتصاد البحري. والمرجع في ذلك هو ضرورة التوفيق بين العرض في مجال التكوين الفني والمهني وبين الطلب الاقتصادي على مستوى مختلف حلقات سلاسل القيمة وتوفير الظروف والآليات التي تمكن من تقديم الدعم للأشخاص الذين تلقوا التكوين خلال مسار اندماجهم المهني أو مسارهم الوظيفي.

ويتعلق التحدي الآخر والمهم بتوطيد الحكامة بالتحسين المستمر لوظيفة المتابعة والتقييم والإشراف الاستراتيجي على إعلان سياسة وتخطيط القطاع. وكان هذا التحدي من بين المواضيع التي تطرقت إليها الاستراتيجيات القطاعية السابقة ولكن يلاحظ أن هذا الموضوع يعاني من بعض نقاط الضعف.

أهم التحديات على المدى المتوسط والطويل والمرتبطة بتوطيد إطار الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري وارتباطها بالنقاط التالية:

- تحسين النصوص الناظمة لاستغلال وتسيير الثروة السمكية (مراجعة مرسوم تطبيق مدونة الصيد لعام 2015)؛
- تعزيز قدرات وزارة الصيد والاقتصاد البحري في مجال التنمية والتسيير المستدام لقطاع الصيد؛
- تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة البحرية؛
- إيجاد إدارة تراقب عن قرب البنى التحتية لدعم وتطوير الصيد البحري؛
- تشجيع آليات للتسيير المشترك (المراقبة التشاركية وتسيير نقاط التفريغ المستصلحة وأقطاب التنمية المندمجة)؛
- تحسين منظومة التكوين والتمهين والدمج في قطاع الصيد؛
- تحسين الصحة وسلامة ظروف العمل؛
- تحسين الشفافية؛
- تحسين التعاون المؤسسي والتشاور والحوار الاجتماعي؛
- تحسين وظيفة المتابعة والتقييم والإشراف الاستراتيجي على إعلان سياسة وتخطيط القطاع؛
- النهوض برؤية استراتيجية حول الاقتصاد الأزرق بالتشاور مع الوزارات والأطراف المعنية.

IV. المبادئ الأساسية وطموحات إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري في أفق 2024

المبادئ الأساسية

التأكيد على التزام موريتانيا بتنفيذ تعهداتها وواجباتها المتعلقة بقانون البحار

سيكون إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 – 2024 جزءاً لا يتجزأ من بنية وتنفيذ ترتيبات الصكوك القانونية الدولية المرعية التي صادقت عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية أو انضمت إليها من أجل أداء الواجبات التي تقع على عاتقها كدولة شاطئية ودولة علم ودولة ميناء.

وعلى هذا الأساس، يتمشى إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد تماماً مع المبادئ الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار ومع الاستراتيجية البحرية المندمجة للاتحاد الإفريقي واتفاقيات وقرارات المنظمة البحرية الدولية وتعليمات واتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "الفاو" وتعليمات واتفاقيات برنامج الأمم المتحدة البيئي وكذلك التعليمات والتوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية العاملة في مجال الصيد مثل اللجنة الدولية للمحافظة على أسماك التونة في الأطلسي (ICCAT) واللجنة شبه الإقليمية للصيد (CSR) والمؤتمر الوزاري حول التعاون في مجال الصيد بين البلدان الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي ولجنة الصيد في الجزء الأوسط الشرقي من المحيط الأطلسي (COPACE).

ويتمشى إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد أيضاً مع تعليمات واتفاقيات المنظمات الدولية العاملة في مجالات الشؤون البحرية وحماية البيئة البحرية وعلى الخصوص المنظمة البحرية لغرب ووسط إفريقيا والاتفاقية حول التعاون وحماية وتسيير وتثمين البيئة البحرية والشاطئية في سواحل الأطلسي بمنطقة غرب إفريقيا والوسط والجنوب (اتفاقية أبيدجان) ولجنة الحيتان الدولية (CBI) والمكتب الدولي للشغل وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التي تعني تسيير العمالة البحرية.

الانسجام مع إطار السياسة والتخطيط في موريتانيا

يشكل برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية (ProPEP) الخاص بالإقلاع الاقتصادي الوثيقة المرجعية الأخرى للسياسة العامة للحكومة الموريتانية. وقد صادقت الحكومة على برامج أولوياتي في اجتماع مجلس

الوزراء في شهر سبتمبر 2020. ويغطي البرنامج الاستثماري مدة 30 شهرا وبمبلغ إجمالي قدره 24,1 مليار أوقية (556 مليون يورو) منها ما يقارب 3,9 مليار أي 16,2% لتأمين المقدرات البحرية. وقد أعطيت الأولوية في مجال الصيد، فضلا عن استدامة وتسيير الثروة، لتعزيز المصادر البشرية المؤهلة في هذا القطاع ولتخفيف تكاليف عوامل الإنتاج وتصنيع الكميات المصطادة على التراب الموريتاني. وفي إطار تنفيذ برنامج أولوياتي، يركز برنامج عصرنة الصيد التقليدي والشاطئي (PMPAC) وهو بكلفة 2,2 مليار أوقية (51 مليون يورو) وبمدة 3 سنوات وقد تم إعداده من طرف وزارة الصيد والاقتصاد البحري. ويركز برنامج عصرنة الصيد التقليدي والشاطئي على تطوير رأس المال البشري (الحماية الاجتماعية، الأمن، التكوين الفني، القدرات التنظيمية) وعلى البنى التحتية المتخصصة في تفرغ المنتجات وطرحها في الأسواق ووسائل الإنتاج (أسطول الصيد الوطني) وتطوير سلاسل القيمة (الجودة، التنوع، التثمين، التمويل).

وتمثل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أحد الوثائق المرجعية للسياسة العامة للحكومة الموريتانية. وتغطي الاستراتيجية الفترة 2016 – 2030 وهي تتماشى مع أجندة 2030 المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتقوم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على رؤية تنموية تدعم النمو الاقتصادي المتسارع والمتنوع والاحتوائي الذي يحد من مظاهر اللامساواة وبشكل مستدام. ويشكل قطاع الصيد أحد الميادين ذات المقدرات الكبيرة بالنسبة للنمو الاحتوائي وخلق فرص العمل فضلا عن دوره المنتظر في الإسهام في مكافحة انعدام الأمن الغذائي للسكان الموريتانيين.

وهناك عناصر أخرى يجب مراعاتها لاستكمال تحليل الإطار الحالي لسياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري وهي:

- المبادرات الإقليمية التي تتناول بشكل خاص الاقتصاد الأزرق: مبادرة غرب البحر المتوسط؛ حوار 5 + 5 (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي + 5 دول من الجنوب من بينها موريتانيا) وذلك بالارتباط مع الإعلان الوزاري اليورو متوسطي حول الاقتصاد الأزرق لعام 2015؛ والاستراتيجية الإفريقية التي تأخذ في الاعتبار الصيد القاري وزراعة الأسماك بوصفهما قطاعين يتكون منهما الاقتصاد الأزرق؛
- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في موريتانيا (2019)؛
- استراتيجية الاستصلاح والتنمية المستدامة والمنمجة للصيد البحري 2020 – 2024: تتمحور الاستراتيجية القطاعية 2020 – 2024 حول مرتكزات هي: التسيير المستدام للثروة؛ تنمية سلاسل القيمة؛ وتعزيز القدرات؛
- خلاصة وتوصيات الأيام الوطنية للتشاور حول سياسة قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 – 2024 (نواذيو 16 إلى 19 دجمبر 2021 من أجل الصيد البحري والشؤون البحرية). سمحت الأيام الوطنية حول الصيد البحري والشؤون البحرية بشكل خاص بلفت انتباه السلطات العمومية إلى الإشكاليات التالية: الأزمة المستشرية في مصايد الأخطبوط؛ تطور إنتاج الدقيق غير الخاضع للسيطرة؛ مشكلة الأمن البحري؛ عدم كفاية الاستثمارات الخصوصية الوطنية في مجال الصيد وتعدد الأنظمة الضريبية؛ ضعف مستوى مرتنة فرص العمل في القطاع؛ تلوث الوسط البحري؛ صعوبة نفاذ السكان الموريتانيين إلى منتجات ذات جودة وبكميات كافية؛ استمرار عوائق التنمية بالنسبة لشعب تثمين المنتجات المخصصة للاستهلاك البشري.

التطبيق الصارم للقوانين والنظم المتعلقة بقطاع الصيد والاقتصاد البحري

يرجع بناء هذا المبدأ إلى ضرورة عدم اللجوء إلى الاستثناءات إلا في الظروف الاستثنائية. وتتناول الاستثناءات الأكثر انتشارا عدم التقيد بنصوص التفرغ على الأراضي الموريتانية وبمناطق الصيد وسنوات خدمة السفن وتشكيلة الطواقم، الخ.

ويجب أن يكون اللجوء إلى الاستثناءات مبررا بما فيه الكفاية.

النشاط العمومي تملية عدة مطالب

تتمثل المطالب المختلفة في الآتي:

- جعل استدامة الثروة السمكية والأنظمة البيئية التي تدعمها تنصدر اهتمامات المقاربة البيئية للصيد؛
- مراعاة العوائق المرتبطة بالتغيرات المناخية؛
- البحث عن ترشيد الأداء الاقتصادي والاجتماعي في القطاع مع الاعتراف في بعض الأحيان بالطابع المتعارض لبعض الأهداف المرتبطة بتسيير المصايد أو بالنهوض بسلاسل القيم (إيرادات الميزانية في مقابل فرص العمل في مقابل الأمن الغذائي)؛
- تركيز الجهود ووسائل الدولة على استصلاح المصايد الرئيسية والنهوض بسلاسل القيمة الاستراتيجية من منطلق الفاعلية ونجاعة النشاط العمومي. وعلى هذا الأساس، يجب أن يتم الرجوع بالنسبة لإعلان سياسة وتخطيط القطاع إلى سلاسل قيم أسماك السطح الصغيرة الموجهة للاستهلاك البشري (الأسواق المحلية وشبه الإقليمية والدولية) وكذلك الأخطبوط؛
- اعتماد مقاربات مندمجة للنهوض بسلاسل القيم لأن الأنشطة العمومية المعزولة وغير المنسقة بما فيه الكفاية (البنى التحتية، الخدمات القاعدية، مناخ الأعمال، التمويل، التكوين، الإطار التنظيمي) لا تكفي وحدها للدفع بأساليب جديدة لاستغلال وتثمين الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى الاستفادة من جميع المقدرات التي تخلق الثراء والمزيد من فرص العمل. وبما أن التحدي المتعلق بالنهوض بسلاسل القيمة يساهم أكثر من غيره في الاقتصاد الوطني فإنه يمر حتما بتحسين جودة المنتجات على مستوى جميع حلقات سلاسل القيمة انطلاقا من الاصطياد وحتى طرح المنتج في السوق مروراً بمرردية الاستثمارات البشرية والمادية التي عبأها كل واحد من المستثمرين الذين يتدخلون في سلاسل القيمة (الصيادون، السماكون، الناقلون، المصنعون التقليديون، أصحاب المصانع) من أجل تحسين الجودة.

التطبيق المطرد للمبادئ الرئيسية للحكامة الجيدة

- فعالية مهام الإدارة والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد والاقتصاد البحري (البحث، رقابة الصيد، التفتيش الصحي، تأطير وتسيير السفن والعمال في القطاع، التكوين والاندماج، البحث والإنقاذ في البحر)؛
- مراعاة مفهوم تداخل مهام القطاعات: يجب أن يأخذ تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع في الحسبان ضرورة إشراك قطاعات أخرى كما أن عمل وزارة الصيد يجب أن يكون العنصر المحرك للانتقال بالبلد نحو اقتصاد أزرق بما يتناسق مع رؤية الحكومة الخاصة بهذا المجال؛
- تشجيع التعاون شبه الإقليمي علمياً وتقنياً: من أجل تسيير المخزونات المشتركة والمصايد ذات الاهتمام المشترك (بشكل خاص أسماك السطح الصغيرة والأسماك التي يمكنها أن تعيش في العمق كما في السطح) ولتشجيع تبادل الخبرات والتجارب في مجالات تسيير قطاع الصيد والاقتصاد البحري؛
- تشجيع التشاور من أجل تحسين جودة القرارات والإجراءات المتعلقة بتسيير القطاع والبحث عن النجاعة لدى التنفيذ عبر الانتماء (التقيد الطوعي بالقواعد) وفي بعض الحالات مشاركة المستفيدين (التسيير المشترك)؛
- تطبيق مبدأ تحصيل التكاليف بالنسبة لبعض الخدمات المتعلقة بتسيير القطاع البحري مثل تفتيش السفن؛
- الشفافية عند تسيير قطاع الصيد والاقتصاد البحري؛
- تعزيز الفاعلية لدى القيام بالمتابعة والتقييم والإشراف الاستراتيجي على إعلان سياسة وتخطيط القطاع في الفترة 2022 – 2024.

تحقيق طموحات معززة بالأرقام فيما يتعلق بإعلان سياسة وتخطيط القطاع في أفق 2024

لقد تطرقنا فيما سبق إلى الرؤية أو المسار الذي يجب اتباعه على المديين المتوسط والطويل وذلك عبر تحليل أهم التحديات المرتبطة بالسياسات العمومية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري. ويطمح إعلان سياسة وتخطيط القطاع للفترة 2022 – 2024 التي تغطي 3 سنوات فقط للإسهام بشكل معتبر في تجسيد هذه الرؤية وتوفير الظروف التي من شأنها أن تساعد في مواجهة كل هذه التحديات أثناء إعداد وثائق سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري في المستقبل.

ونعرض في الفقرات اللاحقة أهم التوقعات معززة بالأرقام التي التزمت وزارة الصيد والاقتصاد البحري من خلال تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع عبر عدد من مؤشرات التأثير. وتختلف مؤشرات التأثير هذه عن مؤشرات النتائج والأنشطة وهي التي تم تصميمها في بداية تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع (عدد المخزونات المستغلة بشكل مفرط / عدد المخزونات الخاضعة للمتابعة). كما أوردنا أدناه مجموعة من مؤشرات النتائج.

تركز الطموحات المعززة بالأرقام فيما يخص إعلان سياسة وتخطيط القطاع في أفق 2024 (مؤشرات التأثير مع انتهاء سنوات التنفيذ الثلاثة) على خلق فرص العمل في قطاع الصيد والاقتصاد البحري وتعزيز الأمن الغذائي للسكان الموريتانيين من خلال:

- الحد من هشاشة الثروات الأكثر استراتيجية وخاصة الأخطبوط؛
- تسريع الانتقال إلى أقل قدر ممكن من الدقيق وإلى المزيد من المنتجات المتأتمية من التحويل الصناعي والمخصصة للاستهلاك البشري وذلك بالنسبة لأسماك السطح الصغيرة التي يتم تفريغها على التراب الوطني؛
- تطوير سلاسل القيمة التي تستهدف أسواقا وطنية مع التركيز بشكل خاص على قطاع صيد أسماك السطح بالطرق التقليدية والصيد الشاطئي.

مؤشرات التأثير

فيما يخص استدامة الثروات السمكية البحرية، رسمت وزارة الصيد والاقتصاد البحري لنفسها هدفاً استراتيجياً يتمثل في الحد من هشاشة الموارد السمكية الاستراتيجية ومنها الأخطبوط والسردين على أساس مؤشرات التأثير التالية:

| 2024 | 2021 | |
|------|-------|------------------------|
| 90 % | 130 % | مستوى استغلال الأخطبوط |
| 90 % | 150 % | مستوى استغلال السردين |

بالنسبة لزيادة إسهام قطاع الصيد والاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد، رسمت وزارة الصيد والاقتصاد البحري الأهداف المتخصصة التالية:

| 2024 | 2021 | عمليات التفريغ وسلاسل القيمة |
|------|-------|---|
| 50% | 20% | زيادة نصيب عمليات التفريغ التي تتم من قبل الأسطول الوطني / إجمالي الكميات المصطادة التي يتم تفريغها |
| 60% | 20% | زيادة نصيب أسماك السطح الصغيرة التي يتم تفريغها وتخصيصها للاستهلاك البشري |
| <30% | > 80% | الحد من نصيب الأسماك الكاملة التي تخصص لصناعة الدقيق |

| 2024 | 2021 | خلق الثروة |
|--------------|-----------------------|---|
| 8مليار أوقية | 6,8مليار أوقية (2019) | الناتج الداخلي الخام (ن.د.خ) حسب شعبة الصيد |
| +30% | - | فائض الدخل (رقم الأعمال) الناتج عن التحويل الصناعي لأسماك السطح الصغيرة المخصصة لأسواق الاستهلاك البشري |
| +10% | - | فائض الدخل (رقم الأعمال) الناتج عن التحويل الصناعي لأسماك العمق والأخطبوط |

| 2024 | 2021 | إيرادات ميزانية وإسهامات من العمولات الصعبة |
|---------------|--------------------------------------|---|
| 10مليار أوقية | 8,9مليار أوقية (2020) | أتاوات النفاذ (إيرادات عمومية غير ضريبية) |
| 1مليار دولار | 893مليون دولار (البنك المركزي (2020) | مساهمة بالعمولات الصعبة (قيمة الصادرات) |

| 2024 | 2021 | فرص العمل |
|-------------|------|--|
| 500 | - | خلق فرص العمل في قطاع الصيد البحري (عدد البحارة الموريتانيين الجدد الذين يتم تشغيلهم مهما كان النظام المعمول به) |
| 2 000 (90%) | - | خلق فرص العمل على اليابسة في مجال التحويل الصناعي (% من تحويل أسماك السطح الصغيرة) |

| 2024 | 2021 | الأمن الغذائي |
|-------------------|---|-----------------------------|
| 15كلغ / سنة / فرد | 12,6كلغ / سنة / فرد (2019معهد بحوث الصيد) | الاستهلاك الوطني من الأسماك |

بالنسبة للتنمية المستدامة والمندمجة للصيد القاري وزراعة الأسماك فإن الطموحات في أفق 2024 تتمثل في الالتزام بالإبقاء على الكميات المصطادة حالياً (رغم الحاجة إلى المزيد من الدقة في تقديراتها لغاية نهاية 2022) وبانطلاق ما لا يقل عن مشروعين لزراعة الأسماك بالاعتماد على التجارب النموذجية (تعاونية بوكي لنساء بخاو وأحواض زراعة الأسماك في امبود).

مؤشرات النتائج

| 2024 | 2021 | |
|-------------|-------------|---|
| 2 من أصل 20 | 4 من أصل 14 | عدد المخزونات المستغلة بشكل مفرط / عدد المخزونات الخاضعة للمتابعة |
| 5 | 3 | عدد المصايد الخاضعة للتسيير بموجب خطط استصلاح الصيد |
| 4 | 3 | عدد موانئ التفريغ |
| 3 | - | عدد : نقاط التفريغ المستصلحة PDA التي تمت عصرنتها |
| 3 | 0 | عدد أقطاب التنمية المندمجة PDI |
| 3 | 1 | عدد خطوط النقل البحري |
| 15 000 طن | 9 300 طن | كميات الأسماك الموزعة من قبل شركة توزيع الأسماك |

V. محاور استراتيجية وورشات محورية في الفترة 2022 – 2024

يتجه شكل إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد في الفترة 2022 – 2024 إلى التميز عن وثائق السياسات والتخطيط القطاعي السابقة حيث يعرض للنشاط العمومي على مدى السنوات الثلاثة المقبلة وبحسب المحاور الاستراتيجية الكبيرة والورش المحورية انطلاقاً من منهجية التخطيط المبنية على النتائج.

ومن شأن هذه الطريقة أن تساعد في تحسين التعرف على العمل العمومي (الذي كان حتى الآن منتظماً حول مهام وأنشطة مديريات ومؤسسات تخضع لوصاية وزارة الصيد والاقتصاد البحري) وتسهيل تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد (بما في ذلك تعبئة التمويلات والبحث عن التكامل والتعاقد مع هيئات عمومية أخرى معنية ببعض الورش المحورية) وتعزيز وظيفة المتابعة والتقييم والإشراف الاستراتيجي على إعلان سياسة وتخطيط القطاع.

وتتمحور التوجهات الاستراتيجية لقطاع الصيد والاقتصاد البحري في الفترة 2022 – 2024 حول أربع مرتكزات أو محاور استراتيجية (اختصاراً "م.س"):

- **المحور الاستراتيجي رقم 1: التسيير المستدام للصيد البحري والأنظمة البحرية؛**
- **المحور الاستراتيجي رقم 2: سلاسل القيمة في قطاع الصيد البحري؛**
- **المحور الاستراتيجي رقم 3: الشؤون البحرية وباقي قطاعات الاقتصاد البحري؛**
- **المحور الاستراتيجي رقم 4: الصيد الفاري وزراعة الأسماك؛**
- **المحور الاستراتيجي رقم 5: الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري.**

وبالنسبة لكل محور استراتيجي، ستضاف إيضاحات حول الورش المحورية التي يجب البدء بها وكذلك أهم مجالات العمل ذات العلاقة. وعلى العموم، هناك 28 ورشة محورية (و.م) تم تحديدها ويتوقع أن تعتمد متابعتها على تحديد مسبق لمؤشرات الأداء الخاصة بكل ورشة محورية.

م.س.1 – التسيير المستدام للصيد البحري والأنظمة البحرية

- و.م.1.1: تحسين نظام التسيير القائم على عتبات الاصطياد؛
- و.م.1.2: التحكم في قدرات الصيد؛
- و.م.1.3: تعزيز مساعي خطط استصلاح المصايد وتصحيح الإجراءات الفنية للاستصلاح؛
- و.م.1.4: تعزيز البحوث؛
- و.م.1.5: تعزيز المتابعة والرقابة وتفتيش الصيد؛
- و.م.1.6: حماية وحفظ المحيط البحري والشاطئي.

م.س.2 – سلاسل القيمة في قطاع الصيد البحري

- و.م.2.7: تطوير البنى التحتية والخدمات القاعدية؛
- و.م.2.8: ترقية أسطول الصيد الوطني؛
- و.م.2.9: تحسين خدمات الدعم المقدم لتنمية سلاسل القيمة؛
- و.م.2.10: تحسين مناخ الأعمال؛
- و.م.2.11: تحسين تسويق وتوزيع منتجات الصيد.

م.س.3 – الشؤون البحرية وباقي قطاعات الاقتصاد البحري

- و.م.3.12: إعادة هيكلة الإدارة البحرية؛
- و.م.3.13: تحسين تسيير السفن والبحارة؛
- و.م.3.14: تعزيز البحث والإنقاذ البحري؛

- ◀ و.م.3.15: تطوير النقل البحري؛
- ◀ و.م.3.16: تطوير زراعة الأسماك؛
- ◀ و.م.3.17: التسيير المندمج للمجال البحري والشاطئي والعمل على الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق.

م.س.4 - الصيد القاري وزراعة الأسماك

- ◀ و.م.4.18: تحسين الإنتاج وتطوير البنى الأساسية و تثمين المنتجات وتعزيز قدرات الفاعلين؛
- ◀ و.م.4.19: تعزيز المعارف العلمية حول الثروة والوسط البحري والمساعدة الفنية من أجل ترشيد الاستغلال؛
- ◀ و.م.4.20: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والجمعي لشبه قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك.

م.س.5 - الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري

- ◀ و.م.5.21: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي؛
- ◀ و.م.5.22: تطوير التعاون الدولي؛
- ◀ و.م.5.23: أخذ التغيرات المناخية بعين الاعتبار؛
- ◀ و.م.5.24: تحسين منظومة التكوين والتمهين والاندماج؛
- ◀ و.م.5.25: تحسين الصحة وسلامة ظروف العمل؛
- ◀ و.م.5.26: تحسين الشفافية؛
- ◀ و.م.5.27: تعزيز التعاون والتشاور والحوار الاجتماعي؛
- ◀ و.م.5.28: تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع والإشراف الاستراتيجي.

وتبرز خطة العمل التفصيلية، التي تتخذ شكل جدول، بالنسبة لكل ورشة محورية النشاطات وترتيبها زمنيا والمسؤوليات المؤسسية وتوجد هذه الخطة في الفصل السادس من هذه الوثيقة.

المحور الاستراتيجي رقم 1: التسيير المستدام للصيد البحري والأنظمة البحرية

و.م.1.1: تحسين نظام التسيير القائم على عتبات الاصطياد

إن الغاية من هذه الورشة المحورية هي تحسين نظام التسيير القائم على نسب الاصطياد المسموح بها والحصص وذلك لتعزيز الجاهة والفاعلية من منطلق استدامة الموارد والمساهمة في الهدف المتمثل في الاندماج المتزايد للقطاع في الاقتصاد الوطني وخاصة ما يتعلق بمصائد أسماك السطح وكذلك السهر على المزيد من الإنصاف ضمن النظام من خلال منع التركيز والمضاربة بشأن الحصص (الكوتا) وبوجه خاص الحصص الجماعية وتحديد دقيق لنسب الاصطياد (حسب النوع والموسم والمنطقة) في المصائد الرئيسية وذلك من أجل المواءمة بين المقرر المتعلق بالامتيازات *concessions* بحسب نسب اصطياد أكثر تخصصية وفقا لخطط الاستصلاح ومن خلال خطوات (ذات طابع تنظيمي وإجرائي) بهدف إعادة تحديد معايير منح الحصص مع مراعاة الاعتبارات التالية: التناسب بين الحصص الممنوحة وقدرات الصيد؛ تحديد عدد الامتيازات لكل مستفيد، التجانس بين مدة التنازلات حسب الأنواع ومستوى الاستثمار؛ الحوافز المقدمة للمستثمرين الذين يستهدفون سلاسل القيمة التي من شأنها أن تخلق فرص العمل والثروة على أن تكون الحصص معبرا عنها بـ% من الحد المسموح باصطياده.

وستأخذ التحسينات المقام بها بعين الاعتبار خلاصة وتوصيات تقرير التقييم الخارجي لنظام الامتياز المتعلق بحق الاستخدام الذي صودق عليه في شهر ابريل 2022. ويقترح تقرير التقييم أيضا خارطة طريق تسمح بتسهيل تنفيذ التوصيات مع التمييز بين الإجراءات ذات الطابع القانوني (مراجعة بعض أحكام مرسوم تطبيق مدونة 2015، مراجعة المقرر النموذجي حول التنازلات، مراجعة المقرر النموذجي للتعاقد ودفتر الشروط، إصدار عدد آخر من المقررات) بالإضافة إلى عدد من الخطوات الرامية إلى تحسين

إجراءات تنفيذ عقود الامتياز (بما في ذلك نظام متابعة الكميات المصطادة في الوقت المناسب، تسيير الحصص الجماعية، توقيف الصيد في حال تجاوز الحد المسموح باصطياده) وأنشطة خارج عن نظام الامتياز ولكنها مرهونة بفاعلية إصلاح نظام التسيير (البحث، تسيير السفن، أمن الصيد). وستشمل هذه الورشة المحورية كذلك إجراء من نوع خاص يتعلق بنشر سجل المستفيدين من حق الانتفاع أو الاستخدام تنفيذا للمادة 32 من مدونة الصيد.

وبانتظار مراجعة منظومة الامتيازات القابلة للتطبيق على الأخطبوط (نسب اصطياد خاص مسموح بها، معايير الاعتماد، أنواع الحصص) وبالاتفاق مع خطة الأخطبوط التي تم اعتمادها بمقرر عام 2018. وستحل الامتيازات المتعلقة بالأخطبوط محل الامتيازات الخاصة برأسيات الأرجل وسيقام بتجميد رخص الامتياز لصالح سفن جديدة ومراكب صيد. كما أن منح حصص جماعية لاصطياد الأخطبوط ستكون محصورة في مراكب الصيد التقليدي كما هي معرفة بموجب الإطار التنظيمي.

و.م 1.2: التحكم في قدرات الصيد

أظهرت التجربة أن مراقبة وضبط قدرات الصيد (أعداد البحارة وقدرة سفن الصيد بما في ذلك جميع الفروع) يشكلان أحد الشروط الأساسية لإنجاح إصلاح نظام التسيير (الانتقال إلى التسيير الخاضع للحد المسموح باصطياده والحصص) وذلك لضمان استدامة الثروة.

وستشمل هذه الورشة المحورية المتعلقة بالتحكم في قدرات الصيد قبل كل شيء تحديد فروع جديدة لأسطول الصيد وذلك للتمييز بشكل أوضح ما بين الصيد التقليدي والصيد الشاطئي وصيد أعالي البحار والسماح بتصنيف أكثر دقة بحسب فرع الصيد. ومن شأن ذلك أن يقود إلى التمييز بين الصيد التقليدي الكلاسيكي (زوارق بدون جسور، تقنيات الملاحة والصيد ضعيفة الميكانيكية) وبين الصيد التقليدي المتطور الذي يعتمد أساليب استغلال أقرب إلى ما يقام به حاليا على مستوى سفن الصيد الشاطئي. وسيتم التركيز على تحسين منظومة تسيير سفن الصيد على أن ينطوي ذلك على تصحيح محتويات سجل سفن الصيد بجميع فروعها وإكمال مسار ترقيم زوارق الصيد التقليدي (بما في ذلك الصيد الشاطئي بواسطة الزوارق) وتعزيز مصالح مراقبة القدرات الفعلية لسفن الصيد (سفن الصيد الشاطئي والصيد في أعالي البحار) وتحديث ونشر سجل لسفن الصيد الموريتانية.

وهناك مهمة أخرى أساسية سنتناول تحضير وتنفيذ خطة تسيير قدرات الصيد مع ربطها بخطة استصلاح المصايد في حال وجودها وإجراءات التسيير المجالي والزمني للمصايد.

و.م 1.3: تعزيز مساعي خطط استصلاح المصايد وتصحيح الإجراءات الفنية للاستصلاح

ستولي موريتانيا في المستقبل عناية متميزة لتحديد واعتماد إجراءات محورية للاستصلاح بالرجوع إلى وحدات للتسيير (مصايد) أكثر دقة ونجاعة من الثروة السمكية التي ينظر إليها بشكل إجمالي وذلك لأغراض المحافظة والتسيير المستدام للموارد. ويتمشى ذلك مع أحكام القانون الذي ينص على أن خطط استصلاح أو تسيير المصايد يجب أن يتم الرجوع إليه عند منح الرخص مهما كان نوعها للنفاد إلى الثروة على الصعيد الوطني أو في إطار اتفاقيات الصيد.

ويتلخص الوضع الحالي بالنسبة للخطوات المقام بها في إطار خطة استصلاح المصايد في الآتي: خطة الأخطبوط تم اعتمادها عام 2018، خطة أسماك السطح الصغيرة في طور الاستكمال؛ خطة الكوربين تم اعتمادها عام 2020، خطة البوري تم اعتمادها من الناحية الفنية عام 2010، خطة تسيير جراد البحر الوردية *langouste* تم اعتمادها عام 2017، خطة استصلاح جراد البحر *crevettes* في طور الاعتماد، خطة تسيير الـ *cymbium* (في طور التحضير) أما خطط الاستصلاح ذات الأولوية في إطار إعلان سياسة وتخطيط الصيد البحري للفترة 2022 - 2024 فهي تتعلق بمصايد الأخطبوط الذي يجب أن يتواصل تنفيذها وخطة مصايد أسماك السطح التي يتوقع اعتمادها قبل نهاية النصف الأول من عام 2022 وتعبئة الوسائل الضرورية لتنفيذها في أقرب الأجل الممكنة. ومن المقرر أن تركز خطة استصلاح أسماك السطح الصغيرة على إجراءات توزيع المناطق ومراعاة التدابير المقررة في إطار تحسين نظام الامتيازات المتعلقة

بحق الاستخدام (راجع و.م 1.1) وإطار الحكامة على مستوى شبه المنطقة فيما يخص تسيير المخزونات المشتركة.

أما الشق الآخر لهذه الورشة المحورية فيتعلق بتصحيح الإجراءات الفنية للاستصلاح بالرجوع إلى الإجراءات المتعلقة بتوزيع المناطق وإلى الأساليب التقنية وتجهيزات الصيد الكميات المصطادة إلخ. ومن الضروري أن يتم تصحيح هذه الإجراءات في إطار تدابير خطة استصلاح المصايد (بالرجوع إلى خطط الاستصلاح التي سبق التصديق عليها أو اعتمادها من الناحية الفنية أو هي في طور الاعتماد) وبحيث يتم الاعتماد على نتائج الدراسات الفنية والعلمية التي سبق إجراؤها. وسيتجسد ذلك في مراجعة الإطار التنظيمي الذي ينص على استغلال هذه الموارد بالرجوع بوجه خاص إلى مرسوم تطبيق مدونة الصيد لعام 2015. وفي إطار تصحيح الإجراءات الفنية، ستعطى عناية خاصة لمراجعة توزيع المناطق حرصا على تماشي المناطق المرخصة مع المواصفات الفنية للسفن وتجهيزات الصيد.

و.م 1.4: تعزيز البحوث

تمثل البحوث مرتكزا أساسيا للتنمية والتسيير المستدام للثروات السمكية والبيئة. ومنبين أحد أهم وظائف البحث، نشير إلى التقييم ومتابعة حالة المخزونات ومقدرات الكتلة الحية القابلة للاستصلاح بواسطة حملات علمية أو أساليب تقييم غير مباشر والعمل بمؤشرات لمتابعة الاستغلال والمقاييس المتعلقة بالقدرات وبمجهود الصيد. وهناك وظيفة أخرى ذات أهمية تتمثل في تحليل وفهم التفاعلات بين أساليب الصيد والأنواع المستهدفة والأنظمة البحرية والشاطئية وطرق تئمين منتجات الصيد في سياقات متعددة الاختصاصات (بيولوجيا المحيطات، الأيكولوجيا، الاقتصاد، التكنولوجيا، علم الاجتماع، الخ) والتغيرات المناخية. ويشكل جمع البيانات التي تدعم عملية اتخاذ القرار وصياغة آراء علمية تتماشى مع أدوات الضبط المقام بها في إطار منظومة تسيير الصيد (تحديد الحد المسموح باصطياده سنويا، الإجراءات الفنية، قدرات الصيد، الفضاءات البحرية المحمية، الخ) والتسيير المندمج للفضاءات الشاطئية والبحرية ووظائف أخرى من وظائف البحث العلمي.

وقد أسندت هذه المهمة الأساسية من تسيير قطاع الصيد والاقتصاد البحري إلى المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد في إطار تنفيذ خطة عمله متعددة السنوات. وسيكون من المهم أن تتواصل جهود تعزيز قدرات المعهد الموريتاني من منطلق التحديات والرهانات المتزايدة في قطاع الصيد وكذلك مراعاة طلب الآراء العلمية التكميلية المترتبة على تنفيذ منظومة التسيير القائمة على الحد من الكميات المصطادة. وستتناول هذه الجهود البنى الأساسية (مع العمل مستقبلا على بناء مجمع عملياتي وعلمي في الأبراج الزرق (tours bleus) بنواذيبو تمهيدا لإيواء مقر المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وبناء مركز ومختبرات في نواكشوط) والتجهيزات (بما فيها اقتناء سفينة بحثية جديدة) والمصادر البشرية (بما في ذلك خطة التكوين) ووسائل التشغيل. وستعطى عناية خاصة لتعزيز وسائل جمع وتحليل البيانات (منظومة البيانات الإحصائية حول الصيد SSPAC، مسوح، مشاهدات علمية) واقتناء تكنولوجيا جديدة (طائرات مسيرة، تجهيزات مسيرة للغوص واستكشاف أعماق البحر ROV) والنهوض بآليات وفرق عمل على الأصعدة المحلية وشبه الإقليمية وعلى مستوى المصايد وتعزيز آليات التشاور مع الإدارة.

و.م 1.5: تعزيز المتابعة والرقابة وتفتيش الصيد

تشكل متابعة ومراقبة وتفتيش الصيد (SCS) الصيد وعبارة أشمل أمن الصيد مرتكزا أساسيا وضامنا لنجاح أي سياسة في مجال الاستصلاح. كما أن عملية المتابعة والتفتيش شرط أساسي لمنع ومكافحة الصيد المحرم وغير المصرح به INN/محرارة كافة أنواع النشاط البحري غير المتماشية مع القواعد التنظيمية التي يخضع لها كل من الأمن البحري وفرص العمل وحماية البيئة. وتسد وظيفة المراقبة والتفتيش إلى خفر السواحل الموريتانية. وسيعطى المزيد من العناية لما حظيت به هذه الوظيفة في إطار الاستراتيجيات القطاعية السابقة.

وسيتناول أحد أهم مجالات العمل تعزيز وسائل الرقابة في البحر ولدى التفريغ: السيارات ووسائل الملاحة، الوسائل البشرية (بما فيها خطة التكوين) إدخال تكنولوجيا جديدة (اقتناء طائرات مسيرة لأغراض الرقابة)

توسيع تغطية المجال على امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة والسواحل. وسيتم التركيز كذلك على تعميم وتحسين نظام يوميات الصيد الإلكتروني (JPE) على متن سفن أعالي البحار وسفن الصيد الشاطئي. وهناك مجال آخر للعمل يتعلق بتحسين نجاعة منظومة المتابعة والتفتيش والرقابة وذلك بالرجوع إلى الاعتماد على تركيز الوسائل حول المراقبة على اليابسة في إطار متابعة الحصص حسب المنطقة و/أو الفرع وتطوير أنظمة تقييم الصيد غير المرخص به بالاعتماد على تحليل المخاطر (الاستعلامات والتخطيط الاستراتيجي للعمليات) وتعزيز الطابع الردعي للعقوبات المفروضة في حال ارتكاب مخالفات. وأخيراً، سيتم إيلاء عناية خاصة لبناء رصيف ومجمع عملياتي وعلمي COS في نواذيبو لإيواء مقر لشركة CGM للنقل البحري.

ومن ناحية أخرى، سيجري تعزيز هذه الورشة المحورية المرتبطة باحترام القوانين والنظم وذلك عن طريق تطبيق المبدأ الأساسي المتعلق بعدم اللجوء إلى الاستثناءات القانونية وتنظيم عمليات تفتيش دورية لمراقبة تطبيق دفتر شروط الشركات بما فيها تلك العاملة في ظل نظام خاص.

و.م 1.6: حماية وحفظ المحيط البحري والشاطئي

تتألف هذه الورشة من خمس أنشطة رئيسية يتعلق أولها بمواصلة وتعزيز منظومة المتابعة وتحليل الوسط البحري والشاطئي بما في ذلك تتبع تأثيرات التغيرات المناخية. وتشكل المبادرات المرتبطة بتعزيز المناطق المحمية وذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للتنوع البيئي وخاصة المجالات البحرية المحمية الشق الثاني من حقل الأنشطة. ويمكن الاستعانة بـ MEG لغرض حماية الأنظمة البيئية الحساسة (الأخاديد، الرصيف المرجاني) أسوة بما قيم به من تحريم شباك الجرف العميق وشباك تستعمل في أعماق تقل عن 20 متر.

أما مجال العمل الثالث فسيتناول خصيصاً التطبيق الصارم للنظم والتدابير المنصوص عليها في اتفاقيات مكافحة التلوث البحري MARPOL وتفادي رمي النفايات في عرض البحر. ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات الهادفة إلى التقيد بقواعد الموانئ عبر إقامة أماكن لرمي وتخزين ومعالجة النفايات (الزيوت، المياه المستعملة، النفايات الصلبة) وفقاً لأساليب التمويل والتسيير التي سيتم تحديدها لاحقاً (كنظام تسيير تشاركي مع القطاع الخاص ونظام تحصيل التكاليف، الخ) أما المجال الرابع للعمل فهو يرتبط بالتطبيق الصارم لخطط التسيير البيئي للمصانع وبالنظم المعمول بها فيما يتعلق بالبيئة (المقرر المشترك رقم 979 الصادر عام 2012 عن وزارتي الصيد والبيئة والتنمية المستدامة).

ويتناول مجال العمل الأخير في هذه الورشة تحسين منظومة الوقاية والتحضير ومكافحة التلوث البحري العرضي عبر تحديث مخطط POLMAR البحري (بما في ذلك رسم خرائط للأوساط البيئية الحساسة وتحديث السياسة الوطنية المتعلقة بالتعامل مع السوائل الملوثة) ومخطط POLMAR الأرضي والمبادرات الرامية إلى إقامة مركز عملي لمكافحة التلوث.

المحور الاستراتيجي رقم 2: سلاسل القيمة في قطاع الصيد البحري

و.م 2.7: تطوير البنى التحتية والخدمات القاعدية

تهدف الاستثمارات العمومية في مجال البنى الأساسية والخدمات القاعدية إلى النهوض بتنمية سلاسل القيمة الأكثر مردودية من حيث خلق فرص العمل والثروة مهما كان نوع فرع الصيد والسماح بتوزيع مجهود الصيد في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية على النحو الأمثل مع السعي على المدى المنظور إلى تخفيف الضغط عن المنطقة الشمالية. كما أن الاستثمارات المتعلقة بالموانئ الواقعة في الوسط والجنوب ستوجه إلى تهيئة وتفعيل (كهربة، ماء، طرق حضرية، وقود، تلج) ميناء تانيت وميناء اندياغو. كما أن الاستثمارات العمومية الموجهة إلى موانئ المنطقة الشمالية (ميناء نواذيبو المستقل وميناء خليج الراحة) ستتركز على تحسين جودة البنى التحتية لتفريغ ونقل منتجات السفن إلى وحدات تصنيع في منطقة الميناء وزيادة قدرات التبريد والتجميد لتشجيع تصنيع المنتجات الموجهة إلى الاستهلاك البشري.

أما الاستثمارات العمومية الأخرى فستخصص لتطوير نقاط التفريغ المستصلحة وعصرنتها ولأقطاب التنمية المندمجة في مجال الصيد التقليدي بما في ذلك الصيد الشاطئي (بواسطة الزوارق) انطلاقاً من

الحدود الجنوبية لحوض أركينو وانتهاء بميناء انجاكو: المدينة الجديدة في انجاكو، الكلم 144، الكلم 93، امحجرات. وفي هذا الإطار ستوجه الاستثمارات نحو بناء أو إعادة تأهيل منشآت برية وبناء منشآت بحرية لتسهيل تفرغ المنتجات (الكلم 93 وامحجرات) وتهيئة مواقع التفرغ المرخص بها (النفاز إلى الماء والكهرباء، النظافة والصرف الصحي، النفاز إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، الربط بأهم المحاور الطرقية).

وبخصوص الاستثمارات التخصصية الأخرى فإنها تستهدف التقيد بمواصفات السوق وبناء أسواق عرض وورشات تصنيع واستقبال السماكين مع التركيز على عصرنة سوق السمك في نواكشوط (بناء معرض للأسماك، إنهاء أشغال شبكة الصرف الصحي).

وتتعلق أنشطة النهوض بنقاط التفرغ المستصلحة وأقطاب التنمية المندمجة والعمل على التقيد بالمواصفات المعمول بها في الأسواق بالأمور المتعلقة بتدابير التسيير وتوفير الظروف الملائمة للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاستثمارات العمومية. ولهذا الغرض، سيتم إعطاء عناية خاصة لتعزيز التشاور بين القطاعين العام والخاص ولتنمية علاقات الشراكة بين مختلف المؤسسات العمومية المعنية (التابعة للوزارة أو لقطاعات وزارية أخرى) والتجمعات المحلية والمستثمرين في القطاع. وسيساهم إنشاء مكتب وطني لموائى الصيد (ONPP) إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف من خلال إمكانات اقتسام بعض التكاليف المتعلقة بالاستغلال والصيانة وتصلح البنى المينائية الأساسية الخاصة بالصيد.

و.م 2.8: ترقية أسطول الصيد الوطني

تتألف هذه الورشة أساساً من الإجراءات الرامية إلى تكريس مبدأ تفضيل السفن التي ترفع العلم الموريتاني عن طريق منحها تسهيلات عبر مراجعة النصوص المتعلقة بالنظام الوطني ومراجعة النصوص المتعلقة بحقوق النفاز وتعزيز شروط التأجير مع الحرص على التقيد الصارم بدفتر شروط تأجير السفن بدون تجهيزات. وتتمثل الغاية من تعزيز شروط تأجير السفن في ربط هذا النوع من الاستغلال والتسهيلات الممنوحة عبر نظام النفاز إلى النظام الوطني مع هدف مرتنة أسطول الصيد العامل في المياه الموريتانية. وفي حال عدم التقيد بشروط تأجير السفن بدون تجهيزات كما تنص القوانين على ذلك، فإن وزارة الصيد والاقتصاد البحري يمكنها النظر في إلزام السفن المأجورة بالعمل في إطار النظام الأجنبي. ويمكن للوزارة كذلك وعند الاقتضاء مراجعة طرق إبرام عقود تأجير السفن غير المجهزة. ويلاحظ أيضاً أن الإجراءات الرامية إلى تطوير أسطول وطني للصيد تهدف إلى ضمان سلامة تزويد المصانع بالأسماك وبالتالي تشجيع الاستثمارات في سلاسل الأكثر تناسبا مع متطلبات خلق الثروة وفرص العمل في قطاع الصيد.

وستستهدف الإجراءات الأخرى الرامية إلى تطوير أسطول صيد وطني، الصيد التقليدي والشاطئي عبر التقيد بالمواصفات وعصرنة السفن غير المجسرة ودعم الشركة الموريتانية لصناعة السفن ذات الجسور لاصطياد أسماك السطح الصغيرة بشكل دائم وتعزيز متابعة وتأطير الورش البحرية المعتمدة. وفي جميع الأحوال، ستراعي إجراءات تطوير أسطول الصيد الوطني متطلبات استدامة الثروة كما أنها ستتماشى مع إطار خطة تسيير قدرات جميع الفروع والأنظمة دون استثناء (راجع و.م. 1.2).

و.م 2.9: تحسين خدمات الدعم المقدم لتنمية سلاسل القيمة

الرقابة والتفتيش الصحي لمنتجات الصيد

يوجد العديد من التحديات المرتبطة بمراقبة جودة منتجات الصيد في موريتانيا نظراً للمنافذ التجارية لمنتجات البحر التي تتجه أساساً نحو أسواق التصدير التي تفرض المزيد من المتطلبات على الصعيد الصحي. وتولي الهيئات الموريتانية عناية متزايدة لهذه التحديات منذ عدة سنوات وخصوصاً عبر المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك ONISPA كما أن الجهود المبذولة في هذا المجال ستتواصل. وبالمقابل، فإن تطبيق الرقابة على جودة منتجات الصيد الموجهة إلى الأسواق المحلية وحماية المستهلكين الوطنيين وهي جزء لا يتجزأ من الأمن الغذائي والتغذية الذي أصبح في عداد الخدمات التي

تدخل في تسيير القطاع بعد ما شهد تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة ولكنه يستدعي المزيد من العناية. وفي هذا السياق، سيتم تخصيص محور نشاطات لتعزيز قدرات المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك من أجل القيام بتفتيش وحدات الإنتاج والتصنيع: تعديل المرسوم المتضمن إنشاء المكتب المذكور ليراعي المطالب المتجددة في مجال الصحة والجودة؛ بناء مقر ومختبرات في نواذيبو؛ اقتناء تجهيزات ومعدات مخبرية تكميلية؛ اعتماد نصوص لتفتيش الجودة التجارية بالنسبة للقائمين على تصنيف المنتجات ومسؤولي الصحة والجودة؛ تحديث النظام الأساسي للعمال وتنفيذ خطة التكوين؛ توطيد اعتماد المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك وتوسيع حقل اختصاصه ليشمل مقاييس أخرى (السفن، المنشآت الخاصة بتربية المحار).

وهناك حقل اختصاص آخر سيتناول توسيع تغطية الرقابة الصحية لمنتجات الصيد (مراكز جديدة للتفتيش على الشواطئ، نشر القطاع الصحي ليشمل المناطق الداخلية) وتحديد قواعد ومواصفات المنتجات المصنعة بالأساليب التقليدية. وأخيرا هناك مجال اختصاص يتعلق بتعزيز المتابعة الصحية للأوساط المائية (عوامل العدوى، الاختبارات البيولوجية والمؤشرات البيولوجية).

البحوث والتنمية (R&D)

سيشمل هذا الحقل من الاختصاص شقا موجهًا لتنظيم ومتابعة الصيد الاستكشافي لموارد مستغلة بشكل غير كافٍ أو غير مستغلة على الإطلاق (الطحالب، العوالق) تحت إشراف المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وشقا آخر موجهًا للنهوض بسلاسل قيمة أكثر اندماجا في الاقتصاد الوطني وتعتمد على موارد سبق وأن كانت مستغلة وهو موضوع يحظى بعناية خطط استصلاح الصيد. وبالنسبة للشق الأخير، سنتناول أعمال البحوث والتنمية تقنيات الصيد المسؤول وأساليب التصنيع التقليدي التي تستطيع تجنب الهدر المادي والاقتصادي وكذلك أساليب التصنيع الحديث لمنتجات الصيد مع التركيز على بدائل لإنتاج الدقيق المخصص للغذاء الحيواني (مواد مجمدة ومحضرة شبه تعليب، تعليب). ولإفساح المجال أمام تطوير البحوث والتنمية المتعلقة بتنميين منتجات الصيد بما يتناسب مع حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، سيكون من المهم توضيح وتعزيز الإطار المؤسسي في سياق يمكن معه لهذا النوع من الدعم لصالح تنمية سلاسل القيمة والذي يعود لاختصاص المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك، كما يمكن أن يكون مشمولًا ببرامج متخصصة على مستوى المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد أو المعهد العالي لعلوم البحار أن يتعزز أكثر فأكثر.

و.م 2.10: تحسين مناخ الأعمال

جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية

بالإضافة إلى الإجراءات الرامية إلى تحسين الكم والكيف وضبط عمليات التفريغ عبر تطوير البنى التحتية والخدمات القاعدية وتطوير أسطول صيد وطني، يرتبط هدف النهوض بسلاسل القيمة في قطاع الصيد على نحو يساهم في خلق المزيد من الثروة ومن فرص العمل، بتحسين جاذبية الاستثمارات وقدرة المنتجات على المنافسة. ويعني ذلك بوجه خاص تحسين المناخ الضريبي عبر استحداث مناطق تصدير خاصة (تانييت وانجاكو) وتناسق النظام الضريبي على مستوى ميناء نواذيبو المستقل وميناء خليج الراحة والمنطقة الحرة في نواذيبو بحيث يتم تقليل التباينات في مجال المنافسة والنتيجة عن اختلاف الأنظمة الضريبية المعتمدة (مدونة الاستثمارات، القانون الخاص بمنطقة نواذيبو الحرة) ومراجعة حقوق الصيد لدى التصدير تشجيعا للصادرات الموجهة للاستهلاك البشري. وسيتم كذلك وضع إجراءات تحفيزية على مستوى ميناء تانييت (مخطط تقطيع الميناء، إجراءات منح قطع أرضية في المنطقة الصناعية، مراجعة منظومة إتوات الميناء لدى التصدير). وعلى وجه العموم، سيقام بتدقيق حول الضرائب المطبقة على الصيد وذلك لتمهيد الطريق أمام قرارات تخدم تحسين المناخ الضريبي في قطاع الصيد بموريتانيا.

وسيتم السعي إلى المزيد من جذب الاستثمارات وتشجيع القدرة التنافسية للإنتاج من خلال سلسلة من الإجراءات التحفيزية يمكن أن نذكر منها: إيجاد شبابيك موحدة تعمل بسلاسة لتسريع إصدار الأوراق الإدارية؛ حذف / تخفيف الضريبة الثابتة على الكهرباء، اعتماد تعريف مبنائية تنافسية واعتماد رسوم عقارية (علما بأن هذه الإجراءات الثلاث لا تعود لاختصاص وزارة الصيد والاقتصاد البحري).

وهناك من بين المقاييس الأخرى الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل تحسين مناخ الأعمال، يتعين الحرص على استقرار الإطار القانوني والضريبي بعد أن يتم التثبيت من أن الإجراءات التصحيحية المشار إليها أعلاه قد تم اتخاذها لتشجيع وضمان سلامة الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات العاملة في القطاع.

تسهيل النفاذ إلى التمويل

يجب أن تشمل الإجراءات الرامية إلى تسهيل نفاذ العاملين في سلسلة القيمة بقطاع الصيد إلى التمويل، كافة الشركات مهما كان نظامها الأساسي أو حجمها. ومع ذلك ستؤخذ إجراءات مختلفة بحسب استهداف المقاولات الصغيرة أو المقاولات الأصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالنسبة للمقاولات الصغيرة في القطاع، يتعلق الأمر بتطوير التمويلات الخفيفة التي لا تزال في مراحلها الجنينية عبر تحديد وتنفيذ استراتيجية وطنية تشارك فيها هيئات التمويل الصغيرة. أما بالنسبة للمشاريع الأصغر والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، فيتعين إيجاد آليات مبتكرة لتمويل سلاسل القيم بالاعتماد على نموذج الزراعة التعاقدية. وسيؤدي ذلك إلى تغيير الأساليب والمسلكيات على مستوى البنوك التجارية وتعزيز قدرات المستثمرين في مجال تصميم وإعداد الملفات وفي مجال تسيير القروض. ومن ناحية أخرى، وتشجيعا لتطوير هذه الآليات المبتكرة، ستقوم الدولة ببحث إمكانية استحداث خط ائتماني بشروط ميسرة جدا.

و.م 2.11: تحسين تسويق وتوزيع منتجات الصيد

التسويق

تشمل هذه الورشة الإجراءات الرامية إلى تحسين قيمة المنتجات الموريتانية عن طريق الحد من اللجوء إلى الوسطاء وتفادي الأزمات المتكررة في مجال التسويق وتشجيع الصناعة في موريتانيا والترويج لها. وهناك إجراءات أخرى تهدف إلى انسيابية وتحسين منظومة تسويق المنتجات الخاضعة لاحتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بالرجوع إلى وظيفة متابعة الأسواق (معرفة الأسواق والأسعار لدى التصدير) وإلى نظام الاعتماد الإلكتروني للتصدير بهدف تعزيز رقابة مطابقة التصاريح الخاصة بشحن المنتجات. ويتعلق الأمر كذلك بإعادة تنظيم لجنة تحديد أسعار المنتجات الخاضعة لاحتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك عبر إنشاء لجان فرعية بحسب نوع المنتج.

ومن المتوقع كذلك في إطار هذه الورشة المحورية القيام بخطوات موجهة لتحسين القدرة على التنافس وهيكلية شعب تامين منتجات الصيد الموجهة إلى الاستهلاك البشري مع التركيز بوجه خاص على أسماك السطح سواء كانت مخصصة للسوق الوطني أو الأسواق شبه الإقليمية أو الدولية. وعلى هذا الأساس، ستعمل وزارة الصيد والاقتصاد البحري على إضفاء المزيد من المرونة على إجراءات توطين العملات الصعبة لأغراض التصدير باتجاه بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO). وسيتم كذلك تشجيع شركة تسويق الأسماك على بناء مصنع نموذجي لتجميد ومعالجة منتجات الصيد التقليدي. كما ستعمل الوزارة على أن يتم بصرامة تطبيق النظم المعمول بها في مجال صناعة دقيق السمك بالرجوع إلى مختلف دفاتر الشروط.

وعلى وجه العموم، فإن الأنشطة الرامية إلى الانتقال نحو التقليل من الاعتماد على الدقيق وإحلال منتجات أسماك السطح الموجهة إلى الاستهلاك البشري محلها وفقا لمقتضيات الفقرة الحالية 2.11 وكذلك الفقرات المتعلقة بالورشات المحورية 2.7، 2.8، 2.9 و 2.10 مع توضيحها في إطار خطة يتم تحديدها في بداية تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد في الفترة 2022 – 2024. وستشمل هذه الخطة أيضا تحليلا معززا بالأرقام للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذا الانتقال.

التوزيع

وستشمل الورشة المحورية 2.11 كذلك إجراءات وأنشطة محددة تهدف إلى تشجيع استهلاك الأسماك على المستوى الوطني. ومن بين هذه الإجراءات يجدر التنويه بترخيص تسويق الأسماك المجمدة على متن السفن (تخضع صلاحية التسويق الآن لاحتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك) في السوق الوطني.

وهناك أنشطة أخرى موجهة نحو تحسين الأمن الغذائي للسكان الموريتانيين وتتناول على وجه التحديد زيادة قدرات التخزين وتوزيع الأسماك بأسعار تدعمها الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك كما تشمل الإجراءات كذلك بناء غرفة مبردة في نواذيبو بسعة 1.000 طن واقتناء وسائل نقل (شاحنات بحمولة من 6 إلى 40 طن) واقتناء حاويات مبردة (سعة عشرين طن) وبناء منصات جديدة داخل البلاد (تبدأ بمدن أكجوجت أطار وازويرات). وتتناول الأنشطة الأخرى الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي تطوير منتجات جديدة تعتمد على أسماك السطح الصغيرة الموجهة إلى السكان الأكثر هشاشة وإنجاز حملات تحسيسية حول استهلاك السمك واعتماد إجراءات تهدف إلى تسويق منتجات جديدة باتجاه الأسواق الوطنية وأسواق شبه المنطقة.

المحور الاستراتيجي رقم 3: الشؤون البحرية وباقي قطاعات الاقتصاد البحري

و.م 3.12: إعادة هيكلة الإدارة البحرية

تهدف السياسة البحرية التي تتبناها وزارة الصيد والاقتصاد البحري، فضلا عن الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الصيد البحري، إلى تأطير مجمل نشاط السلطات العمومية في مجال الشؤون البحرية مثل تسيير السفن والبحارة والنقل البحري وحماية الوسط البحري والمجال العمومي البحري وأمن وسلامة البحر والإنقاذ البحري. ويترتب على ذلك تعزيز القدرات الحالية للإدارة البحرية وتمكينها من أداء مهامها بالكامل والسهر على التزامات وواجبات الدولة الموريتانية تجاه القانون الدولي كدولة ساحلية ودولة علم ودولة ميناء. وسيتم ذلك عبر تعزيز وسائل واستقلالية المصالح المعنية على المستوى المركزي وانتشار المصالح اللامركزية والخدمات عن قرب. ويعتمد ذلك أيضا على اعتماد نموذج تنظيمي جديد للإدارة البحرية واكتتاب عمال جدد وتنفيذ خطة تكوين مستمر للعمال الحاليين وإعداد آليات لتضافر الجهود والوسائل مع الأسلاك الأخرى المشتركة في نشاط الدولة على مستوى البحر وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجال البحري.

و.م 3.13: تحسين تسيير السفن والبحارة

تسيير السفن

تم التطرق لمسألة السفن في الفقرة المخصصة للورشة 1.2 الخاصة بالتحكم في قدرات الصيد. ويتعلق الأمر بإبراز الطابع الشمولي لتسيير سفن الصيد والتذكير بضرورة تطبيقه على مجموع السفن العاملة في حقل الاقتصاد البحري وفقا للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي ونظرا إلى أن هذه الوظيفة تستجيب لاحتياجات استصلاح الصيد وكذلك لاحتياجات أخرى مرتبطة بالأمن البحري ومنع التلوث البحري وبفرص عمل وعيش كريم. وبالإضافة إلى الأنشطة الرامية إلى تحسين وتحديث سجل السفن الخاضع لتسيير الإدارة البحرية فإن الأمر يتعلق أيضا بالأنشطة الرامية إلى تفعيل المنظومة العمومية لتفتيش السفن وخاصة السفن التي يزيد طولها عن 24 متر وكذلك الورش البحرية، وتفعيل تسيير الرهون.

تسيير عمال البحر

تشمل وظيفة تسيير عمال البحر العديد من الجوانب منها ما يتعلق بالتحكم في التعرف على هوية البحارة على خلفية ضرورة العمل بشكل متدرج باتجاه إصدار وثائق تعريف للبحارة وفقا لمتطلبات المكتب الدولي للشغل وبالتعاون مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة. وهناك جانب آخر يتعلق بتصحيح وضعية العمالة البحرية عن طريق المطالبة بتنشغيل البحارة الحائزين على وثيقة بحرية (وعلى المدى المنظور بطاقة هوية البحار) وأن يكونوا مسجلين حسب الأصول مع تعزيز الرقابة على التشغيل الفعلي للبحارة بشكل خاص. وفي سياق مرتنة الوظائف في القطاع، يتعين كذلك تطبيق نظام التشغيل بصرامة على البحارة الموريتانيين واستحداث لجنة للمتابعة مع الأطراف المعنية (النقابات، الفاعلون).

ومن الجوانب الأخرى المتعلقة بتسيير عمال البحر، يجدر التنويه بتسيير المسار المهني للبحارة عبر إعداد قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية (انترانيت) لحركة البحارة بما في ذلك مديرية البحرية التجارية، الدائرة البحرية والأكاديمية البحرية. وأخيرا يتعلق الأمر بأنشطة تهدف إلى تحسين كيفية إصدار الشهادات

والإفادات التي تنص عليها الاتفاقية الدولية حول قواعد تكوين البحارة وتسليم الشهادات *STCW*. ويقتضي ذلك أيضا إعادة تسجيل موريتانيا في القائمة البيضاء للمنظمة البحرية الدولية واعتماد نموذج أمن للشهادات والإفادات وفقا لاتفاقية *STCW*. مع التذكير بأن التحدي المتعلق بتشجيع التشغيل في قطاع الصيد والاقتصاد البحري يشمل كذلك تشجيع التشغيل في سفن الدعم لمنصات استغلال المناجم في عرض البحر.

و.م 3.14: تعزيز الأمين والبحث والإنقاذ البحري

سيتم تناول هذه الورشة عبر عدة حقول عمل يكمل بعضها البعض. ويتم الرجوع هنا إلى: تعزيز منظومة تفتيش السفن (الوطنية والأجنبية) عبر تحول خلية تفتيش السفن إلى بنية أكثر استقلالية وفاعلية وإلى تعزيز الرقابة ومتابعة ورش البناء وتصلح السفن وتحسين معالم الملاحة البحرية (بما في ذلك تحيين الخرائط البحرية) وتحسين المنظومة الوطنية للإنقاذ البحري. وعلى هذا الأساس، سيتم الشروع في تدقيق آلية وسبل تطويرها من أجل مضاعفة فعاليتها عبر خطة عمل. ويمكن خلال هذه الفترة وضع منظومة متابعة بالأقمار الصناعية لمراكب الصيد التقليدي وتطوير نظام للإنذار المبكر وتنظيم الإسعافات بالاعتماد على مشاركة الصيادين المحترفين.

وسيقام بأنشطة أخرى تستهدف على وجه الخصوص سفن الصيد التقليدي (أو المراكب) والصيد الشاطئي غير المجسرة عبر أنشطة تحسيسية وتكوينية في مجال الأمن والسلامة البحريين لصالح الفاعلين المعنيين مع إلزام التزود بتجهيزات السلامة على متن السفن تمشيا مع المادة 214 من مدونة البحرية التجارية. ويمكن كذلك بحث إجراءات أخرى لتسهيل النفاذ إلى تجهيزات السلامة المذكورة.

و.م 3.15: تطوير النقل البحري

سيتم التركيز ضمن هذه الورشة على تحسين القدرة التنافسية للموانئ الموريتانية عبر تعزيز تأطير أنشطة المهن البحرية والمينائية (بالارتباط مع اعتماد نصوص تطبيق مدونة البحرية التجارية)، واعتماد تشريع مينائي (مثل مدونة الموانئ)، وإعادة تنشيط مجلس الناقلين وتنسيق الإجراءات المينائية، ووضع شبكات موحد (معاهدة FAL التي تهدف إلى تسهيل الحركة البحرية الدولية). وسيجري اتخاذ مبادرات للنهوض بالنقل ما بين الموانئ الذي يشكل في الوقت الحالي عائقا حقيقيا أمام تطوير الأنشطة البحرية في موريتانيا وتحقيق مقدرات التشغيل (خارج قطاع الصيد) بالرجوع إلى الأنشطة البحرية التي تدعم النفط والغاز أو المنشآت المقامة في عرض البحر (تركيب الكابلات، حقل توليد طاقة الرياح في البحر، الخ).

وستثار كذلك المسائل المتعلقة بسلامة الموانئ في إطار هذه الورشة المحورية عبر مواصلة تنفيذ المدونة الدولية لسلامة السفن *ISPS* بما في ذلك اعتماد ميناء انجاكو ورصيف الحاويات في ميناء نواكشوط بموجب مواصفات مدونة *ISPS*.

و.م 3.16: تطوير زراعة الأسماك البحرية

سيتم تناول ورشة تطوير زراعة الأسماك البحرية عبر ثلاثة أنواع من الأنشطة التي يكمل بعضها البعض. وأولها يتمثل في إعداد خارطة تسمح بتحديد مواصفات المناطق ذات الاهتمام بالنسبة لزراعة الأسماك على امتداد الشاطئ الموريتاني مع مراعاة التعليمات ذات الصلة بالتسيير المندمج للفضاءات الشاطئية والمخطط الرئيسي لاستصلاح الشاطئ الموريتاني *PDALM*. وسيتوالى بعد ذلك نوعان من النشاطات المترابطة والمتكاملة فيما بينها: تحضير وتشجيع برنامج تنمية زراعة الأسماك بصفة مسؤولة ووضع إطار مؤسسي وقانوني وضريبي ناجع.

و.م 3.17: التسيير المندمج للمجال البحري والشاطئي والعمل على الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق

في إطار هذه الورشة، سيتم التركيز على تطوير أدوات ملائمة للإسراع بالانتقال نحو اقتصاد أزرق مع إعطاء أولوية خاصة لتخطيط الفضاء البحري وإعداد خطة لشغل المجال العمومي البحري *DPM* بالارتباط مع مبادرات التسيير المندمج للمناطق الشاطئية والساحل الموريتاني. ويجب على وزارة الصيد والاقتصاد البحري كذلك أن تضطلع بدور حاسم في وضع آليات أخرى ووظائف أساسية بالنسبة لمسار الانتقال نحو الاقتصاد الأزرق. ومن بين هذه الأدوات يجدر التنويه بإيجاد مرصد وطني للاقتصاد الأزرق وتنمية البنى

التي تتيح تقييم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات العلاقة بالاقتصاد الأزرق ضمن منظومة المحاسبة الوطنية.

كما يجب على الوزارة أن تقوم بدور محوري في تطوير استراتيجية وطنية حول الاقتصاد الأزرق في موريتانيا بالتعاون عن قرب مع القطاعات الوزارية المعنية.

المحور الاستراتيجي رقم 4: الصيد القاري وزراعة الأسماك

و.م 4.18: تحسين الإنتاج وتطوير البنى التحتية وتهيئة المنتجات وتعزيز قدرات الفاعلين

يتمثل دور هذه الورشة في النهوض بتنمية البنى الأساسية والاستصلاحات الخاصة بالصيد القاري عبر استصلاح عدد من المناطق المائية ذات الأولوية (يتم الاتفاق بشأنها اعتمادا على معايير تصادق عليها مصالح الدولة المخولة والسلطات المحلية) وتحسين قدرات الإنتاج واستصلاح نقاط التفرغ وبناء معارض مجهزة لتفريغ المنتجات (وحدات تبريد تعمل بالطاقة الشمسية، مصانع ثلج، الخ) وبناء أسواق للأسماك على مستوى أهم المواقع وجلب الأسماك إلى المستنقعات المائية المستصلحة وخاصة عبر تطوير زراعة الأسماك وتربيتها على نطاق واسع. وسيتم كذلك تنفيذ خطة تكوين الفاعلين (صيادين، عاملات، بائعات سمك).

وتشمل النشاطات كذلك إنشاء وصيانة مراكز للتكوين (معدات وتجهيزات الصيد ووسائل للأمن والسلامة). ومن ناحية أخرى، سيجري إنشاء مشروعين نموذجيين لزراعة الأسماك (زراعة الأرز والأسماك وزراعة الأسماك على نطاق ضيق). ويجري التفكير أيضا في تعبئة خط ائتماني بنسبة فائدة منخفضة موجهة للصيد القاري وزراعة الأسماك وأخيرا سيتم تقديم الدعم لتطوير أساليب معينة (تمليح، تجفيف، وتدخين) ووسائل وتقنيات حفظ الإنتاج.

سيتم العمل ضمن هذه الورشة على بروز زراعة أسماك على شكل مقاولات تتسم بالاستدامة على الصعيد الاقتصادي. ويتطلب ذلك القيام بأنشطة تهدف إلى دعم المستثمرين من أجل إنجاز وإنتاج مشاريعهم عن طريق توفير محيط ملائم (مناخ أعمال) وواعد مع ضمان الخدمات ذات الجودة بما يتناسب مع هذه المبادرات سواء كانت مقدمة من القطاع العام أو الخاص.

و.م 4.19: تعزيز المعارف العلمية حول الثروة والوسط البحري والمساعدة الفنية من أجل ترشيد

الاستغلال

تهدف هذه الورشة المحورية إلى سد العجز في البيانات والمعلومات المطلوبة من أجل الاستغلال الأمثل لمقدرات شبه القطاع. ويتضمن ذلك أنشطة في مجال إيجاد نظام لمراقبة طرق استغلال والحفاظ على جودة الأنظمة المائية القارية وتنفيذ برنامج للبحوث والتنمية لمواكبة السلطات والفاعلين المحليين وتطوير التعاون شبه الإقليمي لتسهيل تبادل التجارب والخبرات في القطاع وتسهيل التسيير المتفق بشأنه للمصايد النهرية والسهول ذات القيمة الكبيرة التي تغمرها المياه (منطقة نهر السنغال). وسيقام كذلك بإعداد دراسات وتحاليل اجتماعية واقتصادية حول أنشطة الصيد القاري وزراعة الأسماك كما أن خطة تسيير الصيد القاري في موريتانيا سيتم إعدادها انطلاقا من تصنيف تاريخي للمصايد (النهر، السهول، المستنقعات، المجاري المائية الدائمة) واستخداماتها.

وهناك حقل عمل آخر يتمثل في إيجاد منظومة للمساعدة الفنية لضمان خدمات الدعم ذات الجودة والملائمة سواء كانت من جانب السلطات العمومية أو الخصوصية ولكونها ضرورية لتطوير زراعة الأسماك التي لا تزال في مراحلها الأولى لحد الآن. وينطبق ذلك أيضا على إنشاء مركز وطني لتربية الأسماك وتصنيف المجاري والمواقع المائية لتحديد مناطق ذات أولوية لزراعة الأسماك بحسب الوسط الطبيعي وأنظمة التربية الأكثر ملاءمة حسب المناطق والمواقع مع إيجاد خدمات التكوين والتأطير والدعم لصالح أصحاب المشاريع ومزارع الأسماك ذات الطابع الريادي.

و.م 4.20: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والجموعي لشبه قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك

يصطدم تحقيق مقدرات النمو والتشغيل وتعزيز إسهام القطاع في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد منذ عدة سنوات بعدم كفاية الوسائل المعبأة لإدارة هذا القطاع والنهوض به بشكل فعال على مستوى أهم مواقع الإنتاج في الولايات المعنية. وفي هذا السياق، ستتكون هذه الورشة المحورية من أنشطة تتمثل في وضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني الناظم لشبه القطاع (وخصوصا النصوص التطبيقية لقانون 2019). وهناك حقل عمل آخر ذو أهمية يتمثل في إيجاد آلية من شأنها أن تضمن وتشجع التكامل والتعاقد مع القطاعات الوزارية والهيكل الحكومية المعنية وخصوصا في مجالات البيئة والزراعة وتنمية المواشي والطاقة (منظمة استثمار نهر السنغال) والماء من أجل التسيير المتناسق والمتفق عليه حول أهم المصايد. ويتعلق الأمر بإطار مصنف تسند قيادته إلى وزارة الصيد والاقتصاد البحري ويزود بالوسائل الكافية لضمان حسن تشغيله. وهناك حقل نشاط آخر بالغ الأهمية يتناول إعداد واعتماد برنامج استثمار متعدد السنوات على المستوى الوطني بحيث يرقى إلى تحقيق الطموحات السياسية المنتظرة من القطاع على أن يتم عرضه أمام طابوقة مستديرة للهيئات المانحة.

وعلى الصعيد الجموعي، ستعمل الورشة على تعزيز تنظيم قدرات الفاعلين المحليين. وتتناول الأنشطة في هذا الإطار تعزيز هيكلية وتنظيم الفاعلين وخصوصا عبر إيجاد جمعيات صيد مندمجة في مسار التنمية المحلية وتعمل في أهم مواقع الإنتاج. كما أن هناك أنشطة أخرى تتعلق بوضع لجان محلية لتسيير المستنقعات المائية من أجل اندماج تجمعات الصيادين المهاجرين في عملية التنمية المحلية وكذلك لمنع حدوث خلافات ونزاعات بين مختلف مستخدمي هذه المجالات المائية. ويمكن أن يساعد بروز تجمعات مؤهلة للتمثيل في إسهام الشركاء الفنيين والماليين بشكل مكثف نظرا لاهتمامهم بهذا النشاط في إطار برامجهم المتعلقة بمكافحة الفقر.

وأخيرا، سيتم إيلاء عناية خاصة لتعزيز القدرات العملية والفنية والمؤسسية في مجال التكفل بتطوير الإدارة المكلفة بشبه قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك وتنفيذ أنشطتها.

المحور الاستراتيجي رقم 5: الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري

و.م 5.21: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي

الإطار القانوني

ستتم مراجعة وتكيف الإطار القانوني لقطاع الصيد والاقتصاد البحري ليشكل أداة سياسية فعالة من أجل تنفيذ توجهات إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد في الفترة 2022 – 2024. ويعني ذلك في المقام الأول مراجعة مرسوم تطبيق مدونة الصيد البحري لعام 2015 من أجل تصحيح بعض مقتضياتها في أقرب الأجل الممكنة لما يخدم تعزيز ظروف استدامة الثروة وزيادة إسهام القطاع في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد. وتتعلق هذه المقتضيات باعتماد تقسيمات جديدة لسفن الصيد وتصحيح ظروف النفاذ إلى النظام الوطني ومراجعة تقسيم المناطق وتحديد مفاهيم خاصة بمواقع تفرغ الإنتاج (المواقع المرخصة، نقاط التفرغ المستصلحة، أقطاب التنمية المندمجة) وتحسين نظام الامتياز المتعلق بحقوق الاستخدام (قواعد تتعلق بمنع تركيز الامتيازات، مستوى الامتياز في حال انتقال الملكية، إجراءات منح نظام وطني للاستغلال).

وهناك نصوص أخرى كالمقررات أو التعميمات التي يجب أن تُراجع لإفساح المجال لتنفيذ توجيهات إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد للفترة 2022 – 2024 بالنسبة لكل ورشة استراتيجية كما هو مبين أعلاه. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نشير إلى الورشات التي تسمح بتنفيذ التوصيات الأكثر وجاهة بالنسبة لتقييم نظام الامتيازات المتعلقة بحقوق الاستخدام (نموذج مقرر خاص بمنح الامتياز ونموذج مقرر للتعاقد ودفتر الشروط) وتعزيز الإطار التنظيمي الذي ينص على أساليب استغلال وتثمين أسماك السطح.

ومع انتهاء فترة تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع للفترة 2022 – 2024 ستقدم الوزارة بمشروع تحيين مدونة الصيد البحري لعام 2015 من أجل مراعاة آخر التطورات الدولية بالارتباط مع مواضيع التعاون

في مجال الصيد البحري ومكافحة الاصطياد المحرم وغير المصرح به والنهوض بتسيير الأنظمة البيئية والتسيير المشترك للمصايد.

وفي مجال الشؤون البحرية، سيتم استكمال التبعية القانونية، بالرجوع إلى انضمام موريتانيا للاتفاقيات الدولية كاتفاقية 2001 حول المحروقات واتفاقية نيروبي المتعلقة بإبعاد حطام السفن ومذكرة أبوجا المتعلقة بتفتيش السفن ووضع اللمسات الأخيرة على النصوص التطبيقية لمدونة البحرية التجارية مما سينير الطريق أمام مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي. وسيكون تكوين قضاة متخصصين في قانون البحار من ضمن الأنشطة المبرمجة في مجال الشؤون البحرية.

ويجدر التنويه بأن تكييف الإطار القانوني في مجال الصيد القاري وزراعة الأسماك يشكل نشاطا مدرجا في الورشة 4.18.

الإطار المؤسسي

كذكير، تم إدراج الأنشطة ذات العلاقة بتعزيز الإطار المؤسسي في مجال الشؤون البحرية والصيد القاري وزراعة الأسماك على التوالي ضمن الورش المحورية 4.12 و4.18.

وهناك نشاط محوري آخر في مجال تعزيز الإطار المؤسسي يتناول إنشاء وتفعيل المكتب الوطني لموانئ الصيد.

وعلى وجه العموم، فإن تعزيز الإطار المؤسسي لقطاع الصيد والاقتصاد البحري يشكل شرطا لا مناص منه لإنجاح تنفيذ الرؤية على المدى المتوسط والطويل والمحاور الاستراتيجية للفترة 2022 – 2024 ولكي يتم الاعتماد عليه في إعادة تنظيم وزارة الصيد والاقتصاد البحري. وسيتم ذلك عبر اعتماد هيكلية تنظيمية جديدة والقيام بأنشطة تصب باتجاه تنظيم الوزارة على الصعيد الوظيفي (مكاتب، تجهيزات الخ). ومن بين حقول العمل المهمة يجدر التنويه بضرورة تعزيز المصادر البشرية في الوزارة وذلك لغرض تناسب أعداد الموظفين مع الخدمات والمهام المسندة إلى الوزارة. ويتطلب ذلك على وجه الخصوص القيام بعمليات اكتتاب و/أو إعادة انتشار العمال وتنفيذ خطة للتكوين المستمر لصالح هؤلاء.

وسيتم إيلاء عناية خاصة للنهوض بإدارة قريبة من الرواد على مستوى البنى التحتية المينائية (الموانئ، نقاط التفريغ المستصلحة، أقطاب التنمية المندمجة).

و.م 5.22: تطوير التعاون الدولي

تم التطرق إلى موضوع تطوير التعاون الدولي في قطاع الصيد والاقتصاد البحري في الفقرات السابقة وخصوصا في إطار محور الشؤون البحرية ومحور الصيد القاري وزراعة الأسماك كما عولجت في إطار محور التسيير المستدام للثروة السمكية والبيئة البحرية مواضيع تعزيز التعاون الفني والعلمي الإقليمي والدولي ضمن الاتفاقيات الدولية حول الصيد البحري والبيئة البحرية والمشاركة الفاعلة للبلدان في آليات التعاون الدولي حول تسيير المخزونات المشتركة أو الحدودية والمصايد ذات المصلحة المشتركة وكذلك حماية وتسيير الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية الحدودية.

غير أن من المهم كذلك إفراد ورشة خاصة تتعلق بتطوير التعاون الدولي في قطاع الصيد والاقتصاد البحري لبرمجة أنشطة متميزة في هذا المجال ومن ثم السهر على التقيد بواجبات والتزامات الدولة الموريتانية في هذا المجال والدفاع عن مصالح البلد على مستوى هيئات التعاون الدولي وشبه الإقليمي. ومن ضمن هذه الهيئات يمكن أن نشير على وجه الخصوص إلى اللجنة شبه الإقليمية للصيد، اللجنة المصغرة للصيد في وسط وشرق الأطلسي، المؤتمر الوزاري حول التعاون بين الدول الإفريقية المحاذية للأطلسي في مجال الصيد البحري، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، منظمة استثمار نهر السنغال، اتفاقية أبيدجان، منظمة الفاو، المنظمة البحرية الدولية المكتب الدولي للشغل/ المنظمة الدولية للشغل ومبادرة CCLME المنفذة من طرف منظمة الفاو وبرنامج الأمم المتحدة البيئي.

و.م 5.23: أخذ التغيرات المناخية بعين الاعتبار

يخضع البعد المتعلق بالتغيرات المناخية لمسار بدأ بالتصديق على الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية واتفاق باريس عام 2015. وقامت موريتانيا في سعيها لتطبيق صكوك هذه الاتفاقية بالكامل بإعداد وثيقة حول المساهمة الوطنية لموريتانيا عام 2015 وتم تحيينها عام 2021. وبشكل مبسط تتمثل إشكالية التغيرات المناخية من جهة في الحد من انبعاثات الغازات الملوثة ومن جهة أخرى في تنفيذ سياسات للتكيف مع التغيرات المناخية. ويمكن تقديم الدعم لهذه السياسات من طرف المجتمع الدولي لصالح الدول الهشة والأكثر تعرضا للأثار الضارة للتغيرات المناخية. وتعد موريتانيا من بين هذه الدول. وفي هذا السياق، طالبت الحكومة الموريتانية بإدماج التغيرات المناخية في جميع الاستراتيجيات القطاعية بما فيها استراتيجية الصيد والاقتصاد البحري المعروفة اختصارا باسم إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد.

وبالنسبة لتخفيف تأثيرات انبعاثات الغازات الملوثة على قطاع الصيد والاقتصاد البحري، ستعمل وزارة الصيد والاقتصاد البحري على أن يتم توجيه أدوات الإنتاج (السفن والمصانع) والبنى التحتية ذات الصلة والاختيارات التكنولوجية أكثر فأكثر نحو أساليب استهلاكية تقتصد مصادر الطاقة. وستساهم وزارة الصيد والاقتصاد البحري من جانبها في الحد من مخاطر تدهور المساكن البحرية (الغطاء النباتي في حظيرة أركين) وتشجيع تربية العوالق (التي تمثل مقابر للكربون) مع تحليل الفرص المتاحة وتحديد مناطق التنمية ودعم المبادرات الاستثمارية الخصوصية. وستقوم الوزارة من جانب آخر بإصدار حصيلة كربونية لقطاع الصيد والاقتصاد البحري (تقييم الاستهلاك من الطاقة وانبعاث الغازات المتأتية من القطاع).

وبالنسبة للتكيف مع التغيرات المناخية، أدرجت موريتانيا في التزاماتها لعام 2021 أنشطة تهدف إلى التخفيف من التأثيرات المناخية على قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك (تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك في المناطق الريفية وتعزيز القدرات لمتابعة وتسيير هذا النمط من إنتاج الأسماك القارية). ولا يعني ذلك أن التغيرات المناخية لا تهم الصيد البحري. وإذا ما نظرنا إلى عوامل التعرية في منطقة الشاطئ فإن هناك أخطارا تتسبب في هشاشة البنى التحتية (خطر ارتفاع أمواج البحر بمقدار 0,6 متر مع حلول نهاية القرن) أو ملاحظات المهنيين والخبراء التي تشير إلى تغيرات حديثة في مسارات وأماكن تواجد الأحياء البحرية. ولأجل الإحاطة أكثر بالتحديات المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية يتعين العمل على تحسين المعارف العلمية حول الوسط البحري والقاري وذلك بالاعتماد على توصيات المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد (ديناميكية خط الشاطئ، متابعة المقاييس المتعلقة بالمحيطات، تقييم هشاشة أقطاب التنمية الخاصة بالصيد التقليدي، المتابعة البيولوجية والأيكولوجية للعينات البحرية والعينات القارية، الخ) والقيام بدراسات حول إجراءات التكيف (مكافحة عوامل التعرية في الشاطئ، حماية البنى التحتية في سواحل البحر، وضع نظام للإنذار المبكر بالارتباط مع السلامة البحرية، الخ). سيقود كل ذلك إلى إعداد برنامج طموح للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري قبل نهاية فترة تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد البحري للفترة 2022 – 2024.

و.م 5.24: تحسين منظومة التكوين والتمهين والاندماج

إن الهدف المنشود من الورشة المحورية هو مواكبة تطوير سلاسل القيمة والتشغيل في قطاع الصيد والاقتصاد البحري في سياق تتميز فيه فرص العمل بالأهمية (في البحر وعلى اليابسة)، كما أن سوق العمل أصبح أكثر إلحاحا على المهارات (الطلب الاقتصادي للشركات) وحيث أن موريتانيا لا تزال تعاني من عدم الموازنة بين الطلب الاقتصادي وعرض التكوين (من حيث الشهادات أو الكفاءة) ومن صعوبات في مجال إدماج الأشخاص المكوّنين في القطاع. ويستدعي ذلك التعامل مع هذه الورشة من خلال عدة زوايا متكاملة.

التكوين الفني والمهني

يتم التكفل بالتكوين الفني والمهني في قطاع الصيد من طرف عدة مؤسسات عمومية تتبع لوصاية مختلف الإدارات (المعهد العالي للعلوم، مركز الكفاءات والتكوين في مهن الصيد، EOS، الثانوية الفنية بنواذيبو). أما عرض التكوين فهو مهم لكنه يحتاج التعزيز سواء بالنسبة للتكوين المتوج بشهادات أو بكفاءات من أجل

الاستجابة للطلب الاقتصادي للشركات المعنية بمختلف حلقات سلاسل القيمة. وبالنسبة للمهن البحرية فإن مجالات التكوين ستغطي الملاحة وتقنيات الصيد والميكانيكا والتبريد. أما المهن على اليابسة فإن مجالات التكوين ستغطي بناء السفن ومختلف الحرف انطلاقاً من تفرغ السمك وحتى طرحه في السوق (تقنيات التصنيع كالتعليب وتقنيات الصناعة التقليدية والنقل ومناولة السمك، والعمالة الماهرة في المصانع وخبراء الجودة والميكانيكيين وعمال التبريد) وسيتم إعطاء عناية خاصة للتكوينات في مجال الصحة وجودة المنتجات وفي مجالات الصحة والأمن والسلامة في العمل. وهناك مجال تكويني آخر سيتم تشجيعه وهو يتعلق بتعزيز قدرات إدارة الشركات التابعة للقطاع عبر تكوينات في مجالات المالية والتسيير وتطوير وتنظيم المقاولات الخفيفة والمقاولات الأصغر.

ولأجل التوفيق بين العرض التكويني والطلب الاقتصادي، ستقوم الوزارة بتشجيع منظومة التكوين التي تعتمد على التدريب والتأهب وكذلك الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ودعم مبادرات التمويل المشترك بين القطاعين.

التكوين والدمج

وسيكون من المهم كذلك توفير الظروف والآليات التي من شأنها أن تدعم الأشخاص المكونين في مسار اندماجهم المهني أو مسارهم الوظيفي. وتتعلق هذه التحديات بضرورة الحرص على استمرار التوفيق بين التكوين والتشغيل وقابلية التشغيل وذلك بالعمل المتزامن من أجل تعزيز قدرات هيئات التكوين (الخاضعة لوصاية وزارة الصيد والاقتصاد البحري أو قطاعات أخرى) من أجل متابعة المنظومة التربوية بصفة شاملة (مراقبة وتقييم مؤسسات التكوين والعمل ببرامج التكوين والمصادقة على مناهج وبرامج التكوين) والتنسيق بين مختلف هذه المؤسسات العمومية المعنية بالتكوين والدمج والتشغيل وتحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص. ولأجل توفير الوسائل التي تكون في مستوى هذه الطموحات، ستقوم الوزارة بإيجاد بنية مركزية يعهد إليها بالتكوين والدمج. ومن بين الأنشطة التي ستقوم هذه البنية بتنفيذها يمكن أن نذكر ما يلي: إعداد قائمة بالحرف، النهوض بآليات التشاور بين الأطراف العمومية والخصوصية المعنية بالتكوين والدمج وإنشاء وتسيير بنك معلومات حول الأشخاص الذين تلقوا التكوين واستحداث خلية لمتابعة إدماج الأشخاص المكونين والقيام بأنشطة في مجال الترويج والاتصال تتناول مهن قطاع الصيد لزيادة جاذبية هذه الحرف وتعريف الشباب بالفرص المتاحة.

ولأجل تشجيع إدماج الأشخاص المكونين أو الذين اكتسبوا مستوى جيداً من المهارات من خلال التجربة، ستقوم الوزارة باتخاذ عدد من الإجراءات التي من بينها وجوب اكتتاب عمال تصنيف المنتجات في كل مصنع بعد أداء اليمين / الاعتماد.

العمل على إدماج الفاعلين في القطاع المصنف

يعتبر اعتماد جميع الفاعلين الذين يتدخلون في إطار سلاسل القيم وإدراجهم في قوائم مؤسسات القطاع المصنف شرطاً أساسياً للنهوض بالعمالة في القطاع. ويهدف هذا الإجراء أيضاً إلى تسهيل متابعة وإدماج خريجي مؤسسات التكوين وتسهيل تحسين مسارات تكوين المهنيين في القطاع (التكوين المستمر). كما سيقام بتعميم بطاقات مهنية وتوزيعها على الصيادين وعلى جميع الفاعلين الذين يتدخلون بعد عمليات تفرغ المنتجات ولن يقتصر ذلك على الصيادين كما هو الحال في الوقت الحاضر. ويصدق ذلك أيضاً على صغار الناقلين والبائعات والعمال المهرة في المجال التقني والتأطير في المصانع. وسيعتمد إدماج الفاعلين في القطاع المصنف أيضاً على نظام لمنح الشهادات للمهنيين العاملين عن طريق VAE.

و.م 5.25: تحسين الصحة وسلامة ظروف العمل

تهدف هذه الورشة إلى تعميم التأمين الصحي على العمال الذين لا يتقاضون أجوراً ممن يتدخلون في سلاسل قيمة قطاع الصيد والاقتصاد البحري. وقد تم تنظيم لقاءات تفكيرية في الأونة الأخيرة على أن يتم الاستمرار في هذا الاتجاه وصولاً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

وتشكل صحة وسلامة ظروف العمل شروطاً أساسية لخلق فرص عمل وظروف عيش كريم في قطاع الصيد. وستتمحور هذه الورشة حول تعزيز الإطار التنظيمي وتنظيم دورات تكوينية للعمال في هذا المجال وتعزيز وتطبيق النصوص المتعلقة بالوعي الصحي وبسلامة ظروف العمل في القطاع.

و.م 5.26: تحسين الشفافية

في إطار التحسينات الرامية إلى ترسيخ الحكامة الجيدة، سيتم الاستمرار في بذل الجهود من أجل المزيد من الشفافية في قطاع الصيد. ولهذا الغرض ستعطي عناية كبيرة لتسهيل نفاذ المستهلكين إلى الإعلام وخاصة ما يتعلق بالجانبين التاليين: الإطار القانوني والإجرائي (جمع النصوص النازمة للقطاع وإتاحة الفرصة لمطالعتها على موقع الوزارة والانتهاه من تصميم دليل الإجراءات الإدارية وتطوير دعوات الاتصال الملائمة حول هذه الإجراءات) ثم الجانب المتعلق بالأداء الاقتصادي للقطاع بالاعتماد على مواصلة وتحسين النشرة التي تصدرها وزارة الصيد والاقتصاد البحري وعلى نظام المعلومات (work flow) حل القطاع بما في ذلك أدائه الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الاستعانة بالآلية المتمثلة في اللجنة الفنية الإحصائية وتعزيز التعاون مع قطاعات وزارية أخرى.

وسيتم تناول الورشة المحورية المتعلقة بالشفافية من خلال الأنشطة الرامية إلى إكمال مسار امتثال موريتانيا لمبادرة FITI المتعلقة بالشفافية في مجال المصايد مع الإبقاء على الموقع الريادي في هذا المجال على مستوى القارة الإفريقية والتركيز على تحسين إنتاج المعلومات بصفة منتظمة وفي الوقت المناسب لإبراز القدرات في مجال الصيد ومنح حقوق الصيد والحصص (الكوتا) ونشر الاتفاقيات والمعاهدات والتحسين المستمر لموقع الوزارة على الشبكة (بيانات حديثة ومنتظمة على الويب).

وهناك حقل عمل آخر مرتبط بالشفافية وهو يتعلق بتعزيز التواصل في وزارة الصيد والاقتصاد البحري وتنظيم لقاءات صحفية باستمرار وتطوير أدوات الإعلام والتثقيف والاتصال بما يتناسب مع مختلف فئات الجمهور المستهدفة.

و.م 5.27: تعزيز التعاون والتشاور والحوار الاجتماعي

يتعلق تعزيز التعاون المؤسسي بالحاجة إلى توطيد أطر للتشاور والتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع. ويشمل ذلك أنشطة تهدف إلى تحريك آليات للتعاون المؤسسي ضمن منهجية مصنفة مع قطاعات أخرى (البنى التحتية، الخدمات الاجتماعية، البيئة، الاستصلاح الترابي، المجموعات المحلية، التسيير المندمج لسواحل البحر، الاقتصاد الأزرق). كما يعني تعزيز التعاون أيضا ضرورة إيجاد إطار دائم للتشاور بين وزارة الصيد والاقتصاد البحري والشركاء الفنيين والماليين.

ويتمثل أحد الأهداف المنشودة من وراء التشاور في إشراك الفاعلين في قطاع الصيد والاقتصاد البحري في تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد. ويمر ذلك حتما بتحضير ونشر وثيقة تلخيصية يتم تعميمها لدى الفاعلين والمنظمات الاجتماعية والمهنية في القطاع وتتناول أبرز نقاط سياسات الصيد من حيث أهدافها وورشها المحورية والترتيب لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. ويعتمد ذلك أيضا على إيجاد إطار يسمح بالزام الفاعلين بتنفيذ بعض ورش إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد وعند الاقتضاء في إطار موثيق شراكة. وسيعتمد تطوير التشاور مع الفاعلين والمجتمع المدني كذلك على الآليات الحالية مثل المجلس الاستشاري لاستصلاح وتطوير المصايد CCNADP وتنشيط آليات التشاور المنصوص عليها في خطط استصلاح المصايد PAP (لجنة دعم استصلاح المصايد CAAP والمجلس الوطني للتشاور حول موضوع أسماك السطح الصغيرة CNCPP) لغرض إيجاد آلية لتسيير المصايد بصفة مشتركة وتنظيم ورش منخصصة حول النهوض ببعض سلاسل القيمة.

وسيتم التطرق لموضوع الحوار الاجتماعي عبر تفعيل لجنة الحوار الاجتماعي في مجال الصيد. ويتعلق الأمر كذلك بأنشطة في مجال التنمية التنظيمية للمنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابات في القطاع ومراجعة / تحديث الاتفاقية الجماعية حول الصيد.

و.م 5.28: تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع والإشراف الاستراتيجي

تتمحور هذه الورشة حول مجالين متكاملين من مجالات العمل وهما: تعبئة التمويلات وتعزيز منظومة متابعة وتقييم إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد. وتعتمد تعبئة التمويلات على تحضير إطار للاستثمارات (مقرون بمصفوفة من مؤشرات للنتائج والمجاميع الاقتصادية) وعلى إعداد جداول تلخيصية لتعبئة ومتابعة

تمويلات مع تفاصيل حول كل ورشة محورية وعلى تحضير وثائق عملية في الوقت المناسب وبحسب التعليمات والقواعد المتعلقة بالمالية العامة وتحضير ميزانية برامج لإدارات وهياكل وزارة الصيد والاقتصاد البحري بالارتباط مع إطار الاستثمارات.

ويتألف تعزيز منظومة متابعة وتقييم إعلان سياسية وتخطيط قطاع الصيد العديد من الأنشطة: منظومة متابعة وتقييم بالاعتماد على لوحة مفاتيح ومصفوفة مؤشرات أنشطة ونتائج (حسب كل محور استراتيجي وكل ورشة) تأثيرات (طموحات مرسومة أو معززة بالأرقام)؛ تقارير ربع سنوية لتدقيق فاعلية التسيير (بما في ذلك التسيير المالي) وأنشطة المصالح التابعة للوزارة والهيئات الخاضعة لوصايتها وفقا للنصوص المعمول بها وخطط العمل؛ آليات مراجعة تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع (بوتيرة نصف سنوية، تحديد مراجع حسب كل محور استراتيجي)؛ تقييم سنوي (داخلي ضمن وزارة الصيد والاقتصاد البحري) لمستوى تحقيق مؤشرات النتائج (حسب كل محور استراتيجي وكل ورشة محورية) والتأثيرات (الطموحات) نشر تقارير متابعة وتقييم على أوسع نطاق ممكن. وتسهيلا لمتابعة وتطبيق خطة عمل وزارة الصيد والاقتصاد البحري، سيقام أيضا بتفعيل قاعة الإشراف الاستراتيجي التي جهزتها الوزارة في إطار متابعة خطة عمل الاستراتيجية القطاعية 2020 – 2024.

VI. خطة عمل تفصيلية حسب المحاور والورش المحورية

خطة عمل تفصيلية – استراتيجية قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2022 – 2024 (بتاريخ 2022/04/28)

| أهم الهيئات المعنية الأخرى | الهيئة المسؤولة | الجدول الزمنية التقديرية | | | | | | | | | | | | الأنشطة | الورش المحورية | المحاور الاستراتيجية |
|--|-----------------|--------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---|---|--|
| | | 4 T 24 | 3 T 24 | 2 T 24 | 1 T 24 | 4 T 23 | 3 T 23 | 2 T 23 | 1 T 23 | 4 T 22 | 3 T 22 | 2 T 22 | 1 T 22 | | | |
| IMROP, GCM, ONISPA, SMCP | DARE | | | | | | | | | | | | | تحسين نظام الامتيازات والتنازل عن حق الاستخدام بالاعتماد على توصيات التقييم الخارجي | و.م 1.1: تحسين نظام التسيير القائم على عتبات الاصطياد | م.س 1 - التسيير المستدام للصيد البحري والأنظمة البحرية |
| IMROP, GCM, ONISPA, SMCP | DARE | | | | | | | | | | | | | إدخال الامتياز المتعلق بالأخطبوط | | |
| - | MPEM | | | | | | | | | | | | | تجميد رخص الامتياز المتعلقة برأسيات الأرجل لصالح سفن ومراكب جديدة | | |
| DARE, ONISPA | GCM | | | | | | | | | | | | | التقيد الصارم بإجراءات القيود على حصص الأخطبوط ضمن الامتيازات المتعلقة برأسيات الأرجل (72% كحد أعلى من حق الامتياز) | | |
| DARE, IMROP, GCM, ONISPA, SMCP, DMM, DGERH | MPEM | | | | | | | | | | | | | مراجعة النصوص الناظمة لنظام التنازل عن حق الاستخدام | | |
| - | DARE | | | | | | | | | | | | | إعادة تحديد معايير منح الحصص (الكوتا) | | |
| GCM, ONISPA, DMM, DGERH, DDVP | DARE | | | | | | | | | | | | | تعزير نظام متابعة دفتر الشروط | | |
| IMROP, GCM, ONISPA, SMCP, Douanes | DARE | | | | | | | | | | | | | تعزير نظام متابعة المستوى الكلي للمقبوضات في وقت قياسي | | |
| DARE, ONISPA | GCM | | | | | | | | | | | | | تعزير إجراءات توقيف الصيد في حال تجاوز نسب الاصطياد المسموح بها | | |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--------------------------------|
| DMM, DGERH | DARE | | | | | | | | | | | | | مسك ونشر سجل أصحاب الامتيازات | |
| DARE, IMROP, GCM, DGERH, DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | إعادة تحديد فروع أسطول الصيد | و.م 1.2: التحكم في قدرات الصيد |
| CM, DGERH, DARE | DMM | | | | | | | | | | | | الانتهاء من ترقيم مراكب الصيد التقليدي والصيد الشاطئي | | |
| CM, DGERH, DARE | DMM | | | | | | | | | | | | تصحيح وتحديث سجل سفن الصيد | | |
| CM | DMM | | | | | | | | | | | | تعزيز خدمات تفتيش السفن | | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تحديث ونشر سجل سفن الصيد الموريتانية | | |
| IMROP, DMM, GCM, DGERH, Min. finances | DARE | | | | | | | | | | | | تحضير واعتماد وتنفيذ خطة تسيير القدرات | | |
| IMROP, GCM, DGERH, ONISPA | DARE | | | | | | | | | | | | تنفيذ خطة استصلاح مصايد الأخطبوط المعتمدة منذ عام 2018 | و.م 1.3: تعزيز مساعي خطط استصلاح المصايد وتصحيح الإجراءات الفنية للاستصلاح | |
| IMROP, GCM, DGERH, DDVP, ONISPA, SMCP, Min. Finances | DARE | | | | | | | | | | | | اعتماد وتنفيذ خطط استصلاح مصايد أسماك السطح الصغيرة | | |
| IMROP, GCM, DGERH, DDVP, ONISPA | DARE | | | | | | | | | | | | مراجعة وتنفيذ خطة استصلاح الكوربين | | |
| IMROP, GCM, DGERH, DDVP, ONISPA, SMCP | DARE | | | | | | | | | | | | التعريف بالمساعي الجديدة لخطة استصلاح المصايد وشمولها لمصايد جديدة (جراد البحر الوردي، البوري) | | |
| IMROP, GCM, DGERH, DDVP, ONISPA, SMCP | DARE | | | | | | | | | | | | مراجعة توزيع المناطق مع الإشارة إلى المناطق المرخصة مع المواصفات الفنية لسفن وتجهيزات الصيد | | |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|--------------------------|--------------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|-------------------------|
| IMROP, GCM, DGERH | DARE | | | | | | | | | | | | | مراجعة الإجراءات الفنية الناطمة لاستغلال الثروة | |
| DARE, GCM, Min. Finances | IMROP | | | | | | | | | | | | | الانتهاء من الخطة الخمسية للبحوث واعتمادها | و.م 1.4: تعزيز البحوث |
| - | IMROP | | | | | | | | | | | | | تعزيز البنى الأساسية والتجهيزات لأغراض البحث (مركز نواكشوط والمقر نواذيبو) | |
| - | IMROP et GCM | | | | | | | | | | | | | بناء مجمع عملياتي وعلمي في الأبراج الزرق بنواذيبو | |
| - | IMROP | | | | | | | | | | | | | بناء المركز والمختبرات في نواكشوط | |
| - | IMROP | | | | | | | | | | | | | تجديد سفن البحث | |
| - | IMROP | | | | | | | | | | | | | تكييف الوسائل البشرية وتسيير البحوث مع الاحتياجات في مجال التسيير | |
| وزارة المالية | IMROP | | | | | | | | | | | | | تعزيز التمكين المالي والبحثي | |
| | | | | | | | | | | | | | | تعزيز أدوات وأنظمة جمع البيانات العلمية (حملات، رصد، منصات، طائرات مسيرة، تجهيزات مسيرة للغوص واستكشاف أعماق البحر ROV) | |
| GCM | IMROP | | | | | | | | | | | | | تطوير القدرات في مجال تحليل البيانات (بما في ذلك النمذجة، التقديرات الإحصائية للأحياء، القياسات الصوتية) | |
| - | IMROP | | | | | | | | | | | | | تعزيز برامج الرصد العلمي في البحر | |
| - | IMROP | | | | | | | | | | | | | إجراء حملات تقييم للمخزونات | |
| DARE | IMROP | | | | | | | | | | | | | تنظيم فرق عمل لدراسة مواضيع متخصصة سنويا | |
| DARE | IMROP | | | | | | | | | | | | | تنظيم الفريق التخصصي التابع للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد لمدة انتداب 4 سنوات | |
| - | GCM | | | | | | | | | | | | | تعزيز وسائل الرقابة والتفتيش على اليابسة | و.م 1.5: تعزيز المتابعة |

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|-----------------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|----------------------|
| ONISPA, DDVP, SMCP, Douanes | GCM | | | | | | | | | | | | | | تعزيز وسائل الرقابة والتفتيش في البحر | الرقابة وتفتيش الصيد |
| - | GCM et IMROP | | | | | | | | | | | | | | بناء مجمع عملياتي وعلمي في الأبراج الزرق بنواذيبو | |
| - | GCM | | | | | | | | | | | | | | تكييف الوسائل البشرية وتسيير التفتيش مع الاحتياجات في مجال التسيير | |
| DARE, ONISPA, DDVP, SMCP, Douanes | GCM/IMROP | | | | | | | | | | | | | | تعزيز منظومة جمع البيانات حول الصيد (منظومة البيانات الإحصائية SSPAC، يومية الصيد الالكتروني متابعة المصانع) | |
| GCM, IMROP, ONISPA, DDVP, SMCP, Douanes | DARE | | | | | | | | | | | | | | تعزيز النظام المركزي الإحصائي وتناسق أنظمة جمع البيانات | |
| GCM, DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | توجيه عمليات التفريغ نحو عدد محدود من المواقع المستصلحة | |
| DMM, IMROP, DARE | GCM | | | | | | | | | | | | | | تعزيز أنظمة تحليل مخاطر الصيد المحرم وغير المصرح به INN | |
| DGERH | GCM | | | | | | | | | | | | | | تطوير الرقابة التشاركية | |
| DARE, IMROP, GCM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | تعزيز الطابع الردعي للعقوبات في حال ارتكاب مخالفات | |
| DARE, DMM | GCM | | | | | | | | | | | | | | تعزيز التعاون على مستوى شبه المنطقة وعلى المستوى الدولي في مجال متابعة ومراقبة وتفتيش الصيد ومكافحة الصيد المحرم وغير المصرح به | |
| GCM, DARE, ONISPA, DDVP | IG | | | | | | | | | | | | | | تعزيز الرقابة على تطبيق دفتر الشروط بالنسبة للشركات العاملة في القطاع | |
| ONISPA, MEDD | IMROP | | | | | | | | | | | | | | مواصلة وتعزيز برنامج متابعة الفئة البحرية والشاطئية | |
| IMROP, MEDD, PNBA | DARE | | | | | | | | | | | | | | التعريف بالمناطق المحمية وذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للتنوع البيئي | |
| DMM, ONISPA, MEDD | GCM | | | | | | | | | | | | | | تعزيز تطبيق النصوص المتعلقة بمنع رمي النفايات في البحر | |

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|-------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|--|--|
| AZFN, Tanit, Ndiago | DMM | | | | | | | | | | | | | التقيد بالقواعد المعمول بها في الموانئ بخصوص المواضيع البيئية (استقبال، تخزين ومعالجة النفايات) | | |
| ONISPA, MEDD, AZFN | GCM | | | | | | | | | | | | | تعزيز تطبيق خطط التسيير والتنظيم في المجال البيئي | | |
| DMM, IMROP, Ports, MEDD | MPEM | | | | | | | | | | | | | إعداد خطة لليقظة البيئية في البنى الأساسية المقامة على الشواطئ | | |
| GCM, MEDD, IMROP | DMM | | | | | | | | | | | | | تعزيز ومراقبة تطبيق إجراءات الحماية ضد التلوث البحري | | |
| MEDD, GCM, المصالح المختلفة التابعة للدولة | DMM | | | | | | | | | | | | | المساهمة في إعداد واعتماد خارطة المناطق البيئية الحساسة وتأثر المناطق الشاطئية بالتلوث | | |
| IMROP, ONISPA, MEDD | DMM | | | | | | | | | | | | | إعداد واعتماد سياسة وطنية للتعامل مع السوائل الملوثة ومنع انتشارها | | |
| DMM, MEDD | IMROP | | | | | | | | | | | | | تقييم المخاطر البيئية بالارتباط مع حركة السفن | | |
| GCM, IMROP, MEDD | DMM | | | | | | | | | | | | | تحديث خطة مكافحة التلوث في البحر | | |
| GCM, MEDD, المصالح المختلفة التابعة للدولة | DMM | | | | | | | | | | | | | تحديث خطة مكافحة التلوث على اليابسة | | |
| AZFN, ONISPA | DMM | | | | | | | | | | | | | عصرنة ميناء نواذيبو المستقل | | |
| AZFN, ONISPA | DMM | | | | | | | | | | | | | عصرنة وتوسيع البنى الأساسية لميناء خليج الراحة (بما في ذلك محلات البيع وشبكات الصرف الصحي) | | |
| AZFN, ONISPA | DMM | | | | | | | | | | | | | تنظيف المناطق المحاذية لميناء خليج الراحة | | |
| AZFN | MPEM | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح تهيئة وتأهيل الطرق الداخلية في المنطقة الصناعية بنواذيبو | | |
| DMM, Port de Tanit | MPEM | | | | | | | | | | | | | مواصلة تفعيل وتهيئة ميناء تانيت | | |

و.م 2.7: تطوير البنى الأساسية والخدمات القاعدية

م.س. 2 - سلاسل القيمة في قطاع الصيد البحري

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|-------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|--|-----------------------------------|
| DMM, Port de Ndiago | MPEM | | | | | | | | | | | | | تفعيل وتهيئة ميناء انجاكو | |
| DMM, المصالح المختلفة التابعة للدولة والمجموعات المحلية | MPEM | | | | | | | | | | | | | فك العزلة عن التجمعات الكبيرة على الشاطئ (الكلم 93، الكلم 144، مدينة انجاكو الجديدة) | |
| DMM, المصالح المختلفة التابعة للدولة والمجموعات المحلية | MPEM | | | | | | | | | | | | | تطوير نقاط التفريغ المستصلحة أو قطب التنمية المندمج في مدينة انجاكو الجديدة | |
| DMM, divers services de l'Etat et des collectivités locales | MPEM | | | | | | | | | | | | | تطوير نقاط التفريغ المستصلحة أو قطب التنمية المندمج عند الكلم 144 | |
| DMM المصالح المختلفة التابعة للدولة والمجموعات المحلية | MPEM | | | | | | | | | | | | | تطوير نقاط التفريغ المستصلحة أو قطب التنمية المندمج عند الكلم 93 | |
| DMM المصالح المختلفة التابعة للدولة والمجموعات المحلية | MPEM | | | | | | | | | | | | | تطوير نقاط التفريغ المستصلحة أو قطب التنمية المندمج في بلدة امحيجرات | |
| DMM, MPN المصالح المختلفة التابعة للدولة | MPEM | | | | | | | | | | | | | عصرنة سوق الأسماك في نواكشوط | |
| DARE, DGERH | MPEM | | | | | | | | | | | | | مراجعة النصوص المتعلقة بحق النفاذ (المزايا الممنوحة للسفن التي تحمل العلم الوطني) | و.م 2.8: ترقية أسطول الصيد الوطني |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تحسين ظروف إيجار سفن الصيد | | |
| DMM, ONISPA, DARE, IMROP | DGERH | | | | | | | | | | | | العمل بمواصفات سفن الصيد غير المجهزة بجسور وعصرنتها | | |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|----------------------------|--------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|
| CNM, DARE, IMROP | MPEM | | | | | | | | | | | | | دعم شركة صناعات السفن من أجل بناء سفن مجهزة بجسور لاصطياد أسماك السطح الصغيرة | |
| DMM, DARE, IMROP | MPEM | | | | | | | | | | | | | ترقية بناء السفن لأغراض صيد أسماك السطح | |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | | تعزيز متابعة وتأطير الورش البحرية | |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | | تعزيز تطبيق النصوص المتعلقة بمرتنة الطواقم | |
| ONISPA | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعديل المرسوم المنشئ للمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد لمراعاة المتطلبات الجديدة في مجال الصحة والجودة | و.م 2.9: تحسين خدمات الدعم المقدم لتنمية سلاسل القيمة |
| - | ONISPA | | | | | | | | | | | | | تعزيز القدرات الفنية والبشرية وتسيير المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد | |
| ONISPA | MPEM | | | | | | | | | | | | | اعتماد نصوص حول تفتيش الجودة التجارية والعمال المتخصصين في التصنيف ومسؤولي قطاع الصحة والجودة | |
| - | ONISPA | | | | | | | | | | | | | بناء مقر ومختبرات في نواديو | |
| - | ONISPA | | | | | | | | | | | | | توطيد اعتماد المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد | |
| - | ONISPA | | | | | | | | | | | | | مواصلة توسيع تغطية حقل الرقابة الصحية لمنتجات الصيد | |
| - | ONISPA | | | | | | | | | | | | | وضع بنية نموذجية لتحليل القواعد والمواصفات التي يجب أن تتوفر في المنتجات المصنعة بالأساليب التقليدية | |
| IMROP, MEDD | ONISPA | | | | | | | | | | | | | مواصلة المتابعة الصحية للأوساط المائية | |
| DARE | IMROP | | | | | | | | | | | | | إنجاز عمليات صيد استكشافي | |
| ONISPA, IMROP, ISSM, CQFMP | MPEM | | | | | | | | | | | | | توضيح الإطار المؤسسي للبحوث والتنمية المتعلقة بسلاسل القيم | |

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|----------------------------------|---------------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|------------------------------|
| IMROP, ONISPA, CQFMP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | القيام بعمليات بحث وتنمية حول الحد من الفاقد المادي والاقتصادي من مقبوضات الصيد التقليدي | |
| ONISPA, IMROP, CQFMP, ISSM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | القيام بعمليات بحث وتنمية حول أساليب التصنيع التقليدي لمنتجات الصيد | |
| ONISPA, IMROP, CQFMP, ISSM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | القيام بعمليات بحث وتنمية حول أساليب التصنيع العصري لمنتجات الصيد | |
| ONISPA, IMROP, CQFMP, ISSM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | نشر نتائج البحوث والتنمية R&D | |
| ONISPA, IMROP, CQFMP, ISSM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | تصنيف مسارات تئمين المنتجات | |
| Min. Finances | MPEM | | | | | | | | | | | | | | إنشاء مناطق خاصة في موانئ تانيت اندياغو | و.م 2.10: تحسين مناخ الأعمال |
| AZFN, وزارة المالية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | التناسق ما بين الأنظمة الضريبية للشركات العاملة في قطاع الصيد | |
| وزارة المالية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | مراجعة الحقوق لدى التصدير لتشجيع الصادرات المخصصة للاستهلاك البشري | |
| وزارة المالية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | القيام بتدقيق حول الضرائب المطبقة على قطاع الصيد | |
| وزارة المالية | Port de Tanit | | | | | | | | | | | | | | وضع إجراءات تحفيزية على مستوى ميناء تانيت (خطة تأهيل، طرق منح قطع أرضية في المنطقة الصناعية، مراجعة نظام إتاوات الميناء) | |
| AZFN, Douanes | MPEM | | | | | | | | | | | | | | إيجاد وانسيابية الشبائيك الموحدة لإصدار الوثائق الإدارية (بما في ذلك الإجراءات الخاصة بالشركة الموريتانية لمنتجات الصيد) | |
| SOMELEC وزارة المالية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح إلغاء الضريبة الخاصة بالكهرباء والانتقال إلى نظام جديد في مجال الطاقة (الطاقات المتجددة) | |

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---------------------------|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|
| AZFN وزارة المالية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح اعتماد تعريف جديدة وتنافسية في الموائ |
| AZFN وزارة المالية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح اعتماد رسوم خاصة بالعقارات |
| البنك المركزي MAESP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | وضع آليات لتمويل سلاسل القيمة بالنسبة للمقاولات الأصغر والمقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاع |
| DDVP | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | بالعمل بخط ائتماني بنسب فائدة منخفضة لصالح قطاع الصيد البحري |
| MAESP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تشجيع التمويلات الخفيفة لصالح المقاولات الخفيفة في القطاع |
| SMCP, IMROP, DARE, ONISPA | DDVP | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تشجيع تدابير لاعتماد وسم منتجات الصيد الموريتانية |
| DDVP, OESP | SMCP | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحسين وظيفة متابعة أسواق المنتجات الخاضعة لاحتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك |
| SMCP, OSP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | إعادة تنظيم لجنة تحديد أسعار المنتجات الخاضعة لاحتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك |
| ONISPA, GCM, الجمارك | SMCP | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تعزيز نظام رقابة الامتثال للتصاريح المتعلقة بالمنتجات التي تصدرها الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك |
| البنك المركزي MAESP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح إضفاء المزيد من المرونة على إجراءات توطيد العملات الصعبة لغرض التصدير باتجاه المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا |
| MAESP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح تطوير الاتفاقيات التجارية على المستوى الإقليمي (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بلدان المغرب العربي، الخ) والدولي |
| وزارة النقل | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح إكمال مسار التصديق على الاتفاقية الدولية للنقل الطرقي TIR |
| DDVP, ONISPA | SMCP | | | | | | | | | | | | | | | | | | | قيام الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك ببناء وحدة نموذجية للتجميد ومعالجة منتجات الصيد التقليدي |
| ONISPA | DDVP | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تنظيم وإدراج شركات صناعة الثلج لأغراض حفظ منتجات الصيد، في القطاع المصنف |

و.م.2.11: تحسين تسويق وتوزيع منتجات الصيد

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|---|---------------------------------------|
| DDVP, ONISPA DARE | GCM | | | | | | | | | | | | | تعزيز تطبيق النظم المطبقة على صناعات الدقيق | | |
| DARE, IMROP, ONISPA, CQFMP, ISSM, وزارة المالية MAESP, AZFN | MPEM | | | | | | | | | | | | | اعتماد وتنفيذ خطة لتسريع الانتقال نحو الاعتماد بدرجة أقل على الدقيق وزيادة استهلاك منتجات أسماك السطح | | |
| DDVP | MPEM | | | | | | | | | | | | | مراجعة النصوص حول المنتجات الخاضعة لاحتكار الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك (إمكانية النفاذ إلى المنتجات المجمدة على المتن لصالح السوق الوطني) | | |
| ONISPA | DDVP | | | | | | | | | | | | | تنفيذ برنامج للرفع من مستوى وسائل نقل منتجات الصيد | | |
| DDVP, ONISPA | SNDP | | | | | | | | | | | | | زيادة السعة التخزينية للمنتجات التي توزعها الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك (بناء غرفة تبريد في نواذيبو، اقتناء حاويات تبريد) | | |
| DDVP, ONISPA | SNDP | | | | | | | | | | | | | اقتناء وسائل نقل مجهزة للتبريد | | |
| DDVP, ONISPA | SNDP | | | | | | | | | | | | | تحسين تغطية الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك للمناطق الداخلية (منصات توزيع جديدة) | | |
| ONISPA, SNDP | DDVP | | | | | | | | | | | | | تشجيع استهلاك منتجات الصيد | | |
| ONISPA, SNDP | DDVP | | | | | | | | | | | | | تشجيع تسويق المنتجات على مستوى أسواق شبه المنطقة | | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | | تعزيز وسائل واستقلالية التشغيل على مستوى المصالح المركزية للإدارة البحرية | | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | | انتشار الخدمات على المستوى المحلي وقريبا من الإدارة البحرية | | |
| DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | اعتماد أسلوب تنظيمي جديد للإدارة البحرية | | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | | تعزيز المصادر البشرية (بما في ذلك خطة للتكوين) | | |
| | | | | | | | | | | | | | | | م.س.3 - الشؤون البحرية وباقي قطاعات الاقتصاد البحري | و.م.3.12: إعادة هيكلة الإدارة البحرية |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|-----------|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|--|
| DMM, GCM | MPEM | | | | | | | | | | | | تضافر وتعاضد الوسائل لقيام الدولة بعملها على مستوى البحر | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجال البحري | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تحسين وتحديث سجل السفن | و.م 3.13: تحسين تسيير السفن والبحارة |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تفعيل المنظومة العمومية لتفتيش السفن التي يزيد طولها عن 24 م (سفن وطنية وأجنبية) | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تفعيل نظام تسيير الرهون | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | تعزيز مراقبة ومتابعة ورش صناعة وتصليح السفن | |
| ANTS | DMM | | | | | | | | | | | | المزيد من التحكم في تحديد هويات البحارة | |
| CM, ACNAV | DMM | | | | | | | | | | | | تصحيح أوضاع العمالة البحرية | |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | التطبيق الصارم لنظم الإركاب بالنسبة للبحارة الموريتانيين | |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | وضع لجنة للمتابعة والتشاور مع الأطراف المعنية | |
| CM, ACNAV | DMM | | | | | | | | | | | | تحسين تسيير المسارات المهنية للبحارة | |
| CM, ACNAV | DMM | | | | | | | | | | | | تحسين منظومة تسليم الشهادات والإفادات وفقا للاتفاقية الدولية حول قواعد تكوين البحارة وتسليم الشهادات STCW | |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | تعزيز منظومة تفتيش السفن (الوطنية والأجنبية) | و.م 3.14: تعزيز الأمن والبحث والإنقاذ البحري |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | تحسين وضع معالم على طرق الملاحة البحرية (ميناء نواذيبو المستقل بوجه خاص) | |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | تعزيز المنظومة الوطنية للإنقاذ البحري | |
| GCM | DMM | | | | | | | | | | | | وضع نظام لتحديد المواقع بالأقمار الصناعية والإنذار المبكر بالنسبة للصيد التقليدي وسفن الصيد الشاطئي غير المجهزة | |

| | | بجسر | | | | | | | | | | | | | |
|--|-------|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|------------------------------|
| DMM | ACNAV | | | | | | | | | | | | | أنشطة تكوينية في مجال الأمن البحري لصالح الفاعلين في الصيد التقليدي وسفن الصيد الشاطئي غير المجهزة بجسر | و.م 3.15: تطوير النقل البحري |
| CM, GCM | DMM | | | | | | | | | | | | | أنشطة تهدف إلى تفعيل حيازة معدات الأمن والسلامة على متن مراكب الصيد التقليدي والصيد الشاطئي غير المجهزة بجسر | |
| CM, GCM | DMM | | | | | | | | | | | | | تعزيز المراقبة على حيازة إفادة قاعدية في المجال الأمني CBS بالنسبة للبحارة على متن سفن يزيد طولها عن 24 متر | |
| الموانئ، وزارة النقل | DMM | | | | | | | | | | | | | تحسين تأطير أنشطة المهن البحرية والمينائية | |
| الموانئ، وزارة النقل | DMM | | | | | | | | | | | | | المصادقة على التشريع المينائي | |
| الموانئ، وزارة النقل | DMM | | | | | | | | | | | | | إعادة تنشيط مجلس الفاعلين في ميدان الشحن | |
| الموانئ، وزارة النقل | DMM | | | | | | | | | | | | | تناسق الإجراءات على مستوى الموانئ | |
| الموانئ، وزارة النقل | DMM | | | | | | | | | | | | | وضع شبك موحد مينائي | |
| الموانئ، وزارة النقل | DMM | | | | | | | | | | | | | أنشطة لصالح بناء ميناء في المياه العميقة | |
| الموانئ، وزارة النقل وزارة الاقتصاد ووزارة المالية | DMM | | | | | | | | | | | | | إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير النقل ما بين الموانئ | |
| وزارة النقل، وزارة الاقتصاد، وزارة الطاقة، وزارة التجارة | MPEM | | | | | | | | | | | | | إعداد سياسة وطنية لتأمين التموين الاستراتيجي عبر الطرق البحرية | |
| الموانئ | DMM | | | | | | | | | | | | | مواصلة تنفيذ المدونة الدولية لسلامة السفن ومنشآت الموانئ ISPS (ميناء نواذيبو، ميناء نواكشوط، ميناء انجاكو) | |
| IMROP, DMM, MEDD | DARE | | | | | | | | | | | | | إعداد خارطة للمناطق ذات الأهمية بالنسبة لزراعة الأسماك في البحر | و.م 3.16: تطوير زراعة |

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|--------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|-------------------------------------|
| IMROP, DDVP | ONISPA | | | | | | | | | | | | | رفع القيود عن النفاذ إلى أسواق التصدير | الأسماك | |
| IMROP, ONISPA, ACNAV, MAESP | DARE | | | | | | | | | | | | | تحضير برنامج لتطوير زراعة الأسماك بصفة مسؤولة | | |
| IMROP, ONISPA, ACNAV, DDVP | DARE | | | | | | | | | | | | | تنفيذ برنامج لتنمية زراعة الأسماك بصفة مسؤولة | | |
| IMROP, DARE, قطاعات DMM وزارية أخرى معنية | MPEM | | | | | | | | | | | | | تطوير أدوات تخطيط المجال البحري | | |
| MEDD | DMM | | | | | | | | | | | | | إعداد خطة لتشغل المجال العمومي البحري DPM (بما في ذلك توضيح الجوانب القانونية) | و.م 3.17: التسيير المندمج للمجال البحري والشاطئي والعمل على الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق | |
| IMROP, DARE, DMM, OESP | MPEM | | | | | | | | | | | | | استحداث وظيفة مرصد وطني للاقتصاد الأزرق | | |
| IMROP, DARE, DMM, OESP | MPEM | | | | | | | | | | | | | تطوير أطر لتحليل التحديات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق | | |
| DARE, IMROP, DMM, OESP, قطاعات وزارية أخرى معنية | MPEM | | | | | | | | | | | | | إعداد ودعم وثيقة استراتيجية وطنية حول الاقتصاد الأزرق | | |
| IMROP | DPCP | | | | | | | | | | | | | استصلاح المستنقعات المائية ذات الأولوية | | |
| مصالح أخرى تابعة للدولة والمجموعات المحلية | DPCP | | | | | | | | | | | | | تحسين قدرات الإنتاج واستصلاح نقاط التفريغ | و.م 4.18: تحسين الإنتاج وتطوير البنى الأساسية وتثمين المنتجات وتعزيز قدرات الفاعلين؛ | م.س.4 – الصيد القاري وزراعة الأسماك |
| ESP, UNA, مصالح أخرى تابعة للدولة والمجموعات المحلية | DPCP | | | | | | | | | | | | | بناء محلات مجهزة لتفريغ المنتجات | | |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|-------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|
| ONISPA مصالح أخرى تابعة للدولة والمجموعات المحلية | DPCP | | | | | | | | | | | | | | إنجاز أسواق للأسماك على مستوى المواقع الرئيسية |
| DPCP | IMROP | | | | | | | | | | | | | | إمداد المستنقعات المائية المستصلحة بالأسماك |
| DDVP, ONISPA, IMROP, DMM إدارات مجموعات محلية ومنظمات اجتماعية ومهنية محلية | DPCP | | | | | | | | | | | | | | تنفيذ خطة تكوينية للفاعلين (1.200 شخص) |
| | DPCP | | | | | | | | | | | | | | استحداث وصيانة مراكز للتموين (معدات وتجهيزات الصيد ووسائل الأمن) |
| ISET, IMROP, ONISPA | DPCP | | | | | | | | | | | | | | إنجاز مشروعين نموذجيين لزراعة الأسماك (زراعة الأرز والأسماك وزراعة الأسماك على نطاق ضيق) |
| DPCP, PPP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | توفير خط ائتماني بنسب فائدة منخفضة للصيد القاري ولزراعة الأسماك |
| DDVP, ONISPA, IMROP, ISET | DPCP | | | | | | | | | | | | | | دعم وتطوير أساليب جديدة (تمليح، تجفيف وتدخين) ووسائل فنية لحفظ المنتجات |
| IMROP, ONS | DPCP | | | | | | | | | | | | | | وضع نظام لمتابعة المصايد القارية والأوساط المائية |
| DPCP | IMROP | | | | | | | | | | | | | | العمل ببرنامج للبحوث والتنمية لدعم السلطات الفاعلين المحليين |
| IMROP | DPCP | | | | | | | | | | | | | | تطوير التعاون شبه الإقليمي لتبادل الخبرات والتجارب وللتسيير المتفق بشأنه للمصايد ذات الاهتمام المشترك |
| IMROP وزارات الزراعة، التنمية الحيوانية، المياه، البيئة | DPCP | | | | | | | | | | | | | | إعداد خطة تسيير الصيد القاري |
| IMROP, ISET | DPCP | | | | | | | | | | | | | | إنشاء مركز وطني لزراعة الأسماك |

و.م 4.19: تعزيز المعارف
العلمية حول الثروة والوسط
البحري والمساعدة الفنية
من أجل ترشيد الاستغلال؛

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|---|-----------------|
| IMROP وزارات الزراعة، التنمية الحيوانية، المياه، البيئة | DPCP | | | | | | | | | | | | | إعداد خارطة للمناطق ذات المقدرات الكبيرة في مجال زراعة الأسماك | | |
| IMROP | DPCP | | | | | | | | | | | | | وضع مصالح للتكوين والتأطير ودعم المستثمرين في مشاريع زراعة الأسماك | | |
| IMROP, UNA | DPCP | | | | | | | | | | | | | إجراء دراسات وتحليل اقتصادية حول أنشطة الصيد القاري وزراعة الأسماك | | |
| DPCP | MPEM | | | | | | | | | | | | | إكمال الإطار القانوني لتنظيم شبه القطاع | | |
| DPCP, DPC, IMROP وزارات الزراعة، التنمية الحيوانية، المياه، البيئة | MPEM | | | | | | | | | | | | | وضع آليات للتعاون المؤسسي البيئي | | |
| وزارات الاقتصاد، المالية التشغيل | DPCP | | | | | | | | | | | | | تحضير برنامج استثماري على مدى 10 سنوات لصالح شبه القطاع | و.م 4.20: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والجمعي لشبه قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك. | |
| DPCP, DPC, PTF | MPEM | | | | | | | | | | | | | تنظيم طاولة مستديرة للهيئات المانحة لتمويل شبه القطاع | | |
| مصالح أخرى تابعة للدولة والمجموعات المحلية | DPCP | | | | | | | | | | | | | وضع جمعيات للصيد على مستوى أهم مواقع الإنتاج | | |
| مصالح أخرى تابعة للدولة والمجموعات المحلية | DPCP | | | | | | | | | | | | | وضع لجان محلية لتسيير المستنقعات المائية | | |
| DPCP | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعزيز القدرات العملياتية والفنية والمؤسسية لتصميم تنفيذ الأنشطة التنموية في قطاع الصيد القاري وزراعة الأسماك PCP | | |
| جميع المديرات والهيكل الخاضعة | MPEM | | | | | | | | | | | | | مراجعة مدونة الصيد البحري لعام 2015 اعتماد النصوص التطبيقية | و.م 5.21: تعزيز الإطار | م.س 5 - الحكامة |

في قطاع الصيد والاقتصاد البحري

القانوني والمؤسسي؛

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|
| لوصاية وزارة الصيد | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | استكمال إجراءات التبعية القانونية الدولية بالارتباط مع الشؤون البحرية |
| - | DMM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | استكمال نصوص تطبيق مدونة البحرية التجارية لعام 2013 |
| وزارة العدل DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | انطلاق مسار إنشاء محكمة بحرية وتكوين القضاة في المجال البحري |
| - | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | اعتماد تنظيم هرمي جديد لوزارة الصيد والاقتصاد البحري |
| - | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | إنشاء وتفعيل مكتب طني لموانئ الصيد |
| جميع المديرات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تنظيم وزارة الصيد على الصعيد الوظيفي (مكاتب، وتجهيزات، الخ) |
| جميع المديرات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تعزيز القدرات البشرية في وزارة الصيد والاقتصاد البحري |
| DARE, IMROP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | المشاركة في مبادرات التعاون في مجال الصيد البحري والبيئة البحرية والشاطئية |
| DPCP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | المشاركة في مبادرات التعاون في مجال الصيد القاري وزراعة الأسماك |
| DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | المشاركة في مبادرات التعاون في مجال الشؤون البحرية |
| DGERH, DARE, IMROP, GCM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تعزيز آليات متابعة وتقييم الاتفاقيات والمعاهدات مع الشركاء (الاتحاد الأوروبي، السنغال، الخ) |
| IMROP, DDVP, DARE, ONISPA, | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تعزيز القواعد الهادفة إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة عن طريق الصناعات التابعة للقطاع |

و.م 5.22: تطوير التعاون الدولي؛

و.م 5.23: أخذ التغيرات

| | | | | | | | | | | | | | المناخية بعين الاعتبار؛ | | |
|---|-------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|-------------------------|---|--|
| DMM, MEDD | | | | | | | | | | | | | | المساهمة في حفظ الغطاء النباتي البحري والنباتات الشاطئية | |
| IMROP, ONISPA, GCM, MEDD | DARE | | | | | | | | | | | | | تشجيع زراعة العوالق | |
| IMROP, MEDD | DARE | | | | | | | | | | | | | تنفيذ أنشطة لتكثيف التعهدات الوطنية لعام 2021 بالنسبة للقطاع (الصيد القاري وزراعة الأسماك) | |
| IMROP, MEDD | DPCP | | | | | | | | | | | | | تحسين المعارف العلمية حول تأثير التغيرات المناخية على الوسط البحري والوسط القاري | |
| MEDD | IMROP | | | | | | | | | | | | | إعداد برنامج طموح للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع الصيد والاقتصاد البحري | |
| IMROP, DARE, DPCP, DDVP, ONISPA, DMM, الموائى | MPEM | | | | | | | | | | | | | إنتاج حصيلة كربونية لقطاع الصيد والاقتصاد البحري | |
| ONISPA, IMROP | ACNAV | | | | | | | | | | | | | تعزيز قدرات مركز التأهيل والتكوين في مهن الصيد (بما فيها بناء مقر جديد بنواكشوط وتنفيذ مشروع مؤسسة في مستوى الطموحات) | |
| ONISPA, IMROP | ACNAV | | | | | | | | | | | | | تعزيز قدرات المعهد العالي للعلوم (بما في ذلك بناء مصنع تعليب لأغراض التدريب) | |
| - | ACNAV | | | | | | | | | | | | | تعزيز قدرات المدرسة العليا للضباط | و.م 5.24: تحسين منظومة التكوين والتمهين والاندماج؛ |
| - | ACNAV | | | | | | | | | | | | | تنفيذ برامج التكوين المتوج بشهادات والتكوين المستمر في القطاع | |
| - | MPEM | | | | | | | | | | | | | إنشاء بنية على المستوى المركزي تتكفل بالتكوين والاندماج في القطاع | |
| وزارة ACNAV التكوين المهني، وزارة التشغيل | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعزيز آليات التعاون مع مؤسسات التكوين الفني والمهني والاندماج والتي تتدخل في القطاع | |

| | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|---|--|
| ACNAV, ONISPA الثانوية التجارية بنواذيبو وكالة تشغيل الشباب سابقا | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص للمواءمة بين عرض التكوين والطلب الاقتصادي | | |
| وزارة ACNAV التكوين المهني | MPEM | | | | | | | | | | | | | وضع نظام للمتابعة التربوية الشاملة في القطاع | | |
| وزارة ACNAV التكوين المهني، وزارة التشغيل | MPEM | | | | | | | | | | | | | إعداد وتحديث سجل للمهن في القطاع | | |
| وزارة ACNAV التكوين المهني، وزارة التشغيل | MPEM | | | | | | | | | | | | | إيجاد بنك معلومات حول الأشخاص الذين تم تكوينهم في القطاع | | |
| وزارة ACNAV, التكوين المهني، وكالة تشغيل الشباب سابقا، وزارة التشغيل | MPEM | | | | | | | | | | | | | وضع منظومة للمتابعة واندماج الأشخاص الذين تلقوا التكوين | | |
| وزارة ACNAV التكوين المهني، وزارة التشغيل | MPEM | | | | | | | | | | | | | أنشطة للتعريف والتواصل حول المهن في القطاع | | |
| DDVP, SMCP | MPEM | | | | | | | | | | | | | إجراءات تقضي بوجوب اكتتاب عمال مهرة في مجال التصنيف من حملة الجنسية الموريتانية المعتمدين في المصانع | | |
| DMM, DDVP | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعميم البطاقات المهنية على جميع الفاعلين الاقتصاديين في القطاع | | |
| ACNAV, DMM, DDVP | MPEM | | | | | | | | | | | | | تشجيع اعتماد الفاعلين في القطاع المصنف عبر منظومة VAE | | |
| DMM, DDVP | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعميم التأمين الصحي ليشمل جميع العمال ممن لا يتقاضون أجورا في القطاع | | |
| DMM, DDVP | MPEM | | | | | | | | | | | | | تعزيز الإطار التنظيمي حول الصحة والأمن والسلامة في العمل داخل القطاع | و.م 5.25: تحسين الصحة وسلامة ظروف العمل؛ | |
| DMM, DDVP, الثانوية ACNAV | MPEM | | | | | | | | | | | | | تنظيم تكوين في مجال الصحة والأمن والسلامة في العمل داخل القطاع | | |

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|--------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|
| الفنية بنو اذيبو | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| DMM, DDVP | ONISPA | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تعزيز تطبيق النصوص المتعلقة بالوعي الصحي والأمن والسلامة في العمل داخل القطاع |
| OESP, IMROP, DGERH, GCM, DPCP, Duanes, SMCP, ANS | DARE | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحسين نظام المعلومات حول الصيد (بما في ذلك الأداء الاجتماعي والاقتصادي) |
| DGERH | DARE | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحديث ونشر سجل المستفيدين من امتيازات حقل الاستخدام |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تطوير مضامين موقع الوزارة على الشبكة |
| DPC, DGERH, IMROP, GCM, OESP, DPCP | DARE | | | | | | | | | | | | | | | | | | | الانتهاء من مسار امتثال موريتانيا لمبادرة شفافية المصايد FITI |
| - | IG | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحسين النفاذ إلى المعلومات حول الإطار القانوني والإجرائي المتعلق بالقطاع |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | إصدار نشرات إعلامية وتنظيم نقاط صحفية بصفة منتظمة |
| ACNAV, DMM, IMROP, DDVP, DPCP | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تطوير أدوات إعلام وتنقيف واتصال تتلاءم مع مختلف مكونات الجمهور المستهدفة |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحريك وترسيم آليات التعاون المؤسسي البيئي كلما دعت الضرورة لذلك |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | استحداث إطار دائم للتشاور بين وزارة الصيد والاقتصاد البحري والشركاء الفنيين والماليين |
| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | و.م 5.26: تحسين الشفافية؛ و.م 5.27: تعزيز التعاون والتشاور والحوار الاجتماعي؛ |

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|
| لوصاية وزارة الصيد | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| - | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحضير ونشر وثيقة لتعميم إعلان سياسة وتخطيط القطاع |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | وضع إطار دائم يلزم الفاعلين بتنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع |
| - | DARE | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تعزيز آليات للتشاور في مجال الصيد (المجلس الاستشاري لاستصلاح وتطوير المصايد، لجنة دعم استصلاح المصايد والمجلس الوطني للتشاور حول موضوع أسماك السطح الصغيرة) |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد المنظمات المهنية والاجتماعية | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تشجيع آليات للتسيير المشترك |
| IMROP, DARE, DMM | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | التشاور مع المجتمع المدني في إطار منصة الفاعلين البحريين |
| DGERH, IMROP, DARE, MAESP, وزارة التشغيل | DDVP | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تنظيم منتديات متخصصة حول تنمية سلاسل القيمة في القطاع |
| DMM, DDVP | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تطوير المنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابية في القطاع |
| - | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تفعيل لجنة التشاور الاجتماعي في مجال الصيد |
| - | MPEM | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحضير مشروع اتفاقية جماعية في مجال الصيد |
| جميع المديریات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد ووزارة | DPC | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | تحضير إطار ناظم للاستثمارات |
| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | و.م 5.28: تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع |

| | | | | | | | | | | | | |
|--|-----|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|
| والإشراف الاستراتيجي. | | | | | | | | | | | | |
| المالية | | | | | | | | | | | | |
| وزارة المالية، الشركاء الفنيون والماليون | DPC | | | | | | | | | | | إعداد جداول لتعبئة ومتابعة التمويلات |
| جميع المديريات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد ووزارة المالية | DPC | | | | | | | | | | | إعداد وثائق عملية وممولة حسب قواعد القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية |
| جميع المديريات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد ووزارة المالية | DPC | | | | | | | | | | | تحضير ميزانية برامج للمديريات والهيكل التابعة لوصاية وزارة الصيد |
| جميع المديريات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | إعداد وتنفيذ خطة لمتابعة وتقييم إعلان سياسة وتخطيط القطاع |
| جميع المديريات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | تفعيل قاعة الإشراف الاستراتيجي |
| جميع المديريات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | IG | | | | | | | | | | | تقارير ربع سنوية لتدقيق فاعلية تسيير نشاطات القطاع |
| جميع المديريات والهيكل الخاضعة لوصاية وزارة الصيد | DPC | | | | | | | | | | | وضع آلية للمراجعة الداخلية لتنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|-----|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|---|--|--|
| - | DPC | | | | | | | | | | | نشر تقارير سنوية لمتابعة وتقييم تنفيذ إعلان سياسة وتخطيط القطاع | | |
| - | DPC | | | | | | | | | | | التقييم النهائي لإعلان سياسة وتخطيط القطاع 2024 - 2022 | | |